مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الثالث عشر ــ السنة الرابعة ــ شتاء 2015

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. عـزيـز جبـر شـيال ـ كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية
أ. د. محسـن صـالـح ـ كلية العلوم الاجتماعية ــ الجامعة اللبنانية
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. سـرمـد زكي الجـادر ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين
أ. م. د. جواد كاظم البكري ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل
أ. م. د. كامل حسون القيم ـ كلية التربية الفنية ــ جامعة بابل
سكرتارية التحرير: رؤى خليل سعيد ــ غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. عماد الجواهري ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

رؤية استراتيجية

الوجه الآخر للصدمة والترويع: اغتيال الحضارة واجتثاث التاريخ — د. عبد الحسين شعبان 5

ملف العدد: اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة... استحقاقات معلقة

الاستحقاق السياسي — أ. د. مثنى العبيدي 20

الاستحقاق الاقتصادي — أ. د. كامل علاوي الفتلاوي 29

الاستحقاق الأمني — د. منعم خميس 46

الخيارات المستقبلية — أ. م. د. حسين علاوي خليفة 58

بحوث حمورابي

العودة الأميركية للعراق .. مقاربة استراتيجية — أ. د. فكرت نامق العاني ــ أ. م. د. محمد ياس 74

معول التحكم الأميركي ... وأزمة داعش — أ. م. د. جواد كاظم البكري 87

الاستراتيجية الأميركية.. ولعبة التسليح في العراق — د. محمد منذر 95

الحشد الشعبي في المنظور الأميركي — كرار انور ناصر 113

لعبة التطييف الأميركية في العراق وإدارة ملامح التقسيم — أ. م. د. سهام الشجيري 130

دور الإعلام وقنوات التنشئة الاجتماعية الأميركية في تصدير الكراهية بإزاء العرب والمسلمين — أ. م. د. كامل القيم 150

الأبواب الثابتة

البحث المترجم: أعراض الانسحاب: تخبط الخروج من العراق ترجمة: أ. م. د. سعد علي التميمي 166

متابعة الندوة: اغتيال الحضارة — عطارد عوض عبد الحميد 171

الرسائل والإطاريح الجامعية — نور صبحي 174

عرض كتب: عربي ــ انكليزي — د. سناء حمودي ــ رؤى خليل سعيد 180

استطلاع رأي: آراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش — مركز الفيض لاستطلاعات الرأي 199

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماموا ـ ط 3
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.horsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية

كلمة العدد

تمر الذكرى (13) للاحتلال الأميركي للعراق، وهذا توافق مصادفة مع صدور العدد (13) من مجلة حمورابي للدراسات. ليشكل هذا الاحتلال البغيض مفصلاً مهماً في تاريخه الحديث والمعاصر، لكونه قد ألقى الاحتلال بكلكله ليعصف بأوضاع العراق ويلفها لتتكور حول متغيرات باتت تتعايش وتتساكن لتصبح جزءاً من نواتج ومخرجات الاحتلال والتغيير من الخارج.

إن المجتمع الذي تتم حمايته من الخارج لا ينعم بالحرية، والحكومة التي يحميها أجانب... لن يقبلها أبداً شعب حر، كما يزعم (**نابليون بونابرت**)، لذلك لم تكن بناءات العراق ما بعد التغيير بعيدة عن رؤى وتأثيرات الأمريكان المحتلين وحلفائهم، بغية صوغ الأوضاع على وفق هدف استراتيجي، توافقَ عليه الأمريكان والإسرائيليين، وهو **إبقاء العراق ضعيفاً هشاً وغير مستقر**، وفهم هذا الهدف لا يعد فتحاً استراتيجياً أو إدراكاً غير مسبوق، فأبسط الناس يستطيع أن يصل إلى هذا، والمفارقة أن الطبقة السياسية (أحزاب ـ جماعات ـ شخوص)، وبما تحتضن من أسماء تعد مثابات في بناها وهياكلها الحزبية لا تقبل هذا مطلقاً. وتذهب لتفتش في زوايا ضيقة عما يغنيها عن التقاطع وربما عدم الرضا الأميركي عنها، لذلك تعطي هذه الأحزاب الأعلوية للرضا الأميركي الأوربي وحتى؟؟ على رضا شعبها ومواطنيها، وتمارس دوغماجية قل نظيرها للتشويش ولوي الحقائق وربما كي الوعي، وهذا كله بهدف التواجد على سطح الأحداث وحجز المساحات في الساحة السياسية وكسب المواقع والمناصب والتأثير في قرارات السلطة التنفيذية.

صحيح أن كل ذلك يندرج في خانة البراجماتية التي تعد واحدة من أبرز ما تركه (ميكافيلي) للسياسيين، بل وإنها تعد جزءاً مهماً من السلوك السياسي المعاصر، تشبهاً بالسياسة الأميركية والغربية، ولكن فات سياسيي العراق والمنطقة العربية عموماً، إن البراغماتية بنسختها حتى المبتذلة أميركياً، تقف عاجزة عن الحركة بإزاء الاستحقاقات الثابتة للشعب الأميركي، إذ لا يمكن التضحية بها كما هو شأن بلدنا وبلدان الأعراب، على مذبح المصالح الشخصية والحزبية.

إن التركة الثقيلة التي خلفها الاحتلال بعد عام 2003، على الرغم من إنهاء الحكم الديكتاتوري، إلا أنه أشبع المنظومة الحياتية للشعب العراقي بكل ما تحتضنه بأمراض ومشكلات وأزمات تظل عصية على الحل من دون عنف، وهذا التأسيس في مضامينه الحقيقية هو **تأسيس تمزيقي تقسيمي اضطرابي**، لن يصحو منه العراق بعد، وأن كل ما يجري هو عملية ترقيع وتأجيل لاستحقاقات التأسيس المشوه لدولة ما بعد التغيير.

إن الكثير من اختناقات مرحلة ما بعد التغيير كان ممكناً تجاوزها لولا التدخل الخبيث لدولة وسلطة الاحتلال من ناحية، واستمراء وتماهي الأحزاب ورجالاتها مع مقاصد المحتل، حتى باتت كل الأحزاب تعترف بأن البناءات الأولى والمسايرة العمياء لقرارات الاحتلال، هي منبت ما نحصده الآن، برغم من عدم رضاها آنذاك عمن ينتقد أو يحذر من مغبة الوقوع في محظورات فقدان السيطرة عما يجب أن يكون.

بل ذهبت الأحزاب فراداً أو جمعاً بإبعاد كل صوت وطني يقف باتجاه ما يتم صوغه في الغرف المظلمة لأجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية وعملائها في الداخل وفي الإقليم، حالة التماهي الإنجرافي مع الاحتلال وعدم القبول بحق المواطنين من مقاومة الاحتلال، عن طريق تنظيمات ولدت من رحم المعاناة، وارتكزت في مشاريعها على شرعنة فعلها من موقف القانون الدولي، وقبلها من الشرعنة الإلهية بعد **مقاومة الاحتلال فريضة لا تقبل التأويل**، وإن أرادت الطبقة السياسية تغييبها قسراً.

ولعل التبجح الذي يتم سوقه اشباعاً لرغبات البعض أو هو من باب (**أخذ العزة بالإثم**)، في القدرة الاعجازية للمفاوض العراقي على أجبار المحتل بالانسحاب من العراق، ربما هي عند المتعقل (**أضغاث أحلام**) أو هو من باب الهرطقة السياسية، وصولاً إلى اللوثة العقلية، فالأمريكان لو سئلوا عما دفعهم إلى الانسحاب من العراق، لقالوا بوضوح تام وصريح لا يقبل اللبس أو سوء الفهم (**أنهم تجنبوا هزيمة ربما أعظم من هزيمة فيتنام**)، هذه كانت ممكنة التحقق على يد المقاومة الإسلامية في العراق، والذي أشار إلى فعلها قادة البنتاغون بدون خجل ولا مواربة، لا كما يفعل سياسيو العراق، مجداً للمقاومة الإسلامية التي أرغمت الأمريكان على تجرع الهزيمة وألزمتهم بإعادة حساباتهم لآلاف المرات، قبل أن يفكروا باحتلال بلدان المنطقة.

فالزمن القادم ليس زمن الأمريكان ولا أذنابهم ولا حلفائهم ولا طائعيهم، إنه زمن بدا ينبلج فجره وتشع شمسه، إنه **زمن الشعوب التي قهرت ردحاً طويلاً من الغرب بإمبرياليته المعروفة وبحلفائه من الحكام.**

د. عبدعلي المعموري

رئيس التحرير

رؤية استراتيجية
الوجه الآخر للصدمة والترويع:
اغتيال الحضارة واجتثاث التاريخ

د. عبد الحسين شعبان*
أكاديمي ومفكر من العراق

* مستشار في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. نائب رئيس جامعة اللاعنف وحقوق الانسان ـ بيروت.
** محاضرة في ندوة اقامها مركز حمورابي بالتعاون مع المركز الثقافي العراقي في بيروت.

(نحن بحاجة إلى خيال لكي نواجه تلك الفظاعات التي تفرضها علينا الأشياء)
جيرار جينه ـ مفكر فرنسي

مقدمة

لم أكن أتخيّل أن لبعض الحجر روحاً، مثلما أن له عروقاً تجري فيها دماء، وأن لديه شعور وأحاسيس قد تكون أكثر رقّة من البشر أحياناً. نعم لم أتخيّل ذلك حتى شاهدت مجزرة متحف الموصل التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي. فتيقّنت من ذلك، فسبحان الخالق، حين يُظهر الحزن الباهر على جماد وكأنه كائن حي.

هل وجدتم تمثالاً يبكي؟ هو سؤال قد يكون ساذجاً وبطبيعة الحال تخيّليّاً. فقد كان الثور المجنّح في بوابة نركال الأثرية رمز حضارة الآشوريين يبكي بصمت، هو صمت كان يسمعه أهالي «أم الربيعين» الموصل الحدباء، الذين اكتووا بنار داعش، هكذا اختلط بكاء الحجر مع بكاء البشر، في نحيب تاريخي وفي مشهد درامي لا مثيل له، زاده حزناً إقدام المرتكبين على **تدمير مدينة نمرود** الأثرية وتجريف آثارها التي تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وتقع على ضفاف نهر دجلة جنوب الموصل، وقد بناها الملك الآشوري «شلمنصر الأول» وتسمى «كالحو».

كان الثور المجنّح في بوابة نركال الأثرية رمز حضارة الآشوريين يبكي بصمت.

ويتوقّع العديد من المراقبين لخطة داعش القادمة هي تدمير «**مدينة الحضر**»*، التي يعود تاريخها إلى ألفي عام قبل الميلاد وهي مدرجة على لائحة منظمة

* قدمت هذه الورقة قبل جريمة تجريف مدينة الحضر التاريخية.

اليونسكو. وتقع الحضر التي تبعد نحو 100 كيلومتر جنوب غربي الموصل في الصحراء، وهي تحت سيطرة داعش، وتوجد فيها معابد اختلطت فيها الهندسة المعمارية الهلنستية والرومانية مع الميزات الزخرفية الشرقية بحسب منظمة اليونسكو.

أولاً: الثأرية في تدمير الثور المجنح

الثور المجنّح رمز حضارة الآشوريين كان شاهداً على تاريخ عريق، ومرّت عليه حضارات متنوعة، كلّها وقفت تقديراً له ولعظمة الناس باني تلك الحضارات، سواء للعصور القديمة أو للحضارة الآشورية أو في مدينة النمرود أو مدينة الحضر أو الحقبة العربية ـ الإسلامية. أما جبروت النمرود وعظمته فهي تمتد إلى آلاف السنين، وهذان الصرحان الحضاريان مثل مئات أخرى تتعرض اليوم للانتهاك، الذي اعتبرته منظمة اليونسكو «**جريمة حرب**». ويمكنني القول إنها جريمة ترتكب ضد «طفولة» البشرية وبراءتها، التي تتعرض للاعتداء على نحو مريع.

إنها جريمة ترتكب ضد «طفولة» البشرية وبراءتها، التي تتعرض للاعتداء على نحو مريع..

لقد نُحر الثور المجنّح على مرأى ومسمع من العالم، وبقدر ما كان نحيبه مثل النشيج، فقد علت ابتسامة حزن ساخرة على شفتيه. لم تكن تهمّه المعاول التي تنزل فوق رأسه والمثاقب الكهربائية لتقطيع جناحيه، والمطارق لتهشيم جسده قطعة قطعة، لأنه قرّر معالجة الموقف بالسخرية الحزينة «الكومتراجيديا». إنه ضحك كالبكاء على حد تعبير **الشاعر المتنبي**، وفي ذلك شكل من أشكال المقاومة بإزاء غلاظ القلوب، فقد واجه الثور المجنّح الجناة ببسالة منقطعة النظير: واضعاً اللاعنف بوجه الوحشية، والمدنية مقابل التخلّف، والسلام نقيضاً للإرهاب.

واجه الثور المجنّح الجناة ببسالة منقطعة النظير: واضعاً اللاعنف بوجه الوحشية، والمدنية مقابل التخلّف، والسلام نقيضاً للإرهاب.

لقد أراد المرتكبون ومَنْ وراءهم والمستفيد من فعلتهم النكراء بتحطيم التماثيل وتدمير الآثار التاريخية والكنوز النفيسة «**محو التاريخ**»، ناسين أن البشر يموتون، لكنهم يخلّدون تاريخهم بما يتركونه لنا، والحجر ليس سوى تعبير عن عظمة الإنسان، وكفاحه وإبداعه الذي يحمل عبق التاريخ وذاكرة الأجيال وخزينة الشعوب التي لا تزول، سواءً كانت التماثيل للملوك والأباطرة أو الزعماء أو القادة، والتاريخ بحسب **هيغل** ماكر ومراوغ.

الفاعلون لذلك الكابوس المرعب المعادي للثقافة والمدنية والحضارة، هم أنفسهم الذين قطعوا رؤوس **21 قبطياً مصرياً في ليبيا**، وهم أنفسهم الذين قتلوا **الطيار الأردني معاذ الكساسبة** بتلك الطريقة البشعة، وهم أنفسهم الذين اختطفوا أكثر من **100 مسيحي من محافظة الحسكة السورية مؤخراً**.

جمع الثور المجنّح ثلاثية جمالية رمزية «متآخية»، فالرأس «للإنسان» بمعنى «العقل» والجناحان «للنسر» وهما دليل للقدرة على الطيران والتحليق، والجسم «للثور» الذي يرمز إلى الضخامة والقوة.

وهم أنفسهم من استباح **حرمات المسيحيين والايزيديين والتركمان والشبك** وجميع الناس الآمنين وحوّلوا حياتهم إلى جحيم واضطرّوهم إلى النزوح والهجرة. وهم أنفسهم من ارتكب **مجزرة سبايكر** والعديد من المجازر، بما فيها **سبي النساء**، وهم أنفسهم من قام بتدمير جامع **النبي يونس وجامع النبي شيت** وعشرات الجوامع والمراقد والكنائس والأديرة والمعابد والأماكن الرمزية ذات الصفة الاعتبارية الإيمانية.

إنهم أنفسهم من يستهدفون البشر والحجر والبيئة والثروة والغذاء والدواء والأمن المجتمعي والأمن الفردي، والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمن الفكري وكل ما له علاقة بالأمن الإنساني.

لقد جمع الثور المجنّح **ثلاثية جمالية** رمزية «متآخية»، فالرأس «**للإنسان**» بمعنى «**العقل**» والجناحان «**للنسر**» وهما دليل للقدرة على **الطيران والتحليق**، والجسم «**للثور**» الذي يرمز إلى **الضخامة والقوة**، هكذا كان التمثال الرمزي الكبير وتماثيل أخرى، ظلّت في مكانها منتصبة وشامخة لنحو ثلاثة آلاف عام، تعبيراً عن عظمة الإنسان وقوته وحكمته وشجاعته ورقيّه.

ولم يكتفِ الداعشيون بسرقة بعض الآثار وتدمير أخرى، فقد سبقتهم إلى ذلك قوات الاحتلال الأمريكي العام 2003، يوم قاموا بتحطيم بوّابة المتحف العراقي في بغداد وتركوه نهباً للسرّاق، خصوصاً «بعد أن سهّلوا مهمة بعض «خبراء» تجارة الآثار، وبعض من يبحثون عن سند «تاريخي» لهم، وليس عبثاً أن تظهر أقدم نسخة كتاب التوراة في التاريخ في تل أبيب بعد حين، وأن تمتلئ أسواق لندن وعدد من العواصم الأوروبية لبيع الآثار، بالمنهوبات العراقية التي تم سرقتها من المتحف العراقي، والتي تقدّر بحوالي 15 الف قطعة، وقد استردّ

وليس عبثاً أن تظهر أقدم نسخة كتاب التوراة في التاريخ في تل أبيب بعد حين، وأن تمتلئ أسواق لندن وعدد من العواصم الأوروبية لبيع الآثار، بالمنهوبات العراقية.

العراق نحو خمسة آلاف قطعة منها، كان عدداً منها قد أعادتها الحكومة اللبنانية بعد مصادرتها.

ولعلّنا نتذكّر ما نقلته وكالات الأنباء خلال غزو العراق العام 2003 على لسان إحدى المذيعات الإسرائيليات، وهي تدعو قوات الاحتلال إلى قصف المواقع الأثرية من البر والجو والبحر، لأنه بحسب رأيها، هي أخطر من أسلحة الدمار الشامل، وهو الوصف الذي لا يضاهيه سوى من كان مبتهجاً لحظة إنزال تلك القذائف فوق رؤوس العراقيين وحضارتهم، مستمتعاً بذلك المشهد وبتلك الأصوات و«كأنها سمفونية» بحسب تعبيره.

إن مجزرة متحف الموصل ومذبحة مدينة النمرود وحرق مكتبة الموصل المركزية، تذكّرنا بمجزرة تحطيم أكبر **تمثال لبوذا** في أفغانستان مضى عليه أكثر من 1500 عام، وقد استخدم الإرهابيون المتوحشون أكثر الطرق بدائية وقسوة وغدراً بحق هذه الكنوز الأثرية النفيسة، دون أن يحرّك العالم ساكناً، ولعلّ مثل هذه اللاأبالية تعود إلى خمول الضمير، وهي تجعل الإنسان تحت رحمة مزدوجة من الألم والحزن تتفصد لها الأفئدة، خصوصاً عندما يشاهد المرء كيف تهوى التماثيل وتتحطم، مثلما تقطع الرؤوس وكأنها رؤوس البصل حين تفرم بسكين المطبخ.

يوجد في نينوى نحو 1800 موقع أثري من أصل نحو 12 ألف موقع أثري كبير في العراق وحوالي نصف مليون قطعة أثرية.

يعتبر متحف الموصل من أهم المتاحف في العراق بعد متحف بغداد، وكان قد افتتح في العام 1952، وتم تجديده في العام 1972، وقد أغلق بعد الاحتلال، وأعيد افتتاحه وترميمه في العام 2012، وهو يحتوي على آلاف القطع الأثرية، وكان قد سرق منه بعض القطع الصغيرة، علماً بأنه يوجد في نينوى نحو 1800 موقع أثري من أصل نحو 12 ألف موقع أثري كبير في العراق وحوالي نصف مليون قطعة أثرية.

وقد تعرّضت **بلاد الشمس** وهو اسم العراق السومري، أو **بلاد ما بين النهرين أو بلاد الرافدين** «**بحر دجلة والفرات**»، كما كنّاها مؤسس بحور وأوزان الشعر العربي **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، إلى استهدافات مباشرة وغير مباشرة منذ حرب التحالف ضده في العام 1991 بعد غزو الكويت في العام 1990، كما جرت محاولات لنهب بعض التحف الأثرية في فترة

الحصار، ثم استبيح التاريخ والتراث والآثار العراقية بعد العدوان والاحتلال الأمريكي العام 2003.

ثانياً: لماذا استهداف حضارة العراق؟

لأنه **مهد الحضارات البشرية العريقة: السومرية والبابلية والآشورية**، وهو مركز الإشعاع الفكري والثقافي والعمراني والجمالي في **الحضارة العربية ـ الإسلامية**، يوم كانت **بغداد** منارة المجد وقبلة العلم والثقافة، فهي التي **صانت تراث الفكر اليوناني** من الضياع وواصلت إتحاف الدنيا بخير ما أنجبته البشرية.

العراق احتضن أول **مؤسسة تمثيلية** في العالم، أي «برلمان»، وذلك قبل ما يزيد عن أربعة آلاف عام. إنه بلد **الأبجدية الأول** الذي فكّ رموز الحرف وعرف **نظام الكتابة**، وأصبح العالم بفضل العراق ولأول مرّة في التاريخ، قادراً على حفظ ذاكرة أجيال وتاريخ أمم وشعوب ومعتقداتها وتراثها وثقافتها وأدبها وفنونها. في العراق ولد **أول مجمّع سكني** في العالم، مثلما ولدت علوم **الفلك والطب والرياضيات**، التي أطعمت أوروبا على قرون.

في العراق ولد أول مجمّع سكني في العالم، مثلما ولدت علوم الفلك والطب والرياضيات، التي أطعمت أوروبا على قرون.

في العراق ولدت **أولى الشرائع القانونية في العالم**. وكانت مسلّة حمورابي ذات الشهرة التي لا تضاهيها شهرة في العالم، قد شرّعت لإقامة العدل وحاولت تنظيم علاقات الناس بالدولة، من حيث البيع والشراء والإقراض وأحكامه والزواج والملكية والبيئة والحقوق والواجبات، والعقاب الواجب اتباعه في حالة عدم الامتثال إليها وغير ذلك.

من يستطيع أن يتخيّل إن بلداً بمثل هذه المواصفات يخضع اليوم لصراعات ما قبل الدولة، بل ما قبل التاريخ وتلفّه الطائفية والمحاصصة والفساد والإرهاب والعنف، بل والأكثر من ذلك فإن قوى أكثر همجية وبربرية تسيطر على أجزاء منه؟

حتى الآن وعلى الرغم من مطالبة مديرة اليونسكو **إيرينا بوكوفا** بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، فليس هناك تحرّك يُذكر، باستثناء بعض التصريحات الإعلامية المنددّة بما حصل، وحتى الآن لا يوجد أية ردود فعل فعّالة،

الأمر الذي يثير تداعيات كثيرة، سواء باستمرار الإرهابيين في تدمير الصروح الثقافية، الواحد بعد الآخر، أو إنه يلقي ما قامت به داعش على كاهل المسلمين، أو بعض الصراعات الطائفية، وبعضها يلقى صمتاً، بزعم أن هذه أصنام وأوثان لأقوام لا تعبد الله.

نريد أن نقول إن هذه المجزرة الجديدة لم تكن الأولى، ولن تكون الأخيرة، طالما بقي الإرهابيون يصولون ويجولون من دون عقاب. وبقدر ما يستهدفون التاريخ ويسعون للقضاء على التراث الثقافي والحضاري في العراق وتحويله إلى شعب بلا تاريخ، فإنهم يستهدفون في الوقت نفسه الحاضر والمستقبل، وقد كانت فكرة «**الصدمة والترويع**» جزء من أهداف «**الفوضى الخلاقة**»، تلك التي قال عنها **دونالد رامسفيلد** وزير الدفاع الأمريكي خلال احتلال العراق مبرّراً عمليات نهب وحرق وتجريف المكتبات والمتاحف والجامعات «**إن الحرية عادة ما تتسم بالفوضى**».

وبالعودة إلى ما قبل داعش ومع احتلال العراق، فلم تتورع القوات المحتلة من بناء قواعد عسكرية بالقرب من المواقع الآثارية، مثل أور وبابل ونينوى.

وبالعودة إلى ما قبل داعش ومع احتلال العراق، فلم تتورع القوات المحتلة من بناء قواعد عسكرية بالقرب من المواقع الآثارية، مثل أور وبابل ونينوى، ولم يكن النهب الذي تم تصويره في الأيام الاولى قد توقف، لكن نهباً منظماً وغير عشوائي كان قد أخذ طريقه في خضم تلك الفوضى المطلوبة، الأمر الذي يعتبر جريمة حرب تضاف إلى الجرائم المرتكبة بحق البشر، وهي في الوقت نفسه جريمة ضد الإنسانية، لأنها تتعلق بالتراث الإنساني.

ثالثاً: موت التاريخ لماذا؟

وقبل الدخول في المناظرة القانونية، فالأرقام التي أمامنا تكاد تدمي القلب، فعلى سبيل المثال تم السطو على أكثر من 12 الف موقع أثري عراقي، وبيعت المنهوبات إلى تجار من جنسيات مختلفة بينهم: أمريكان وبريطانيون وكنديون وبلجيكيون وعرب، وفي إطار شهادات مزوّرة بوثيقة شراء رسمية قبل العام 1975، وهو العام الذي تم فيه وضع تشريع يحرّم بيع وشراء الآثار والممتلكات الثقافية.

وتقول خبيرة آثار معروفة هي البروفسورة جوان بجالي: إن ثلاثة عشر متحفاً

سومرياً في جنوب العراق (محلياً) تم سرقته، أما المتحف في بغداد، فحسب أرقامها فقدت منه نحو 15 ألف قطعة أثرية، وتؤكد بجالي إن عدد المسروقات هو أكثر من ذلك. جدير بالذكر أن القانون العراقي في فترة النظام السابق، كان يعاقب بأقسى العقوبات من كان يلجأ إلى سرقة الآثار، لكن ذلك لا يمنع أن أيادي العصابات المنظمة امتدّت وربما من داخل الأجهزة الحاكمة نفسها إلى الآثار، حيث أصبح البعض «تجاراً معروفين» على المستوى الدولي، لكن الأمر كان على نحو محدود ومحدّد، في حين إن عمليات السرقة والنهب طالت عشوائيا وانتقائياً عشرات الآلاف من القطع الأثرية النادرة والفريدة، ولم يكن ذلك بعيداً عن تداخلات إسرائيلية لآثار قيل أنها تتعلق أو تتصل باليهود في التاريخ، لا سيّما في فترة حكم نبوخذ نصر أو ما أطلق عليه «**السبي البابلي**»!

وتقول خبيرة آثار معروفة هي البروفسورة جوان بجالي: إن ثلاثة عشر متحفاً سومرياً في جنوب العراق (محلياً) تم سرقته، أما المتحف في بغداد، فحسب أرقامها فقدت منه نحو ١٥ ألف قطعة أثرية.

وكانت صحيفة **الانديبندنت** البريطانية قد كتبت دراسة موسعة حول «**موت التاريخ**»، تناولت فيها مصير الآثار العراقية المنهوبة منذ حرب الخليج عام 1991، وفيما بعد خلال الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق عام 2003، حيث دمّر اللصوص بحثاً عن قطع آثرية يمكن بيعها، مُدناً قديمة تمتد على مدى 20 كلم لا سيّما في منطقة أور (الناصرية).

رابعاً: بين القانونين العراقي والدولي

صدر أول قانون عراقي للآثار بعد تأسيس الدول العراقية في 23 آب (أغسطس) 1921 في العام 1922، وكان آخر قانون صدر هو القانون رقم 55 لسنة 2002، وقد أورد القانون الأسباب الموجبة لصدوره وهي: الحفاظ على الأبنية التراثية والأثرية، باعتبارها موروثاً ثقافياً وعلمياً يمثل الهوّية الحضارية للشعب العراقي، وذات صلة بنشوء حضارته عبر العصور المختلفة، الأمر الذي يقتضي الحماية والصيانة وعدم التجاوز أو التخريب، كي يبقى مناراً أمام العالم.

وحدّد القانون بعض النصوص العقابية الصارمة ومنها ما ورد في المادة 40 التي توجب السجن لحالات تم تحديدها. وذهب **الدستور العراقي الدائم** الذي تم الاستفتاء عليه يوم 15 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2005، إلى اعتبار الآثار العراقية والمواقع الأثرية والأبنية التراثية والمخطوطات، جزء

من الثروة الوطنية التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية (المادتان 35 و113).

برغم هذه النصوص وتشكيل لجنة من مجلس النواب، إلا أنها حتى الآن لم تحرز أية نتائج ملموسة وجدية بشأن استعادة القطع الأثرية المسروقة أو إعادة لحمة الآثار المخربة.

وبرغم هذه النصوص وتشكيل لجنة من مجلس النواب، إلا أنها حتى الآن لم تحرز أية نتائج ملموسة وجدية بشأن استعادة القطع الأثرية المسروقة أو إعادة لحمة الآثار المخربة، إذ لا يمكن إعادة القديم إلى قدمه، كما لا يمكن تعويضه مهما كان التعويض مجزياً، كما إنها لم تضع الإجراءات المحدّدة الكفيلة بحماية الآثار وملاحقة المسؤولين ومساءلتهم وتقديمهم إلى العدالة، جرّاء عملهم الإجرامي.

وإذا أردنا استذكار قواعد القانون الدولي الإنساني فطبقاً **لاتفاقية لاهاي** لعام 1907، فقد تناولت المادة 56 ذلك وأكدته المادة 42، على اعتبار دولة الاحتلال مسؤولة مسؤولية مباشرة، كما أن البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات لاهاي بشأن **حماية الممتلكات الثقافية** في حالات النزاعات المسلحة لعام 1954، والبروتوكول الإضافي لعام 1999 **واتفاقيات جنيف لعام 1949** (المادة 53) تختصر الأعمال التالية: تدمير الآثار مع عدم الإخلال باتفاقيات لاهاي المشار إليها المادة 56 (التي أكدت على حماية ممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والدينية والمؤسسات الفنية والتاريخية والعلمية) وحظر الأعمال العدائية.

ويثير أي تدمير أو تخريب يلحق أي أذى بهذه الآثار مسؤولية قانونية دولية بحسب المادة الأولى من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 واتفاقيات لاهاي لعام 1907 المشار إليها، حيث يعتبر أي تراث وطني هو إرث حضاري عالمي، وأن العرف والقانون الدولي يضع المسؤولية على الجهات التي تقوم بتدمير أو سرقة أو تخريب هذا التراث، باعتبارها مسؤولية دولية.

استخدمت قوات الاحتلال بعض المواقع الأثرية في سومر وبابل وأكد، كمعسكرات ومطارات عسكرية أو بالقرب منها مما يؤثر عليها، دون أن تلتزم بما يذهب إليه القانون الدولي.

وإذا أردنا اقتفاء هذه المسؤولية فقد استخدمت قوات الاحتلال بعض المواقع الأثرية في سومر وبابل وأكد، كمعسكرات ومطارات عسكرية أو بالقرب منها مما يؤثر عليها، دون أن تلتزم بما يذهب إليه القانون الدولي، لا سيّما وهي موقّعة على اتفاقيات جنيف.

ولم تكشف التحقيقات أية عمليات نهب حتى الآن على كثرة الادعاءات بالملاحقة والوعود بمقاضاة المرتكبين، فالجرائم المرتكبة ما تزال تسجّل ضد مجهول، برغم أن الكثير من المسؤولين «الكبار» و«الصغار» الدوليين والمحليين مساهمون فيها، فإنهم لا يتورّعون أحياناً من إعلان ذلك، وقد تكون مثل تلك الإعلانات عن تسجيل الجرائم ضد مجهولين، شيئاً مقصوداً أما لذرّ الرماد في العيون أو لإبعاد الشبهة.

ولم تفلح جهود **مفوضية النزاهة** في شيء حتى الآن، فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري، ناهيكم عن تزامن وتداخل ذلك مع وجود عصابات متخصّصة، بحيث كانت تعرف ما تريد، وقامت بسرقات منظمة لقِطَع ومحفوظات ومخطوطات من المتحف العراقي ودار المخطوطات والمكتبة الوطنية، وتم نقل جزء من الأرشيف الوطني والأرشيف الخاص بالحزب الحاكم سابقاً إلى الولايات المتحدة خلافاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

إن الخسارة الحقيقية للعراق أيضاً هي في التدمير المنهجي للعقول والأدمغة وللذاكرة العراقية.

إن الخسارة الحقيقية للعراق أيضاً هي في التدمير المنهجي للعقول والأدمغة وللذاكرة العراقية، فقد قُتل أكثر من 350 عالماً وأستاذاً جامعياً وما يزيد عن 300 صحفي وأعداد أخرى من المثقفين، الأمر الذي يتطلب جهداً إنسانياً وجماعياً دولياً من جانب المؤسسات والمنظمات الحقوقية لمقاضاة المسؤولين واستعادة الآثار المنهوبة، وهو ما يضع على عاتق الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو (للثقافة والتربية والعلوم) مسؤوليات إضافية، إذ أن عليهما اتخاذ إجراءات لاستعادة جميع المسروقات بالتعاون مع القضاء الدولي، إذ أنَّ القانون الدولي الإنساني، ولا سيّما الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، والتي أعقبت اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبالتحديد في العقود الخمسة الماضية تحظر تصدير واستيراد الممتلكات.

وطبقاً **لاتفاقية لاهاي** لعام 1954 والتي دخلت حيّز التنفيذ منذ العام 1956، إضافة إلى البروتوكول الأول الملحق بها، وكذلك اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 **والبروتوكول الثاني الملحق باتفاقية لاهاي لعام 1999**، الذي تضمن تحديد مسؤوليات جنائية ومدنية، فإن قواعد قانونية

جديدة منظمة أخذت طريقها لملاحقة مرتكبي الجرائم بحق الآثار والممتلكات الثقافية، وقد دخل هذا البروتوكول المهم حيّز التنفيذ العام 2004، ونص البروتوكول الثاني وكذلك نظام محكمة روما الأساسي على الاختصاص القضائي الدولي فيما يتعلق بذلك، وكانت محكمة يوغسلافيا الدولية قد وجهت الاتهام إلى المتهمين بارتكاب جريمة تدمير الممتلكات الثقافية.

ومن الاتفاقيات الأخرى التي تحمي الآثار الثقافية اتفاقية **حماية التراث الثقافي المطمور بالمياه** لعام 2001، وكذلك **اتفاقية صون التراث الثقافي** غير المادي لعام 2003 **واتفاقية حماية وتعزيز وتنوّع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005**.

ولعلّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 الصادر في 22 أيار (مايو) العام 2003 والذي «شرعن» الاحتلال، واعتبر القوات الأمريكية محتلة طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949، كان قد شدّد على ضرورة **احترام تراث العراق**، الأمر الذي يضع مسؤوليات جنائية ومدنية على الدول والأفراد، وهو ما ذهب إليه بروتوكول لاهاي الثاني، الذي أكّد على مبدأ التعويض، إضافة إلى المسؤولية الجنائية الفردية، التي تقضي وجوب مقاضاة المرتكبين، لا سيّما تحميل القيادة العسكرية مسؤولية في ذلك.

الجهد الحكومي العراقي، فضلاً عن دور المنظمات غير الحكومية ما زال قاصراً.

إن على الدول التي تتعرض آثارها للسرقة أن تستعين بالدول الأخرى، وأن تشترك في الأعمال الدولية لوضع التدابير المناسبة لمراقبة الصادرات والواردات والتجارة الدولية في الممتلكات الثقافية، كما جاء في اتفاقية اليونسكو لعام 1970، التي أكدت: إن نقل الممتلكات الثقافية وتصديرها من قبل دولة الاحتلال الأجنبي يعتبر عملاً غير مشروع، وعلى الدول الموقّعة على هذه الاتفاقية قبول دعاوى لاسترداد المسروقات والمفقودات الثقافية وتسليمها إلى أصحابها الشرعيين. ورغم استعادة بعض المنهوبات، فإن الجهد الحكومي العراقي، فضلاً عن دور المنظمات غير الحكومية ما زال قاصراً.

إن حماية الممتلكات الثقافية والحضارية يتطلب:

أولاً: قبل كل شيء **السعي لاستعادة المنهوبات**، وترميم وصيانة وحفظ وتوثيق ما هو موجود وتوفير المستلزمات المادية والمعنوية لذلك عراقياً وبمساعدة دولية.

ثانياً: **إصدار تشريعات قانونية** وإنزال أقسى العقوبات ضد السرقة والتخريب، وذلك بهدف الحفاظ عليها وتأسيس أجهزة أمنية وقضائية متخصصة لتنفيذ ذلك، والحرص على سلامة المواقع ومنع الاعتداء عليها وكذلك تحريم الاتجار بالممتلكات والآثار الثقافية، والمعاقبة عليها. وقد سبق للباحث أن طرح ذلك في العام 2009 ودعا لمطالبة القوات المحتلة لإخلاء الأماكن الأثرية وتعويض العراق مادياً ومعنوياً عن الأضرار التي لحقت به، وذلك طبقاً للمادة 50 من الدستور العراقي النافذ، على الرغم من الألغام التي احتواها، كما طالب بكشف المتورطين بذلك، وهي المطالبة التي تؤكد راهنيتها بعد احتلال داعش للموصل وتدمير متحفها وإبادة مدينة النمرود.

وبالعودة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وفي الجانب الدولي فإن اتفاقية لاهاي لعام 1899 نصت على عدم تدمير النُصب والمباني التاريخية والأعمال الفنية، كما نصت اتفاقية 1907 على وجوب الحذر من القصف البحري لتجنيب النُصب والمباني التاريخية، وذهبت اتفاقية اليونسكو لعام 1954 إلى ضرورة اتخاذ جميع التدابير الدولية والوطنية، لحماية المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية باعتبارها تراثاً ثقافياً إنسانياً.

خامساً: تراخي اليونسكو

وكانت اليونسكو قد أبرمت اتفاقية عام 1970 (14 تشرين الثاني/ نوفمبر ـ 1970 ـ المؤتمر السادس عشر)، بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وعلى دول المنشأ وضع التدابير المناسبة لحجز وإعادة تلك الممتلكات الثقافية بالطرق الدبلوماسية، وفرض العقوبات والجزاءات الإدارية على كل من يتسبب في خرق تلك القوانين.

لكن اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية لم تتحرّك سريعاً لإنقاذ المتحف العراقي، ومطالبة القوات المحتلة لحماية هذه الآثار ومساءلة المسؤولين عن

إن التحرّك الدولي بعد تدمير متحف الموصل ومدينة النمرود هو الآخر قاصر، في حين أنها اتخذت موقفاً حازماً عند تدمير تماثيل بوذا.

ذلك، كما إن التحرّك الدولي بعد تدمير متحف الموصل ومدينة النمرود هو الآخر قاصر، في حين أنها اتخذت موقفاً حازماً عند تدمير تماثيل بوذا من حكومة طالبان، وكان لمثل هذا العمل الإجرامي المنافي للذوق العام، أن يوضع في **إعلان اليونسكو** الصادر في باريس عام 2003 بشأن التدمير المتعمّد للتراث الثقافي، وهذا هو بالضبط الذي حصل في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وبعد سيطرة داعش على الموصل وتمدّدها إلى محافظتي صلاح الدين والأنبار، إلى أجزاء من محافظتي كركوك وديالى وصولاً إلى حزام العاصمة بغداد. وقد ذهب الكثير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، لا سيّما في الخمسة عقود الماضية إلى تأكيد ذلك.

إن خسارة العراق ليس في وقوعه تحت الاحتلال فحسب، الذي يتحمّل المسؤولية الأساسية عن كل ما حدث فيه، لا سيّما حلّ مؤسساته العسكرية والأمنية وتعريض أمنه للفلتان، وكذلك استشراء ظاهرة الطائفية والإرهاب والفساد والرشوة، بل إنَّ الخسارة الحقيقية هي في التدمير المنهجي للحضارة والتاريخ العراقيين، سواءً على طريق السرقة والعبث أو ما قامت به داعش من تحطيم كنوز حضارية خالدة، وتكمن الخسارة أيضاً في محاولة القضاء على العقول والأدمغة العراقية ومحاولة محو الذاكرة العراقية، بالاغتيال أو اضطرار الكثير من الكفاءات العراقية إلى الهجرة أو عدم مزاولة اختصاصاتها. ولعلّ ذلك يتطلّب جهداً إنسانياً وجماعياً دولياً من جانب المؤسسات والمنظمات الحقوقية لمقاضاة المسؤولين واستعادة الآثار المنهوبة، والحفاظ على ما تبقى منها، وخصوصاً مدينة الحضر التاريخية المهددة بالفناء على يد داعش، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات تحقيقية وعقابية لاستعادة جميع المسروقات ومساعدة العراق على إعادة ترميم ما تعرّض منها للتخريب!!

إنَّ الخسارة الحقيقية هي في التدمير المنهجي للحضارة والتاريخ العراقيين، سواءً على طريق السرقة والعبث أو ما قامت به داعش.

يعتبر تهريب الآثار وتجارتها من أخطر ما يواجهه المجتمع الدولي، وتأتي هذه الجريمة المنظمة بالدرجة الثالثة بعد جرائم تهريب السلاح والمخدّرات، في الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها عصابات وجهات مريبة وبعضها يذهب لتغذية الإرهاب الدولي، وهو ما قامت به داعش

وأخواتها في العراق وسوريا، بما يلحق ضرراً بتراث الإنسانية الثقافي وحاضرها وقيمها، ويتطلب ذلك إعمال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص، بل والعمل على تطويرها لتشمل جميع الحالات وتمنع التسرّب أو التحلّل من الملاحقة، لوجود نقص أو ثغرة فيها أو في قوانين الدول المعنيّة، التي يمكن أن تكون «ممراً» أو «مقراً» لهذه العصابات التي تمارس عملية السرقة والنهب للآثار والتراث الثقافي.

وكانت واحدة من ثغرات القانون الألماني ومثله قوانين بعض البلدان الغربية، هو وجوب تسجيل المنهوبات ضمن التراث الوطني للبلد المعني، وذلك قبل نهبها وأن يتم تقديم 16 وصفاً أو علاقة للقطع المنهوبة، وغير ذلك من القيود البيروقراطية وغير الشرعية، والتي تعتبر مثالب وعيوباً لاستمرار هذه التجارة غير الشرعية، التي تحتاج إلى حزم وتعاون دوليين وتغليظ للعقوبات.

واحدة من ثغرات القانون الألماني ومثله قوانين بعض البلدان الغربية، هو وجوب تسجيل المنهوبات ضمن التراث الوطني للبلد المعني.

وإذا كانت المنهوبات الثقافية وتجارة الآثار واحدة من أخطر أنواع التجارة غير الشرعية في العالم، فإن الأمر يتطلب سدّ النواقص والثغرات في القوانين السائدة في مختلف بلدان العالم، ودعوة جميع البلدان للانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر تجارة الآثار الثقافية، وتعديل قوانينها طبقاً لذلك، كما يتطلّب من البلدان التي تتعرّض للنهب والسرقة ملاحقة السرّاق وتجّار التراث الثقافي بجميع الوسائل المشروعة لجلبهم إلى القضاء وعدم التهاون بذلك، وآن الأوان لوضع **اتفاق أثينا العام 2007** موضع التطبيق بضرورة تعاون جميع الأطراف للحفاظ على الموروث الثقافي، الأمر الذي يقتضي على العراق والدول العربية استخدامه على أوسع نطاق والمطالبة بإعادة آثارها المنهوبة والقضاء على تجارة الآثار الثقافية.

وسيكون مفيداً لتحقيق هذا الهدف عربياً، الانضمام لنظام محكمة روما الأساسي واستخدام الآليات المعتمدة لديها، بملاحقة المرتكبين، سواءً عبر مجلس الأمن أو عبر تقديم الشكاوى المباشرة أو تقديم المعلومات إلى المدعي العام، مثلما يمكن للمجتمع المدني أن يشكّل قوة رصد ومراقبة وفي الآن ذاته قوة اقتراح بالتعاون مع المجتمع المدني العالمي، لملاحقة هذه الظاهرة والضغط على الدول التي تتهاون بإزاء مرتكبيها، كما يتطلّب الأمر

تعاوناً عربياً لملاحقة تجار الآثار وعدم جعل أراضي الدول العربية ممراً لهم للانتقال منها إلى العالم، ويقتضي ذلك تفعيل اتفاقيات العمل العربي المشترك بما فيها تسليم المجرمين.

سادساً: الاحتلال الأميركي . . . والمسؤولية الاخلاقية

وإذا كانت **دولة الاحتلال** «**مسؤولة**» قانونياً مسؤولية مباشرة بحسب قواعد القانون الدولي المعاصر والقانون الدولي الإنساني، كما تمت الإشارة إليه، فإن الإرهابيين مسؤولين عن الارتكابات التي قاموا بها، فهدم المتاحف يعتبر جريمة حرب، مثلما هي ضد الإنسانية، لأنها تستهدف تدمير تراث إنساني، وهو ما ينطبق على ارتكابات داعش وتهديمها متحف الموصل ومدينة النمرود. وبما أن المرتكبين أفراداً وغير تابعين لدولة معينة أو يأتمرون بأمرها، فيمكن تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبإمكان اليونسكو الطلب من مجلس الأمن إحالة ملفات هؤلاء إليها بحسب المادة 8 من نظام المحكمة الجنائية الدولية.

الطلب من مجلس الأمن إحالة ملفات هؤلاء إليها بحسب المادة ٨ من نظام المحكمة الجنائية الدولية.

وعلينا إن نتذكر إن هذه الثروة الوطنية بل والإنسانية، والتي تهم البشرية كلّها وتجسّد التواصل الحضاري والتفاعل الثقافي، كان **ينبغي صيانتها**، وأي تهاون أو تقصير أو لا أبالية بحقها **تحمّل المسؤولين العراقيين المسؤولية** في التفريط أو في عدم حماية هذه الثروة الوطنية، ويقتضي الأمر **تحقيقاً شاملاً** ولا بدّ أن يتم بشفافية وفي إطار **قضائي**، وأي تغطية أو تسويف لمثل هذا المطلب القانوني الإنساني يجعل المعنيين في دائرة الشك إن لم يكونوا شركاء في ذلك، والصمت لا يعني سوى التواطؤ.

إن التاريخ العراقي الممتد إلى نحو سبعة آلاف عام ليس ملكاً للعراقيين وحدهم فحسب، بل هو ملك للبشرية، ولذلك ينبغي أن تتضافر الجهود لإعادته والحفاظ على ما تبقى منه، خصوصاً الآثار النادرة والتاريخية، فضلاً عن استعادة الأعمال المعاصرة التي كان لفنانين كبار الدور الأساسي في النهضة الثقافية والفنية العراقية، التي جرى العبث بها على نحو غير مسؤول، وهي تمثّل صروحاً حضارية ورموزاً ثقافية لحياة مشرقة من تاريخ العراق في الماضي والحاضر.

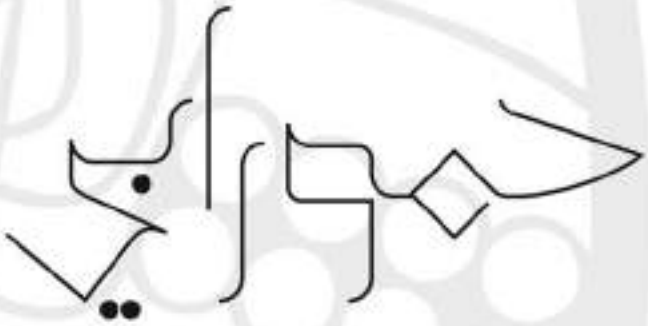

ملف العدد

اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة (استحقاقات معلقة)

- الاستحقاق السياسي — د. مثنى العبيدي
- الاستحقاق الاقتصادي — أ.د. كامل علاوي كاظم
- الاستحقاق الأمني — أ. م. د. منعم خميس
- الخيارات المستقبلية — أ.د. حسين علاوي خليفة

تحرير: أ. م. د. كامل القيم
جامعة بابل

أولاً: الاستحقاق السياسي

د. مثنى العبيدي*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت.

مقدمة

شهد مسار العلاقات العراقية ــ الأمريكية لا سيّما مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003 ومن ثم التحضير للانسحاب العسكري منه، عقد عدد من الاتفاقيات والتفاهمات شكلت مرتكزاً لتأطير العلاقات المختلفة بين الدولتين كان أهمها أعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد في تشرين الثاني 2007، واتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق، واتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين القوات الأمريكية وجمهورية العراق، التي تم الاتفاق عليها في 17 تشرين الثاني عام 2008.
تضمنت الاتفاقية العديد من الاستحقاقات المختلفة سواء على الصعيد السياسي، العسكري، الامني، الاتفاقي، الاقتصادي، الصحي والبيئي، المجال التكنولوجي أو الاتصالات وصولاً إلى صعيد التعاون في مجال انفاذ القانوني والقضاء. وهي الصعد التي تضمنتها هذه الاتفاقية بأقسامها المختلفة، والتي من المفترض التي أن تعمل الدولتان على تطبيقها خدمة للعلاقات بينها. بيد أن الواقع وما يعترضه من أحداث ومتغيرات داخلية في الدولتين، واقليمية تخص منطقة الشرق الاوسط، ودولية تزيد من الالتزامات وترتب من الاعباء على الولايات المتحدة الأمريكية في مجال علاقاتها الدولية وسياساتها الخارجية، كانت مؤثراً في مجال وضع الاستحقاقات المختلفة لهذه الاتفاقية موضع التمثيل بالنسبة إلى كلا الطرفين.

وما يهمنا هنا هو معرفه ما هي الاستحقاقات السياسية التي أقرتها اتفاقيه الإطار الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ولا زالت لم تعقد فرصتها في التنفيذ على أرض الواقع؟.

اولاً: شكل الاستحقاقات السياسية في الاتفاقية

عُدت اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة دليلاً استرشادياً للعلاقات العراقية ـ الأمريكية، مثلما شكلت انطلاقة رسمية لعلاقات متعددة الجوانب سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بعدما اتسمت بالتوترات والخلافات في عقد التسعينات، ومن ثم علاقات ذات طابع عسكري ـ أمني في مرحلة ما بعد عام 2003.

حفاظاً على المصالح الأمريكية الدائمة في العمل على حفظ الاستقرار الإقليمي في المنطقة ومحاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق.

هذه الاتفاقية تغطي العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، وترتب التزامات واستحقاقات على الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، وسعت إلى تطبيع العلاقات السياسية بين الدولتين بالشكل الذي يحفظ المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط، ويساعد الشعب العراقي بالوقوف على قدميه وتعزيز السيادة العراقية[1]، وهو ما تم إدراجه ضمن أبرز أولويات جدول الاعمال والمصالح الأمريكية بعد الانسحاب العسكري من العراق في العام 2011، والتركيز على الانشطة المدنية بدلاً من التركيز على الانشطة الأمنية فقط، حفاظاً على المصالح الأمريكية الدائمة في العمل على حفظ الاستقرار الإقليمي في المنطقة ومحاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، هذه الأهداف متقدمة لتحقيق الاستقرار والأمن في العراق[2]، الذي يشكل التجربة الأمريكية بالمنطقة، وفي مجال النجاح فيه يكون نموذجاً وشريكاً يمثل منطلقاً للسلام ونشر مبادئ الديمقراطية والحفاظ على المصالح الأمريكية وفقاً للرؤية الأمريكية، الأمر الذي وصفه الرئيس الأمريكي باراك اوباما في خطاب متلفز يوم 31 اب 2009 بأنه: «تزامنا مع خفض عدد قواتنا العسكرية فإن مدنيينا المتفانين من دبلوماسيين وموظفي مساعدات ومستشارين يمارسون دوراً رائداً في دعم العراق، وهو يعزز حكومته ويسوي خلافاته السياسية، ويُعيد توطين النازحين بفعل الحرب ويقيم روابط مع المنطقة والعالم»، وأضاف قائلاً أن: «العراقيين وحدهم يمكنهم بناء الديمقراطية ضمن حدودهم وما تستطيع أمريكا فعله، وستفعله، هو توفير الدعم للشعب العراقي بصفتها صديقة وشريكة له"[3]، **وهو ما يُعد تأكيداً أمريكياً للاستحقاقات السياسية التي أقرتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي.**

(1) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، العلاقات الأمريكية- العراقية، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http:// arabic.iraq.usembassy.gov/ aboutus/american-iraqi.html

(2) عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، مجلة الدراسات الدولية، العدد 53، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2012، ص 105.

(3) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، الولايات المتحدة الأمريكية تغير طبيعة مهمتها من عسكرية إلى مدينة في العراق، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015). http://arabic.iraq.usembassy. gov/aboutus/american-iraqi/ ustransaction.html

أقرت هذه الاتفاقية مجالات للتعاون السياسي والدبلوماسي، انطلاقاً من فهم مشترك أساسه أن التعاون والجهود المشتركة التي تبذل في المسائل السياسية والدبلوماسية تساعد في تعزيز وتحسين الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة بشكل عام. وهو ما يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تبذل اقصى جهودها في هذا المجال، وبالاشتراك مع حكومة العراق المنتخبة من أجل مساعدة العراق في المجالات السياسية المختلفة داخلياً خارجياً[4]، وأن الاتفاقية أيضاً تؤسس للعلاقات المستقبلية العراقية ـ الأمريكية طويلة الأمد التي تقوم على التعاون والصداقة، وتستند على مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة، وأدراكاً متبادلاً بإقامة هذه العلاقات والحاجة لدعم انجاح العملية السياسة في العراق، وتعزيز المصالحة الوطنية في إطار العراق الموحد الفدرالي، وبناء اقتصاد متطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي[5].

(4) انظر: القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

(5) انظر: الفقرات (1) و(4) من ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

تضمنت هذه الاتفاقية استحقاقات سياسية على الولايات المتحدة الأمريكية لدعم العراق، اتخذت ثلاثة أشكال التعاون السياسي والدبلوماسي، ومساعدة العراق لممارسة دور فاعل في المنظمات الإقليمية والدولية، ودعم علاقات العراق الإقليمية والدولي.

ثانياً: الاستحقاقات السياسية على صعيد الداخل العراقي

احتوت اتفاقية الإطار الاستراتيجي على إقرار بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في مجال دعم العملية السياسية، وانجاح عملية المصالحة الوطنية وضمان وحدة العراق في ظل نظام فدرالي موحد، وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق، التي تم تحديدها في الدستور العراقي، ومن خلال ذلك تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية[6].

(6) انظر: الفقرة (1) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

بيد أن هذه الاستحقاقات التي أقرتها الاتفاقية، بقيت دون تجسيد على أرض الواقع، فالعملية السياسية في العراق التي من المفترض أن تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، عانت اختلالات عديدة واتسمت بجمود مزمن، وبقيت العديد من الحقائب الوزارية المهمة تدار بالوكالة لعدة سنوات، وحصل استئثار في اتخاذ القرار من جهات دون أخرى، أن الدعم أمريكي يتركز على

الجهات السياسية الأكثر استجابة للمطالب والمصالح الأمريكية دون غيرها من الأطراف السياسية، ولم تحقق الولايات المتحدة الأمريكية ما يفترض أن تحققه من دعم لعملية سياسية يمكن التعويل عليها، لانضاج وبلورة الظروف الموضوعية للاستقرار السياسي المنشود في البلاد[7].

أن الدعم أمريكي يتركز على الجهات السياسية الأكثر استجابة للمطالب والمصالح الأمريكية دون غيرها من الأطراف السياسية.

الحال الذي لم يختلف عن ملف المصالحة الوطنية الذي لم ينال الاستحقاق المطلوب من الدعم والتفعيل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان من المفترض أن تعمل مع الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية والأمم المتحدة، لوضع خطة مناسبة لعملية المصالحة الوطنية التي تتضمن الدروس المستفادة من أماكن أخرى، وبما يعكس أيضاً القيم والتفضيلات الثقافية العراقية والواقع السياسي للمجتمع العراقي[8]، ولكن المؤشرات دلت على أن الادارة الأمريكية لم تحقق المستوى المطلوب في دورها وموقفها من ملف المصالحة الوطنية في العراق، ولم تتعدى سياستها الزيارات والدعوات إلى ذلك، ولا سيّما التي قام بها نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورفضت أغلبها الحكومة العراقية السابقة[9].

فكانت التطورات السياسية في العراق وعدم تحقيق المصالح الوطنية واستمرار الأزمات السياسية، ومقاطعات بعض الكتل والاحزاب السياسية للعميلة السياسية بين الحين والآخر، مما يعكس المخاوف حيال مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق[10].

وبدلاً من أن يتحقق الاستقرار السياسي تزايدت الانقسامات الطائفية والسياسية، وتصاعدت الخلافات وزادت معدلات العنف الطائفي الذي طال مختلف فئات المجتمع العراقي، وامتدت الخلافات السياسية لتصل إلى العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، وعطلت العديد من القوانين المهمة الواجب اقرارها[11]، كل ذلك أمام تحرك أمريكي ضعيف لا يلائم ما أقرته بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي، بضرورة دعم الديمقراطية وانجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق.

إن للولايات المتحدة الأمريكية صلات ووسائل تأثير مع العديد من الاطراف والجهات العراقية، ولا سيّما حكومة اقليم كردستان بيد أنها لم تستخدمها لإنهاء الخلافات التي حصلت بين المركز والاقليم وأربكت العملية السياسية،

(7) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية- الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد 47، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2011، ص 51.

(8) المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث، العراق وبداية جيل جديد، الكتاب السنوي الثاني، اسطنبول، 2012، ص 6-7.

(9) سوسن اسماعيل العساف، العلاقات العراقية- الأمريكية: توازنات ما بعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 4 كانون الأول 2011، ص 8-9.

(10) ميليسا دالتون ونورة بن صالح، بعد عام من الانسحاب: تفعيل الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ترجمة: هاجر أبو زيد، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015)، http://www.baghdadcenter.net/details-147.html

(11) المصدر السابق.

إن للولايات المتحدة الأمريكية صلات ووسائل تأثير مع العديد من الاطراف والجهات العراقية، ولا سيّما حكومة اقليم كردستان.

وكان بإمكانها الضغط على مختلف الاطراف السياسية والعمل على دعم تفاهمات مبكرة بينها، وتعزيز آليات التفاهم الهادفة إلى تحسين الاتصالات ومجالات التعاون المختلفة لتقليص احتمالات تزايد الخلافات[12] تغير الحال نوعاً ما بعد الأزمة الأمنية الأخيرة في العراق وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة في أيلول 2014، عندما ظهر الدور الأمريكي في محاولة للضغط على الأطراف السياسية المختلفة، ومنها الأطراف الكردية لتسوية الخلافات البينية الحاصلة ومحاولة تسوية المطالب، التي تعلنها أطراف العملية السياسية في العراق، وتقديم بعض التنازلات تجاه الأطراف الأخرى[13]، وأن كانت هذه المساعي أقل مما ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها به في علاقتها مع العراق في بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

بقيت مسألة الفدرالية في العراق واستحقاق دعمها من الولايات المتحدة الأمريكية دون تفعيل، إلى أن جاءت التطورات الأمنية السياسية في الساحة العراقية، لتعيد السجال الذي كان قد توقف حول مسألة الفدرالية والاقاليم[14]، وهو توجه طالما تضمنته التصريحات والتوجهات الأمريكية بخصوص العراق وأكدته اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

وبذلك فإن الادارة الأمريكية أهملت ما يفترض أنها ألزمت سياستها به نحو العراق في اتفاق الإطار الاستراتيجي، وبقيت الاستحقاقات السياسية تجاه العديد من الملفات عالقة تنتظر التنفيذ.

ثالثاً: الاستحقاقات السياسية على صعيد دعم دور العراق في المنظمات الإقليمية والدولية

أقرت الفقرة (2) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي في اتفاقية الإطار الاستراتيجي، دعم وتعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لدور ومكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، حتى يؤدي دوراً ايجابياً وبناءً في المجتمع الدولي[15].

كان من المفترض وبحكم العلاقات الأمريكية بدول مجلس التعاون الخليجي، أن تتاح للعراق الفرصة لبناء علاقات فاعلة مع المنظمات والاقليمية والدولية، ومنها الاندماج الإقليمي في أطر منظومة الخليج العربي السياسية والأمنية،

(12) للمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة الأزمات الدولية، العراق والاكراد: الرهانات المرتفعة في لعبة النفط والغاز، تقرير الشرق الاوسط، رقم 120، 19 نيسان/ ابريل 2012.

(13) Michael Knights, Resetting the U.S.-Kurdish-Baghdad Relationship, policy watch 2313, September 15, 2014, at link: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/resetting-the-u.s.-kurdish-baghdad-relationship

(14) عبد الملك محمود، الانسحاب الأمريكي.. الحقيقة والسراب، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id=3111

(15) انظر: الفقرة (2) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

التي تتأطر في مجال الاتفاقيات المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يمكن العراق أن يكون ضمن ترتيب 6 + 1، في إطار التفاعلات الاستراتيجية بين العراق ودول الخليج العربي من جهة، ومن جهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي[16]. بيد أن الأمر كان خلاف ذلك، إذ لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية العراق ودوره في جامعة الدول العربية ليكون فاعلاً ومؤثراً، بشكل يتناسب مع إمكانيات العراق التي تؤهله حال تفعيلها، أن يمارس دوراً مؤثراً في المجريات الحاصلة بالمنطقة العربية وعموم منطقة الشرق الاوسط.

لم تدعم الولايات المتحدة الأمريكية العراق ودوره في جامعة الدول العربية ليكون فاعلاً ومؤثراً.

(16) جواد كاظم البكري، العلاقات العراقية ـ الأمريكية (4 ـ 6)، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http://www.alnaspaper.com/inp/view.asp?ID=7121

أما على صعيد الاستحقاق السياسي للعراق بالدعم الأمريكي لدوره بالمنظمات الدولية، إذ للولايات المتحدة الأمريكية وسائل تأثير كبيرة في هذا المجال منها: كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن وتمتلك حق النقض، وهي أكثر تأثيراً في قرارته ولها مكانة ودور فاعلين ومؤثرين في مختلف المنظمات الدولية، وحققت في مجال دعم استعادة العراق لمكانته الدولية عدة خطوات أهمها، أصدار عدة قرارات من مجلس الأمن لإنهاء الترتيبات بشأن ايداع عائدات بيع النفط والغاز الطبيعي العراقي، وإنهاء التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وجميع الانشطة المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء[17]، واخراج العراق من أحكام الفصل السابع.

(17) للمزيد أنظر: عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 108-110.

بقي هذا الدعم في إطار منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبشكل محدد ولم يكن فاعلاً في باقي المنظمات الدولية الأخرى، بغية أن يبقى الباب الأمريكي مدخل العراق إلى هذه المنظمات، مما يجعله تحت مرمى نظر وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: الاستحقاقات السياسية على صعيد دعم علاقات العراق الإقليمية والدولية

يتمثل الاستحقاق السياسي الثالث للعراق بأن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية حكومة العراق في إقامتها علاقات ايجابية مع دول المنطقة، قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل والحوار الايجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات، بما في ذلك المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لا زالت تلحق الضرر بالعراق، بدون استخدام

القوة أو العنف، بما يعزز أمن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها[18].

وللولايات المتحدة الأمريكية وسائل تحقق ذلك بحكم علاقتها مع أغلب دول المنطقة سواء العربية أو الإقليمية ذات الصلة بالعراق، وظهرت توجهات أمريكية لتفعيل العلاقات العراقية ـ العربية وإدماج العراق في محيطه العربي، ولكن لم تتجسد هذه التوجهات على أرض الواقع، إذ بقيت علاقة العراق بالدول العربية ضعيفة، وتتفاوت من دولة إلى أخرى وحتى الدول العربية المرتبطة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتجاوب مع التوجهات الأمريكية بإعادة أو تنشيط علاقتها مع العراق.

(18) أنظر: الفقرة (3) من القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، 17 تشرين الثاني 2008.

إن العراق محاط ببيئة إقليمية تحتوي على أكثر من قوة اقليمية فاعلة (إيران، تركيا، السعودية).

والعراق بإمكاناته الحالية والاوضاع التي يمر بها، لا تتيح له ممارسة أدوار فاعلة في صياغة الخارطة السياسية لمحيطه الاقليمي، فهنالك الأزمة الأمنية وقضايا الفساد وانخفاض أسعار النفط التي أثرت على الموازنة المالية للبلاد، كما أن العراق محاط ببيئة إقليمية تحتوي على أكثر من قوة اقليمية فاعلة (إيران، تركيا، السعودية)[19]، وهنالك منطقة تشهد تداعيات وأزمات معقدة كالأزمة السورية والأزمة في اليمن، مما يزيد من حاجة العراق إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتفي بالاستحقاقات السياسية التي عليها تجاه العراق، ليكون قادراً على معالجة ما يتعرض له من مشاكل على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(19) انظر: عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 120.

ففي النظر إلى العلاقات العراقية ـ العربية كان من الأجدر أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الروابط السياسية والأمنية بين العراق والدول العربية، ولا سيّما دول الجوار منها عن طريق مبادرات ثنائية ومتعددة الاطراف، وتهدئة المخاوف العربية وبخاصة السعودية من دور العراق الإقليمي والتركيز على مجالات الاهتمام المشتركة بين العراق والسعودية وباقي الدول العربية، واستغلال التأثير الأمريكي عليها بحكم العلاقات الأمريكية الوثيقة معها[20].

(20) ميليسا دالتون ونورة بن صالح، مصدر سبق ذكره.

ولا تزال المشاكل المرتبطة بتمويل الإرهاب ودعم الجماعات المحلية وارسال السلاح والتحريض السياسي والديني (الطائفي)، من قبل دول الجوار العربية وبخاصة السعودية، وتدرك الولايات المتحدة جيداً وعبر تصريحات مسؤوليها، من أن السعودية وقطر يعدان أبرز ممولي الإرهاب في المنطقة، ولم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي دور في مساعدة العراق

على حل هذه المشاكل والقضايا العالقة بينه وهذه الدول[21]، ولم تعيق أو تكبح السياسة الأمريكية التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، بحكم كونها القوة الدولية والأكثر تأثيراً في تطورات الاحداث، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في الساحة العالمية.

(21) انظر: جمال محمد تقي، هل للعراق الجديد سياسة خارجية؟، متاح على الرابط:
http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/01072012/JamalTaki0014.htm

وعلى صعيد علاقات العراق الدولية عملت الولايات المتحدة الأمريكية، أن لا يخرج العراق في علاقته مع أي من الدول عن إطار السياسة الأمريكية تجاه هذه الدول، وصار المتغير الأمريكي عاملاً مؤثراً في العلاقات العراقية ـ الدولية، وبدلاً من أن يكون داعماً للسياسة العراقية الخارجية وفقاً للاستحقاق السياسي، الذي أوجبته اتفاق الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

بقاء الاستحقاقات السياسية المفترض تنفيذها للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية معلقة، بحكم تطورات أحداث وقضايا المنطقة، والادراك الأمريكية بأهمية بقاء العراق بحاجة إلى الدعم الأمريكي.

فعلاقات العراق مع روسيا والصين يحدها التأثير الأمريكي على العراق، والحديث عن العلاقات العراقية ـ الروسية والعلاقات العراقية ـ الصينية يكشف أثر المتغير الأمريكي فيها، الذي يسعى لجعل العراق حليفاً استراتيجية مهماً للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وليس حليفاً لهذه الدول[22].

(22) للمزيد عن المحدد الأمريكي في العلاقات العراقية ـ الروسية انظر: مثنى علي حسين، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية ـ العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009، ص 14. وللمزيد عن المحدد الأمريكي في العلاقات العراقية ـ الصينية انظر: مثنى فائق مرعي، سياسة الصين تجاه العراق للمدة 2003 ـ 2013، المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت الموسوم: العراق الحاضر وافاق المستقبل، وللمدة من 20 ـ 21 تشرين الثاني، 2013.

هذا الأمر يُظهر بقاء الاستحقاقات السياسية المفترض تنفيذها للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية معلقة، بحكم تطورات أحداث وقضايا المنطقة، والادراك الأمريكية بأهمية بقاء العراق بحاجة إلى الدعم الأمريكي، ما دام هنالك قضايا ومشاكل إقليمية ودولية تخص العراق ولم يتم معالجتها.

خامساً: معوقات تنفيذ الاستحقاقات السياسية

يعترض تجسيد الاستحقاقات السياسية التي أقرتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، في اقسامها وفقراتها على أرض الواقع عدة معوقات تعرقل السياسة الأمريكية تجاه العراق، الرامية إلى تحقيق بنود هذه الاتفاقية ولا سيّما فقرات القسم الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي منها، ويتمثل أهم هذه المعوقات بالآتي:

1 ـ تؤثر التعقيدات في الساحة الداخلية للعراق على الصعد السياسية والأمنية في تحقيق وتنفيذ المسعى الأمريكي، فتباين مواقف القوى السياسية

من علاقة ارتباط العراق بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعقيدات المشهد الأمني في العراق، **تشكل كوابح أمام ما أقرته اتفاقية الإطار الاستراتيجي.**

2 ـ تعقد أزمة إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للصراعات الإقليمية المؤثرة في طبيعة سياستها تجاه العراق والمنطقة، وما نتج عنها من تأثيرات مختلفة على المصالح الأمريكية[23].

3 ـ ظهور إيران كقوة اقليمية فاعلة قلص من مساحات الفعل الأميركي، ومن دون ايجاد صيغ للتفاهم فيما بينهما، لا يمكن تجاوز اثار الصراع بينهما على الساحة العراقية[24].

4 ـ قد تؤدي تفاعلات السياسة الدولية إلى عرقلة الجهود الأمريكية في تمتين الصلات مع العراق، فأهمية العراق كدولة منتجة للنفط ومن الممكن أن تمارس دوراً اقليمياً مؤثراً في مستقبل المنطقة، فإن دولاً منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كروسيا والصين وحتى دولاً حليفة لها كفرنسا والمانيا، ستحاول تقليل أو فك الارتباط الأمريكي ـ العراقي، واضعاف النفوذ الأمريكي في العراق لصالح هذه الدول[25].

وختاماً، تضمنت اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية استحقاقات عديدة، كان من المفترض أن تتجسد على شكل دعم أمريكي للعراق في مجالات مختلفة، تم التركيز في حديثنا هنا عن الاستحقاقات السياسية منها التي أخذت اشكالاً عدة، تمثلت بدعم العراق على الصعيد الداخلي، ودعم دور العراق في المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك دعم العراق في علاقاته الإقليمية والدولية من أجل استعادة مكانته الحقيقية، وفقاً لما يمتلكه من إمكانيات تؤهله لذلك.

غير أن الواقع يشير إلى أن الكثير من الاستحقاقات السياسية بقيت معلقة، ولم يتم تنفيذ نتيجة التجاهل من قبل إدارة باراك اوباما كباقي تعاطيها مع ملفات وقضايا المنطقة، وكذلك بسبب التطورات والتعقيدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه المنطقة التي شكلت عائقاً بإزاء هذه الاستحقاقات.

دولاً منافسة للولايات المتحدة الأمريكية كروسيا والصين وحتى دولاً حليفة لها كفرنسا والمانيا، ستحاول تقليل أو فك الارتباط الأمريكي ـ العراقي، واضعاف النفوذ الأمريكي في العراق لصالح هذه الدول.

(23) ملامح سياسة إدارة الرئيس باراك اوباما بإزاء العراق، متاح على الرابط: (31 كانون الثاني 2015) http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=8389

(24) عماد علو، قراءة في مستقبل العلاقات العراقية- الأمريكية، متاح على الرابط: http://www.azzaman.com/2013/11/05

(25) عماد علو، المصدر السابق.

ثانياً: الاستحقاق الاقتصادي

أ. د. كامل علاوي الفتلاوي*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة.

مقدمة

بعد قرار البرلمان العراقي (حزيران/ يونيو 2007) بتمديد عمل القوات الأمريكية، دعا إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، أبلغ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن العراق سيطلب للمرة الأخيرة تمديد القرار رقم 1511 الذي حدد حقوق وواجبات القوات المحتلة حتى يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 نشرت الحكومة الأمريكية ما أسمته (إعلان مبادئ حول علاقة طويلة الأمد للتعاون والصداقة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، وتضمن الإعلان الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين البلدين، وحدد موعداً لإبرام الاتفاقية الأمنية الشاملة بين الطرفين في 31 تموز/ يوليو 2008.

وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 أقر مجلس الوزراء العراقي الاتفاقية بعدما صوت 27 وزيراً لصالحها من أصل 37 عضواً في المجلس، وقد تغيب تسعة أعضاء وأمتنع عضو واحد عن التصويت. بعد ذلك وقع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري وسفير الولايات المتحدة كروكر عليها في احتفال رسمي. وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر صادق مجلس النواب على الاتفاقية، إذ صوت لصالحها 149 عضوا من أصل 275 عضوا (54٪ من الأصوات)، وعارض الاتفاق 35 عضواً، أغلبهم من الكتلة الصدرية، ولم يصوت 91 عضواً، منهم 10 عضواً لم يحضروا الجلسة، وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 2008 صادق مجلس الرئاسة العراقي على الاتفاقية. وكان من المفترض أن يجرى استفتاء عام حول الاتفاقية في شهر تموز/ يوليو 2009، إلا أنه لم يُجر.

وقد أنطوت الاتفاقية على استحقاقات والتزامات بين الطرفين، إلا أن الطرف الأقوى لم يلتزم جانبه من الاتفاق، وترك العراق وحيداً في مواجهة الجماعات المتطرفة في عام ٢٠١٤، ووقف متفرجاً، الأمر الذي فتح النقاش مجدداً حول جدوى هذه الاتفاقية وإمكانية العراق من الاستفادة منها.

يركز هذا البحث على المضامين الاقتصادية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي وتحليلها لإيضاح إمكانات الاستفادة منها عراقياً.

أولاً: الترتيبات السياسية بعد احتلال العراق

كانت فكرة زوال النظام فكرة بعيدة التصور، بعدما استسلم العراقيون لقدرهم وسكنوا إلى الرفض السلبي للنظام الحكم الدكتاتوري، الذي جثا على صدورهم طوال خمسة وثلاثين عاماً. لكن تبدل الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط التي انفعلت بما حدث في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، جعلت النظام العراقي في مقدمة النظم المارقة، ومع عدم إدراك القيادة العراقية لخطورة التلاعب بالغضب الأمريكي، راهنت على عدم قدرة الإدارة الأمريكية على إيجاد بديل له.

في الوقت نفسه لم تساور القيادة الأمريكية أي شك في أن مدة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولكن كانت ثمة شكوك قوية حول إدارة المرحلة الانتقالية، حتى قيام نظام حكم ما بعد صدام: كيف يمكن تشكيل نظام عراقي موالٍ لها بعد سقوط صدام حسين؟ هل سيجري تعيين قادة سياسيين جدد للعراق؟ ومن قِبل مَن؟ هل سيكون ثمة دور للعراقيين الذين عاشوا في المنفى؟ وماذا يحدث إذا اقترح نظام ما بعد صدام سياسات مناوئة للمطامع الأمريكية[1].

(1) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، 2003، ص 111

قبل الاحتلال وتحديداً في تشرين الأول (أكتوبر) 2002، وضعت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة خطة لما بعد الإطاحة بصدام. تقوم على أنه سيشرف على إدارة المقر العسكري جنرال حائز على ثلاثة نجوم يعاونه خبراء حكوميون في (21) مجالاً. ومع استعادة العراق استقراره شيئاً فشيئاً، يبدأ المقر بتنسيق جهوده مع السفير الأمريكي المعين حديثاً لدى بغداد. وفي نهاية المطاف، يتم استبدال المقر العسكري بحاكم مدني أعلى أو حكومة عراقية مؤقتة، وتتأتى أهمية هذه الخطة في أن المقر العسكري سيتعامل مع

الكثير من القضايا التي ستبرز بعد سقوط صدام، بدءً بالتخطيط لإعادة تأهيل الجيش العراقي، إلى إصلاح وتحديث شبكة الكهرباء وبنيتها التحتية المهترئة[2]. وبعد اطلاع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد على الخطة أصدر تعليمات قضت بإدخال تغييرات مهمة، جعلت وزارة الدفاع الرائدة في كافة الجهود لمرحلة ما بعد الحرب، وأزيل كل ما يشير إلى وزارة الخارجية من المخطط التنظيمي. وأمر رامسفيلد بإنشاء كيانين: كيان يتولاه مدير مدني مهمته الإشراف على عمليات البناء وحكم البلاد؛ والثاني، يتولاه قائد عسكري أمريكي يكون مسؤولاً عن حفظ الأمن وإعادة تدريب الجيش العراقي. وسيرفع كل من المسؤولين تقارير إلى القيادة المركزية، والى رامسفيلد نفسه في نهاية المطاف.

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترينور، كوبرا: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2007، ص 210

وفي النهاية أعطى بوش وكوندوليزا رايس موافقتهما على خطة رامسفيلد، الذي افترض أن وزارته لن تشرف على تنظيم برنامج ضخم لبناء دولة، بل ستسهل جهود العراقيين الهادفة إلى بسط الأمن في بلادهم وإعادة اعمارها، باستخدام عائدات صادراتهم النفطية[3]. وأرسل الجنرال المتقاعد جي غارنر ليكون رجل أمريكا في العراق، وكان قد بدأ بالفعل بالعمل على تنفيذ خطته على الارض قبيل الاحتلال واثناءه.

(3) المصدر السابق، ص211

بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن غارنر ليس رجلها المناسب في العراق، سارعت إلى استبداله ببول بريمر بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه[4]. عندما وصل بريمر إلى بغداد بدأ العمل على ترتيب الأوضاع السياسية في العراق، وإقامة إدارة مدنية يباشرها التحالف وإقامة إدارة مدنية أمريكية يباشرها التحالف، بالتوازي مع إيجاد حل لمشكلة القيادة في العراق الجديد.

(4) ا جيف سيمونز، المصدر السابق، ص 105-106

وفي 23 أيار (مايو) 2003 أصدر الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، أوامره بتسريح كوادر وزارات الدفاع والداخلية والإعلام فضلاً، العاملين في جهاز المخابرات والحرس الجمهوري الخاص. وبدأت إجراءات إصدار القرارات التي تبنتها سلطة الائتلاف المؤقتة.

أعطى بوش وكوندوليزا رايس موافقتهما على خطة رامسفيلد، الذي افترض أن وزارته لن تشرف على تنظيم برنامج ضخم لبناء دولة.

قامت سلطة التحالف بالتعاون مع الأمم المتحدة باختيار أعضاء مجلس الانتقالي، وعلى عجالة بدأ بريمر بالعمل على تشكيل نواة حكومة عراقية، وشرع بتأسيس أولى الترتيبات السياسية التي قدر لها أن تكون نواة الدولة

وصف البعض مجلس الحكم الانتقالي بأن: هجين من لعبة معصوب العينين وتيك تاك تو ثلاثية الأبعاد.

الجديدة. وهكذا كان عليه أن يقوم بتشكيل مجلس سياسي تمثل فيه جميع مكونات الشعب العراقي، في ظل رفض الشخصيات السياسية الفاعلة صيغة موسعة لهذا المجلس، وتردد البعض الانضمام إلى تلك الصيغة، ورغبة آخرين في أن يكونوا ضمن التشكيلة[5]. في ما وصف البعض مجلس الحكم الانتقالي بأن: هجين من لعبة معصوب العينين وتيك تاك تو ثلاثية الأبعاد[6].

(5) ينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، فـ4.

(6) المصدر السابق، ص 124.

وعلى الرغم من أن المجلس في ظاهره كان شاملاً لمعظم مكونات الشعب العراقي (الشيعة، السنة، الأكراد، المسيحيون، والتركمان)، إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات وحملات التشكيك في شرعيته وجودة تمثيله للمكونات التي يدعي تمثيلها، وبدا أن المجلس أكثر تمثيلا لمجموعات سياسية وأحزاب جاءت من المنفى، في حين نظر السنة العرب إلى ممثليهم بإنكار أنهم يمثلونهم، ووجدوا في الشيعة والأكراد أدوات لمشروع يستهدف إفقادهم مكانتهم وحظوتهم، التي ضاعت إلى الأبد في ظل التحول الجديد.

وطبقاً للبيان السياسي لمجلس الحكم، فأنه تشكل ليقوم بمجموعة من المهمات هي[7]:

(7) مجلس الحكم الانتقالي العراقي، البيان السياسي، بغداد، 22 تموز/ يوليو 2003.

1. توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وتفعيل أجهزة الدولة وإعادة بنائها.
2. تصفية آثار استبداد حزب البعث بكل اشكاله.
3. وضع الأسس لنظام ديمقراطي فيدرالي تعددي.
4. توفير الخدمات العامة.
5. إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين.
6. تطوير وتأهيل القطاع النفطي وإعادة تأهيل شركات النفط الوطنية.
7. تطوير علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي.
8. إنجاز مهمات المرحلة الانتقالية.

لكن المجلس أثبت أنه مؤسسة ضعيفة وغير قادرة على القيام بواجباتها وتفتقر للشرعية والتأييد الشعبيين[8]. في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر

(8) مجموعة الأزمات الدولية (الشرق الأوسط)، الحرب الأهلية المقبلة، الطائفية والنزاع الأهلي، تقرير حول الشرق الأوسط رقم (52)، 27 شباط/ فبراير 2006، ص 13.

2003 تم الاتفاق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة على جدول زمني لانتقال السلطة إلى العراقيين، حدد توقيتات على المجلس تنفيذ مهام عاجلة وخطيرة في وقت قياسي، إن هذا الاتفاق لاقى معارضة شعبية شديدة.

المجلس أثبت أنه مؤسسة ضعيفة وغير قادرة على القيام بواجباتها وتفتقر للشرعية والتأييد الشعبيين.

كان لدى العراقيين، سواء رغبوا أم لم يرغبوا بالاحتلال، توقعات متفائلة تجاه ما يمكن أن يصنعه الأمريكيون للاقتصاد العراقي، وظن الجميع أن هناك عصا سحرية لتنهي بين عشية وضحاها كل مشاكل العراق الاقتصادية، وستختفي البطالة بعد فورة الإعمار وستتحسن الأوضاع المعيشية لجميع السكان، وسيتغاضون عن بعض المنافع التي سيكسبها الاحتلال في المقابل. والعراقيون في ذلك كانوا يختزنون تجارب أمريكية سابقة في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الواقع يشيح بغير ذلك[9].

(9) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للدراسات والابحاث، النجف، 2006، ص205.

في ظل الاحتلال تدهور أمن المواطن واستبيحت حياته مجدداً. وبسبب من فشل سلطات الاحتلال في ضمان الأمن والاستقرار، شهد العراق انفلاتاً أمنياً غير مسبوق، وانتشرت أعمال القتل والإرهاب في معظم أرجاء العراق[10].

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، ص33.

لقد غيَّر الاحتلال الراهن ونتائجه سلم أولويات المشكلات التي يعاني منها الشعب العراقي. وباتت التهديدات الأمنية هي أكثر المشكلات إلحاحاً، بل باتت محور لمشكلات أخرى في وقت تحاول الدولة العراقية فيه اكتشاف قدراتها على العمل في بيئة شديدة الخطورة، وخلق نظام سياسي يمكنه أن يلبي متطلبات الناس على الصعيد الوطني.

ثانياً: الاقتصاد العراقي إرث الماضي واستحقاقات الحاضر

لقد طرحت الدولة في العراق نفسها ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة بديلاً عن النشاط الخاص، وحتى عندما كان النشاط الخاص في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات يزداد، فأن النشاط الحكومي كان هو الآخر ينمو بوتيرة متصلة، وارتبط بوفرة العوائد النفطية وبخاصة بعد عام 1973[11]. وإذا ما وصلنا إلى عقد الثمانينات، وهو عقد الحرب العراقية ـ الإيرانية التي تميزت بفتح المجالات أمام القطاع الخاص نجد الدولة قد (بقيت محتفظة بالثقل نفسه)[12].

(11) انظر: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق (1950 ـ 2010)، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995، ص 33- 104.

(12) ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2001،، ص 114.

إن اجتياح الجيش العراقي للكويت، كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية.

ولم تكن نهاية الحرب في 8 أب/ أغسطس 1988، لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشاكل اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة، من بينها انخفاض أسعار النفط، ومطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة رغم محاولة الحكومة ما بين عامي 1988 و1989، لإصلاح الأوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري.

لهذا نجد الكثير من الباحثين يؤيدون إن اجتياح الجيش العراقي للكويت، كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية[13]. وبعيداً عن مناقشة تفصيلات الاجتياح وأسبابه الحقيقية[14]، بقي واضحاً أن حرب الخليج الثانية عام 1991 قد أنتجت وضعاً استثنائياً ففي سنوات الحصار أعادت الدولة اكتشاف أهمية السوق، لا بما يمتاز به وإنما بما يتيح لها من مزايا، وبوصفه أهم التكتيكات التي توجب الركون إليها وقت الحصار. فوجدت داخل العراق أسواق متعددة كان أكبرها ذلك القائم على مبدأ (دعه يعمل بلا رابط أو ضابط)، والذي تنضوي تحته نشاطات عدة مشروعة وغير مشروعة. فتراجعت الدولة فجأة عن التدخل لكنها كانت بين الحين والآخر، تنتهج سياسات تحكمية فتعطل هذا السوق أو بعض قطاعاته لتعود فتنسحب مرة أخرى.

لكن الحال تغيرت بعد التاسع من نيسان/ ابريل 2003 إذ سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال، وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة، فقد فتحت الحدود على مصراعيها وأخذت السلع تتدفق بدون أية رقابة من أية جهة واستوردت آلاف السلع. وحتى مع تشكل الدولة وتشكيل مؤسساتها فأن الأوضاع السابقة لم تتغير، فما تزال الدولة أبعد عن ممارسة دورها المناسب للمرحلة، ومع تأسيس الحكم الوطني فإن على الدولة الوطنية أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد، وأن تتولى مهام التحضير للأعمار وإعادة البناء وتحقيق النهوض الاقتصادي وفق إمكانات العراق واحتياجاته.

سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال، وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة.

(13) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

(14) انظر: أحمد صدقي الدجاني، [وآخرون]، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997. ومن التحليلات المميزة في هذا المجال أطروحة مسلم بن علي بن مسلم، (.. لماذا غزا صدام الكويت؟ محاولة نظرية). والذي يقدم فيها الكاتب تحليلا لثلاث متغيرات: الرجل؛ الدولة؛ النظام العالمي. ودور كل منها في تحقيق النتيجة المعروفة، وهي النظرة المستمدة من أطروحة الأمريكي كينيث والتز Kenneth Waltz (Man, the State and War) المنشورة عام 1909 والتي تحدد وتوضح أسباب النزاع والحرب. مسلم بن علي بن مسلم، المصدر السابق، 1995.

اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق، يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية، ومن جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب..

تتصارع اليوم في العراق رؤيتان تدعو الأولى إلى اعتماد الليبرالية الاقتصادية والشروع ببرنامج واسع للخصخصة والقبول بالاستثمار الأجنبي. فهناك من يرى أنه ينبغي على الإدارة الأمريكية والمؤسسات الدولية أن تدفع الحكومة العراقية للقيام بإصلاح اقتصادي عميق، ينبغي أن يشمل خصخصة واسعة للمؤسسات التي تملكها الدولة، وإعادة هيكلة قطاع النفط وخصخصته. على أن يؤدي ذلك إلى توسيع قدرة العراق على اجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي الذي يحتاجه البلد.

أما الرؤية الثانية فهي التي تحذر من هذه السياسات وتؤكد على أهمية الإبقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. وبعيداً عن الجدال النظري والحجج التي يقدمها أي من الفريقين، فأن اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق، يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية، ومن جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب. لذا ينبغي انتظار تشكيل الحكومة الوطنية، وحتى ذلك الحين ينبغي الالتزام بالقانون الدولي الذي لا يسمح بفرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسة. أما القطاع النفطي فأن خصوصيته واحتياج الشعب العراقي لموارده التي ينبغي لها أن توزع بعدالة، لا تبيح أن يكون مسرحاً للسياسات الخصخصة[15].

(15) حول هذه الملاحظة أنظر: عباس النصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، المستقبل العربي، السنة (27)، العدد(300)، شباط/ فبراير 2004، ص 85.

ومهما يكن من أمر فإن بعض الاقتصاديين يؤكد على إن الأوضاع المستقبلية للاقتصاد العراقي، تتطلب وجود قوة من خارج (السوق) تضبط سيرها لتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحولة. ويتحدد هذا الدور (بالدولة) في صورته المتغيرة وفقاً للفهم الاقتصادي، وبعيداً عن التطرف الأيديولوجي، كما أن هذا الدور لا يعد ضرورة أبدية بقدر ما هو ذو طبيعة مرحلية، تتحدد أبعادها وفقاً لتنمية الاقتصاد وتطوره باتجاه الرفاهية الاقتصادية من جانب، فضلاً عن أن هذا الدور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي من جانب آخر، ويستأثر النشاط الاقتصادي للدولة بسلع (الحاجات الأساسية) و (التنمية البشرية) وهي السلع التي تحسن مستوى الرفاهية المذكورة[16].

(16) سالم توفيق النجفي، (العراق إلى أين؟) مستقبل التنمية، المستقبل العربي، السنة (27)، العدد(305)، تموز/ يوليو 2004، ص 96.

والنظر إلى استراتيجيات التنمية الوطنية بعد 2003، تؤكد الرغبة في التحول

الفعلي التدريجي للقطاع الخاص في العراق، من خلال تبني استراتيجية تنموية اقتصادية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتنوع الاقتصادي، وأن يصار إلى التحول تدريجياً إلى إعطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص في ريادة العملية التنموية، وبالسماح للاستثمارات المباشرة لرؤوس الأموال الخاصة بكل إشكالها من الاستثمار، على وفق تحرير الاقتصاد من قيود المتمثلة بالصرف والأسعار والتجارة وجذب الاستثمار الأجنبي، عبر تهيئة المناخات التي توفر الشروط المواتية لعملية التنمية الجارية في العراق[17].

(17) للحصول على المزيد انظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية للأعوام 2005- 2007، الهيأة الاستراتيجية العراقية لإعادة الاعمار، بغداد 2004.

ثالثاً: فوضى الاعمار

نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 على أن العائدات النفطية (فضلاً عن المال الذي تحتفظ به الأمم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء)، يجب أن يودع في صندوق للتنمية، وأنه يجب استخدام هذا الصندوق لتسديد تكاليف إعادة البناء، ويهدف القرار إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية الأساسية العراقية، واستمرار نزع سلاح العراق وتسديد نفقات الإدارة المدنية العراقية ولأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. وسيشرف على الصندوق مجلس دولي استشاري ورقابي سيضم ممثلين عن مؤسسات مالية دولية والأمم المتحدة[18].

يخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكنه يفتقر إلى ضمانات لسير عمله بشفافية.

(18) منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، السنة (26)، العدد(294)، آب/ أغسطس، 2003، ص 98.

ويخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكنه يفتقر إلى ضمانات لسير عمله بشفافية، إذ لا يوجد في القرار (نص يجيز إنشاء آلية للشكاوي أو أي إجراء من هذا النوع، حتى يستطيع العراقيون الطعن في مشروعية مشاريع معينة أو كيفية إرساء العقود)[19].

(19) المصدر السابق، ص 100.

يقدر البنك الدولي احتياجات العراق بمبلغ يصل إلى 55 مليار دولار خلال أربع سنوات لإعادة الخدمات العامة، وبضمنها 1,6 مليار دولار للقطاع الصحي و 6,8 مليار دولار للمياه والمجاري و12 مليار دولار للكهرباء[20].

(20) كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، المستقبل العربي، السنة (26)، العدد (300)، شباط/ فبراير 2004، ص 39.

واستناداً إلى تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب حرب الخليج الثانية، فأن كلفة إعادة البناء ستتراوح بين 50 ـ 100 مليار دولار. شريطة القيام

بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي. وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي. إذ سيحتاج العراق إلى دعم مالي ملموس من المجتمع الدولي. ولكي يحصل العراق على متوسط لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي يساوى ذلك الذي تحققه مصر أو إيران، وإذا كان نصف المخزون الرأسمالي يحتاج إلى إعادة بناء، فهذا يعني ضمناً احتياجات إعماريه تبلغ 800 دولار أمريكي للفرد الواحد[21]، أو ما مجموعه 21,5 مليار دولار.

(21) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص 104.

بدأت حملة الإعمار بطيئة وذلك في المدة منتصف عام 2003 حتى منتصف عام 2004، عندما تم الشروع بمئتي مشروع لإعادة الأعمار، وبعد مرور سنة كان هناك أكثر من 2500 مشروع بكلفة (5,7) مليار دولار تحت الانجاز، وتم تنفيذ أكثر من نصفها بكلفة بلغت (1,3) مليار دولار. ومنذ شهر حزيران/ يونيو 2004، كان هناك أكثر من 2300 مشروع إنشائي بدأت بتشغيل أكثر من 155000 عامل عراقي[22]. لكن هذه الأرقام لا تعكس عملية إعمار حقيقة، فأغلب المشروعات كانت من النوع الصغير جداً، والقيام بإصلاح وترميم البنى والمؤسسات، وأنها لم تقدم فرص عمل مستقرة ودائمة للعمال العراقيين.

(22) جمهورية العراق، الهيئة الاستراتيجية لإعادة الإعمار، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المصدر السابق، ص 3.

وطبقاً لتقرير أمريكي فأن سلطات الاحتلال لم تنفق حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2004، سوى 1,3 مليار دولار من أصل 18,3 مليار دولار خصصها من قبل الكونجرس الأمريكي لهذا الغرض[23].

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، ص 34-35.

وفي المناطق الآمنة مارس الاحتلال تأثيراً سلبياً على جهود الإعمار، حيث أدت برامجه العشوائية إلى رجوع المبالغ المالية الأمريكية، التي خصصت لتمويل سلطة الائتلاف المؤقتة إلى أمريكا ومقاولين أجانب وليس للشعب العراقي. بل امتدت إلى أكثر من ذلك لتعيق عملية بناء القدرات العراقية الوطنية، والتي تعد مهمة حيوية لإعادة إنعاش الاقتصاد العراقي ومكافحة التمرد. وبهدف الحل الجاهز أخطأت هذه السلطة في الاعتماد على مقاولين عديمي الخبرة، بدون وضع محددات للتخطيط والسيطرة على هذه العملية تأثيراً سلبياً، مما أدى إلى انتشار فساد إداري واضح شمل كل من المسؤولين العراقيين والأمريكيين، وامتد إلى شركات المقاولة الأمريكية. ولم تكن سلطة الاحتلال قادرة على مراقبة عمليات إنفاق الحكومة العراقية،

وبالتالي منع الفساد المالي لأنها مشتركة في اقتسام الكعكة مع المفسدين في الداخل.

رابعاً: الفشل التنموي

عدم وضوح سياسة اقتصادية عراقية، وتأثير ظروف الاحتلال في هيكلية النظام الاقتصادي، وغياب مشروع التنمية العراقية، إذ تحول الحديث بعد الاحتلال من مشروع التنمية الاقتصادية إلى إعادة البناء واعمار البلاد بمفهوم هندسي، خال من أي مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية، من دون تقويم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها، وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي، واغراق السوق بالسلع الاستهلاكية دون النظر إلى إعادة احياء القطاع العام وتطور انتاجه، وتوجيه القطاع الخاص بإنتاج السلع المحلية، فضلاً عن أن محاولة سلطة الاحتلال ومن خلال القرار رقم 29 في السنة الأولى للسماح بالامتلاك الاجنبي الكامل في الصناعات العراقية كلها ـ باستثناء النفط والموارد الطبيعية الأخرى ـ .

والمفارقة هنا أن هذا التوجه يناقض ما أقرته سلطة الاحتلال نفسها في ألمانيا المحتلة عام 1945، بتحريم الاستثمارات الاجنبية فيها بداية الاحتلال بدعوى صعوبة تقييم الموجودات الألمانية في غياب استقرار عملتها، وأن السماح للأجانب بشراء موجودات ألمانية ستعيق التركيز على نشر وتثبيت جذور الديمقراطية، كذلك تفشي الفساد الاداري والمالي في الاقتصاد العراقي وغياب التوجهات الاستراتيجية لتحرير الاقتصاد وتحديد السياسة النفطية في إطار الاستراتيجية العامة، وضعف أداء سلطة المحاسبة الفعالة.

أن هذا التوجه يناقض ما أقرته سلطة الاحتلال نفسها في ألمانيا المحتلة عام 1945، بتحريم الاستثمارات الاجنبية.

إن طريقة إدارة سلطة الاحتلال، لنفط العراق تقتصر على هدف واحد، هو تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، على الرغم من احتمالات خطورتها على المكامن النفطية قبل تحديثها ـ وجمع ايراداتها تحت سيطرتها واستيراد كميات كبيرة جداً من المنتجات النفطية إلى العراق لزيادة استنزاف موارده المالية، بسبب العامل الأمني[24].

(24) المصدر السابق، ص 345.

لقد أهملت سلطة الاحتلال القطاع الزراعي، فالتخصيصات التي يعلن عنها

لإعادة اعمار ما دمرته الحرب، أنما كانت تتجه إلى ما يعزز الاستهلاك، ولا تلتفت إلى إعادة الحياة إلى القطاعات الانتاجية المتعثرة.

إن بقاء النزعة الاستهلاكية دون الانتاج يعرض الاقتصاد العراقي إلى فشل التنمية مرة أخرى، فحتى الزيادة في الرواتب لا تفي إلا بإدامة الحياة اليومية في ظل ارتفاع الاسعار والتضخم. أذ انخفضت نسب الانتاج الزراعي من 14% عام 1988 إلى 7% عام 2006، والصناعة من 13% عام 1988 إلى 2% عام 2006. وهذا يمثل في الحقيقة صورة غير طبيعية في الاقتصاد العراقي[25].

(25) المصدر السابق، ص 208.

خامساً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي

جرى التحضير لإبرام «اتفاقية سحب القوات الأجنبية» و«اتفاقية الإطار الاستراتيجي» بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء إعلان المبادئ في 26/ 11/ 2007، لحاجة البلدين لإبرامهما، ولتحقيق مصالح كل منهما، على الرغم من اختلاف يرتب العراق من خلال المفاوضات أولوياته على مدى تحقيق السيادة الوطنية العراقية (اولاً)، وعلى حماية الأموال العراقية في خارج العراق (ثانياً).

أولاً: مهد إعلان المبادئ في 26/ 11/ 2007 التوصل إلى إبرام معاهدة صداقة وتعاون طويلة الأمد، تنظم العلاقة بين العراق والولايات المتحدة وتنهي ولاية مجلس الأمن على البلد بموجب الفصل السابع. الذي سيجعل أموال العراق (أي كان مصدرها) بدون الحصانة القانونية التي تتمتع بها، بموجب الفقرتين 22 و23 من قرار مجلس الأمن 1483/ 2003، مما يجعلها عرضة للحجز والتنفيذ عليها، بسبب دعاوى تقام عن ادعاءات بالإضرار التي نجمت عن تصرفات النظام السابق، فضلاً عن أنه سيعرض أموال العراق التي هربها النظام السابق إلى الخارج إلى الضياع، بسبب عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم 1518/ 2003 بشأن تحديد الافراد والكيانات، التي اخرجت تلك الاموال بغية إعادتها للحكومة العراقية.

ثانياً: هذه الاتفاقية تكاد تكون الصدى الحقيقي لإعلان المبادئ المؤرخ في 26/ 11/ 2007، باعتبارها مطلباً عراقياً لإقامة صداقة وتعاون ودفاع مشترك مع الولايات المتحدة، بيد أن الاتفاقية لا يوجد فيها ما يشير إلى حماية

الاموال العراقية الموجودة في صندوق تنمية العراق DFI، والموجودة في المصارف الأخرى من الدعاوى التي يمكن أن تقام على تلك الأموال، بعد زوال حصانة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن 1483/ 2003.

أن مهمة الولايات المتحدة في الاتفاقية تتعلق بتقديم الدعم والمساعدة في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية وغيرها، وهي تعهدات من باب التزامات «ببذل عناية «لا ترتب عليها أي التزامات، وبالتالي فأن العراق لا يستطيع إلزام الولايات المتحدة بتنفيذ تلك الالتزامات من الناحية الفعلية. إن اتفاقية سحب القوات نالت اهتماماً واسعاً من مختلف الاوساط، لكون كانت أغلب بنودها في الجانب الايجابي، وتضمنت أغلب المطالب الوطنية، بيد أن الاتفاقية الثانية (اتفاق الإطار الاستراتيجي)، وهي الأخطر والأكثر تأثيراً على مستقبل البلد بخاصة في المجال الاقتصادي لم تنل الاهتمام المطلوب.

أن الاتفاقية الثانية (اتفاق الإطار الاستراتيجي)، وهي الأخطر والأكثر تأثيراً على مستقبل البلد بخاصة في المجال الاقتصادي.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاقية «الإطار الاستراتيجي» و«الاتفاقية الامنية» بين العراق والولايات المتحدة، بأسرع ما يمكن في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن)، لأسباب تتعلق من وجه نظر الجمهوريين بالأمن القومي الأمريكي، والتحكم بالنفط انتاجاً وسوقاً والالتزام بأمن إسرائيل وبقائها[26]، وهي معاهدة تكتيكية هدفها الحفاظ على مصالح أميركا الاستراتيجية في العراق، وجني ثمار حربهم بطريقة أخرى، وصدِّ تقدم الحزب الديموقراطي في الوصول إلى الرئاسة.

وقد أثارت الاتفاقيتان جدلاً واسعاً في العراق على المستويين السياسي والشعبي، فعلى المستوى السياسي اشترطت بعض الكتل السياسية عرض الاتفاقيتين على الاستفتاء العام للموافقة عليها في مجلس النواب، في حين رأت كتل أخرى أنها كسب للبلد لأنها تخلصت من الاحتلال وما له من تبعات. فضلاً عن أن بعض الكتل عدَّت أن الاتفاقيتين نافلتين، ولا تستوجب الضرورة بإلغائهما، على كون أنّ الاتفاقية الأمنية تعد منتهية ومستنفدة لأغراضها عند إكمال انسحاب القوات الاجنبية، وترى هذه الكتل أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي مجرد نص لا أهمية له، ومكتوب بعبارات عامة وفضفاضة حول التعاون بين البلدين[27].

(26) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية- الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد السابع والاربعون، 2008، ص 35.

(27) علاء اللامي، لماذا ينبغي إلغاء- اتفاقية الإطار الاستراتيجي- بين العراق وأمريكا؟ الحوار المتمدن، العدد 3751، 2012/7/6.

أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي مجرد نص لا أهمية له، ومكتوب بعبارات عامة وفضفاضة حول التعاون بين البلدين.

وبرغم من معارضة بعض الكتل لتمرير الاتفاقية، إلا أنها أقرت دون حصولها على ثلثي أصوات اعضاء مجلس النواب، وعرضت على التصويت دون أن يطلع عليها اعضاء المجلس[28]. وفوجئ المواطنون أيضاً بتمريرها لأنهم يعتقدون أن العراق سيتحمل كثيراً، ويكون الاختيار منذ البداية متسماً بالحذر والتريث، لأن البلد لا يحتمل أن يكون مختبراً للتجارب، وقد استنزف الكثير لأخطاء السياسيين عند اختيار طرقه على الصعود كافة.

(28) المصدر السابق.

وفي قراءة إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي لا يمكن عدها منتهية، لأنها تنظم العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة، كما نصت عليه الفقرة الأولى من ديباجة الاتفاقية[29]. فضلاً عن أن الفقرة 2 من القسم الحادي عشر تنص (تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يقدم أي من الطرفين إخطاراً خطياً إلى الطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، ويسري مفعول الإنهاء بعد عام واحد من تاريخ مثل هذا الإخطار).

(29) الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، نص اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

إن عقد هذه الاتفاقية وأهميتها تكمن «في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم اللازم لإنجاح العملية السياسية في العراق». هي إذاً «اتفاقية الإطار الاستراتيجي مخصصة للمستقبل طويل الأمد، وهدفها توفير الدعم للعملية السياسية في العراق أي لنظام انتخابي».

سادساً: المضامين الاقتصادية للاتفاقية

تتكون اتفاقية الإطار الاستراتيجي من ديباجة وثلاثة عشر قسماً، ركز القسم الخامس منها بشكل مباشر على مجال الاقتصاد والطاقة، وتعلق القسم الرابع بالتعاون الثقافي والقسم السابع ركز على التعاون الصحي والبيئي، اللذين من شأنهما أن يؤثرا على مستقبل التنمية البشرية في البلد لو نفذا بشكلهما الصحيح.

يرى بعض الاقتصاديين والسياسيين أن الكوارث الاجتماعية والاقتصادية ستحل بالعراق من جراء الاتفاقية، لعدم قدرة اقتصاده «المشوه» تحمل تبعات «الانفتاح على السوق العالمي» في المجالات التي حددتها الأقسام

المذكورة، لأن التنمية الاقتصادية لم تقتصر على كونها دالة بإيرادات النفط، وإنما دالة أيضاً لتقلبات السوق العالمية المتماهية الأبعاد والحدود، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث تشوهات وتصدعات خطيرة في الهوية الوطنية والثقافية والبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي.

إن الصياغة العامة والفضفاضة للاتفاقية تشعر الباحث بأنها تركز على اندماج العراق في الاقتصاد العالمي من دون المقدمات الأساسية للدخول في هذه السوق، ولم تعطي أي دور للإمكانيات المحلية سواءً القطاع الخاص المحلي، أو استغلال الإمكانيات المحلية في تحقيق التنمية.

وفي العودة إلى القسم الخامس المتعلق بالاقتصاد والطاقة، نرى أن الاتفاقية صيغت بشكل يفتقد إلى الآليات وبكلام إنشائي بحت، ولا يحتاج إلى اتفاقية مثلاً نصت الفقرة 1 من القسم الخامس «دعم جهود العراق من أجل استثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاستثمار في مشروعات تحسن الخدمات الأساسية للشعب العراقي». والسؤال ما هو دور الولايات المتحدة في ذلك أم هي من باب النصيحة، ويسري هذا على كل فقرات هذا القسم المهم ولا يمكن الاستنتاج، إلا النصح في مجال الاندماج بالسوق العالمية.

أن أحد الأهداف المهمة للاتفاقية هو الوقوف بوجه ايران وتقييد نفوذها ومواجهتها في السيطرة على الحكومة العراقية.

وبينما تُبرز هذه الأحداث أن الأمن ما يزال هو المهمة الأولى للولايات المتحدة والحكومة العراقية، فإن عوامل أخرى كثيرة سوف تؤثر على قدرة واشنطن على العمل مع بغداد للحفاظ على المكاسب الأمنية، التي تحققت في السنوات الأخيرة وبناء شراكة استراتيجية مع حكومة وشعب العراق وضبط التنمية هناك. فضلاً عن ذلك يرى المحللون الأمريكيون أن أحد الأهداف المهمة للاتفاقية هو الوقوف بوجه ايران وتقييد نفوذها ومواجهتها في السيطرة على الحكومة العراقية[30]. فضلاً عن تعزيز المصالح الأمريكية التي يمكن أن تتحقق فقط، إذا واصلت الولايات المتحدة التعاطي مع العراق، من خلال الاشتراك في طائفة واسعة من الميادين الدبلوماسية أو الاقتصادية أو المعلوماتية أو العسكرية.

إن سياسة الاستيراد غير المنضبط والاعتماد شبه الكلي على قطاع التجارة الخارجية في حركة الاقتصاد، تُلزم «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» الولايات

(30) انتوني كوردسمان «صعود القاعدة في العراق» دراسة متاحة على الشبكة الدولية بالاعتماد على شهادة مايكل آيزنشتات مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن في 23 حزيران/ يونيو 2011، أمام «اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا» التابعة لـ «لجنة الشؤون الخارجية» في مجلس النواب الأمريكي حول التحديات المستقبلية التي تواجه السياسة الأمريكية تجاه العراق».

المتحدة والعراق بعلاقة واسعة النطاق، وبشكل خاص التعاون في مجال التجارة والاستثمار والطاقة، بغية توفير قدراً متواضعاً من الرخاء، مما يساعد على مواجهة جهود طهران لإقامة علاقة من التبعية الاقتصادية مع العراق، وهذا ما شجعت عليه الولايات المتحدة وعقدت من أجله العديد من اللقاءات والندوات، واسفر منها على سبيل المثال استخدام العلامات التجارية (فرنشايز) في العراق، والتي عدتها السفارة الأمريكية بداية لتعزيز الروابط الأمريكية ـ العراقية الاقتصادية، فضلاً عن أنها أتاحت للمستثمرين العراقيين فرصة للتواصل مع الشركات الأمريكية[31].

(31) www.pukmedia.com

لقد كان العراق يعوّل على إبرام اتفاقية الإطار الاستراتيجي، لكونه يعتقد إنها تضمن حمايته واستقلاله وسيادته ووحدته الإقليمية، إضافة إلى مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي وغيرها.

إن اخطر ما جاءت به الاتفاقية هو دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، إذ ما جاء نصه في الاتفاقية (بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي)، وهذا يعني الالتزام بما تمليه المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، من خلال خصخصة منشآته الصناعية والتي تضررت كثيراً نتيجة الغزو الأمريكي للعراق، وما سبقه من حصار واعتماد سياسة اقتصاد السوق، والجدير بالذكر أن القطاع الخاص العراقي في المرحلة الحالية غير قادر، لأن يأخذ على عاتقه تطوير القطاع الصناعي وقيادة النشاط الاقتصادي، وهذا لا يمكن القبول به للأوضاع التي يمر بها البلد من بطالة وعدم استقرار أمني، مما يجعل هذا التحول أمراً غير سليم ناهيك عما تسببه الخصخصة من فقدان عشرات الآلاف من العاملين في المعامل والمصانع المعرضة لها من تسريح وخسران وظائفهم، والعراق يعاني أصلاً من بطالة كبيرة وما سوف تؤول اليه أسعار المنتجات من ارتفاع ما يجعل الخصخصة لا تنسجم والمصالح الاقتصادية للعراق.

أن الطلب في انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية)، ما يعني فتح حدوده وأسواقه لحركة البضائع الاجنبية بحرية الدخول دون حواجز أو

يصبح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يعني الحكم بالموت على أي مستقبل للصناعة الوطنية.

حماية أو ضوابط، وفي ظل اوضاع العراق فأن المنتوجات العراقية ستقف عاجزة عن مواجهة المنافسة مع البضائع والمنتوجات الأجنبية، وبذلك يصبح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يعني الحكم بالموت على أي مستقبل للصناعة الوطنية، ويبقى العراق يعيش على الريع النفطي وأسيراً له ما يشكل خطراً على مستقبل الاقتصاد العراقي لعدم ثبات أسعار النفط وتذبذبها.

وبذلك يمكن اعتبار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية تخريب للاقتصاد العراقي قبل استكمال الشروط المطلوبة لذلك، وهناك قضية صندوق النقد الدولي الذي ساعد العراق في تخفيض ديونه المستحقة لمجموعة نادي باريس 80%، ما جعله يتدخل بشؤونه الداخلية بطلباته غير المعقولة كإلغاء البطاقة التموينية ورفع أسعار المنتوجات النفطية، وايقاف أي دعم تقدمه الدولة لمواطنيها وعدم رفع رواتب منتسبي الدولة والمتقاعدين وغيرها، دون دراسة مستفيضة لواقع الاقتصاد العراقي وما عاناه المواطنون خلال ثلاثة عقود، بحجة منع التجاء العراق إلى الديون ثانية.

أما ما يسمى بسياسة الاستثمار فأنها إلى الآن لا تتعدى المشاركة في رأسمال بعض البنوك وممارسة سياسة المضاربة المالية، ولم نرى مشاريع صناعية أو اقتصادية ذات قيمة تنموية كبيرة ما يفرض على الحكومة العراقية نهجاً جديداً بالعمل على تطوير الواقع الصناعي والزراعي، دون انتظار الاستثمار الذي قد لا يأتي متوافقاً مع مصالح العراقيين، لأن الاستثمار يتوجه نحو المشاريع السريعة الربح كالسياحة مثلاً، كما أن الخصخصة تفقد الدولة قدرة التدخل بضبط السوق والحد من الانفلات الكبير في رفع الأسعار، ما يؤثر على المستوى المعاشي للعراقيين وتغدو الدولة عاجزة عن الايفاء بالحاجات الأساسية للسكان.

وختاماً فإن اتفاقية الإطار الاستراتيجي وبما تحمله من نصوص فضفاضة وتعقيدات وتفاصيل عدة، تتطلب إجراءات كثيرة، ولما لها من أبعاد محلية وإقليمية ودولية، كان يتوقع بعض السياسيين عدم إمكانية تمريرها والمصادقة عليها، لكونها لم تحوز على اتفاق سياسي أو شعبي بصددها.

أن الخصخصة تفقد الدولة قدرة التدخل بضبط السوق والحد من الانفلات الكبير في رفع الأسعار.

إن الاتفاقية أهملت بشكل كامل الإمكانات المحلية التي لو

استغلت بشكل عقلاني وتوفرت الارادة الوطنية، وتم صياغة الأطر القانونية اللازمة لخلق البيئة الاقتصادية الموائمة للتطورات الدولية، فأنه سوف لن يكن بحاجة إلى هذه التوصيات التي يمكن ابرامها من مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول المتقدمة، من دون رهن مستقبل اقتصاد البلد بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

ويوصي انتوني كوردسمان، أن على الولايات المتحدة أن تقوي علاقتها مع اقليم كردستان، وهذا يعني وبشكل واضح أن للولايات المتحدة أهداف ضمنية غير تلك المعلنة في الاتفاقية، ومنها تحجيم النفوذ الإيراني، وكأن الاتفاقية شأن أمريكي أكثر مما هو إِن عراقي..

إن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لم تحمل معها آليات التطبيق وطغت على بنودها الصياغة غير الواضحة وغير محددة المعالم.

ثالثاً: الاستحقاق الأمني

د. منعم خميس مخلف*
باحث واكاديمي من العراق

* كلية الزراعة ـ جامعة بغداد.

لقد افرز التواجد العسكري الاميركي في العراق بعد عام 2003 مشهداً شائكاً للغاية، وأصبحت هناك رؤيه متعددة داخل العراق لهذا التواجد وطبيعته فضلاً عن كيفية التعامل معه، أمام صعيد الادارة الاميركية، فأن الخسائر المادية والبشرية المتزايدة التي تكبدتها القوات الاميركية المحتلة في العراق قد وضعت الادارة الاميركية في موقف محرج أمام الرأي العام الداخلي والدولي، لا سيّما في ظل استمرار تدهور الوضع الامني وبشكل مطرد وهذا ما دفع الادارة الأميركية إلى ضرورة ايجاد مخرج يحفظ لها ماء الوجه وتحقيق جزءاً كبيراً من مصالحها وعلى هذا الاساس، نذكر تشكيل لجنة بيكر هاملتون لإيجاد حلول لا سيّما للجانب الامني وكان من اهم رؤى تلك اللجنة هو ضرورة اشتراك دول جوار العراق في مسالة الحل الامني لما سميه بالمعضلة العراقية.
ان الولايات المتحدة الأميركية قد وصلت على ما يبدو إلى قناعة مفهومها ان تخرج من العراق بشكل طوعي افضل من خروج بالإكراه يكون في طياته مخذولا للقوة الاعظم حالياً وعلى هذا الاساس كانت اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الاميركية بمثابة مخرج الطوارئ ان صح التعبير وعليه نتساءل ماهي اتفاقية الاطار الاستراتيجي؟ وماهي ابرز ملامحها؟ وكيف كانت رؤية طرفي العلاقة لها؟ وهل نفذت واوفى الجانبان بالتزاماتهما المتبادلة؟

وسنعد للإجابة عن هذه التساؤلات إلى استخدام منهج الوصف التحليلي كمنهج للبحث العلمي وسيقسم البحث إلى النقاط الرئيسية الآتية:

- اتفاقية الاطار الاستراتيجي وملامحها الأساسية رؤية قانونية استراتيجية

- رؤية طرفي العلاقة لهذه الاتفاقية
- ما الذي نفذ؟

اولاً: اتفاقية الاطار الاستراتيجي وملامحها الأساسية رؤية قانونية استراتيجية

ان اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي اشتملت على (30) مادة فضلاً عن ديباجتها التي تعد جزءاً رئيساً منها وقد اشارت الاتفاقية في ديباجتها إلى جملة من المواضيع والاهداف والرغبات وكأنها عبارة عن امنيات ونرى انها كانت تفرد خارج الموقع.

أن الاتفاقية جاءت بنصوص في مواضيع مختلفة منها ما هو سياسي، واقتصادي وثقافي وامني مشترك واكدت الاتفاقية على التزام اميركي بالانسحاب من العراق في 31/ 12/ 2008، واستعادة العراق لمكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 660 لسنة 1990 ويمكن الاشارة إلى جملة من الامور التشكيلية لعل ابرزها مسالة ضعف اللغة ففي لغة القانون لكل منهما معنى مغاير، نود الدخول في تفعيله، وهل هي اتفاقية سحب للقوات ام اتفاقية وضع قوات[1].

من جهة اخرى فان قراءة متأنية بعض مواد الاتفاقية نجد بها الكثير من الغموض الذي بما يكون مقصوداً أمريكياً ويمكن ابراز اهم تلك المواد ما ورد في (م)2 والتي نصت على المنشأت والمساحات المتفق عليها، وان تقدم قوات الولايات المتحدة إلى حكومة العراق فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قائمة بجميع المنشأت والمساحات المستخدمة من قبل الولايات المتحدة اعتباراً من ذلك التاريخ[2]. اي تاريخ نفاذ الاتفاقية، ونرى ان طبيعة المعاهدات والاتفاقات الدولية تشير دائماً إلى تحديد المصطلحات بشكل واضح غير قابل للبحث فضلاً عن ان يكون ذلك قبل دخول الاتفاقيات والمعاهدات حيث التنفيذ لكي لا يتحول الامر إلى مسالة معاهدة او اتفاقية اذا كان لا اكثر وهي اشبه بذلك على عقد الاذعان في القانون الداخلي ولا سيّما الإداري منه وكان الاجدى ان يكون هنا ملحق بالاتفاقية يتضمن قائمة بتلك المنشأت والمساحات وان تنص الاتفاقية على كونه اي (ملحق) جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

(1) غانم محمد صالح، الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على مستقبل العراق السياسي، مجلة شؤون العراقية، العدد 2، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، اذار 2011، ص71/72.

(2) انظر نص م2 من الاتفاقية.

وهذا ما حدث أيضاً في نص م2 / 5 التي جاءت بعبارة غريبة وهي مواطنو بعد ثالث[3]، وهذا ما سيفتح المجال مستقبلاً لأكثر من تفسير بخصوص هؤلاء ومدى مشوريه اقامتهم والقانون الذي يخضعون له. وهذا امر يمكن ان يتسبب بمشاكل قانونية مستقبلية في العلاقة بين الطرفين ونفس الخلط وقع في نص الفقرة الثالثة من م2 والتي اشارت إلى ضرورة احترام الدستور العراقي اثناء تنفيذ تلك العمليات فضلاً عن القوانين العراقية الاخرى[4]. وكان الاجدر ان يكون الالتزام بالدستور العراقي والقوانين العراقية الاخرى لان كلمة احترام من الناحية القانونية لا تعطي قوة كلمة الالتزام الكامل، فضلا عن مسالة حق الدفاع عن النفس وماذا سيعني تفسيره مستقبلاً.

(3) انظر نص م2 /5 من الاتفاقية.

(4) انظر نص م2 /3 من الاتفاقية.

وكذلك يمكن الاشارة إلى ما جاءت به المادة (9)[5]. حول حركة السيارات والسفن والطائرات ولم يشير إلى تعهد الولايات المتحدة الاميركية بالاستجابة إلى طلب العراق بالمساعدة وحماية امنه من التهديدات الخارجية وانما اشار إلى جواز طلب العراق لمساعدة مؤقته ولم يضمن الاتفاقية استجابة الولايات المتحدة الأمريكية وانما ابقت الامر مفتوحا اي وكأننا سلطة تقديرية للطرف الاميركي في هذا الجانب وسنناقش في فقرة ما الذي نفذ من الاتفاقية.

(5) انظر نص م9 من الاتفاقية.

ولعل اخطر ما جاء بالاتفاقية ونعتقد ان في ما يتعلق من جانب الولاية القضائية[6]. للقانون العراقي ولا سيّما جانب الجنائي منه فأن هذه الاتفاقية كانت تجاوز واضحاً وصريحاً على مبدأ قانون ومعروف إلا وهو مبدأ اقليمية القانون الجنائي والذي يمثل سريان مبدا القانون الجنائي الوطني لأي دولة على كافة الجرائم التي تقع على اقليمها مهما كانت صفة مرتكبيها وتبعيته وهذا الامر يمس بالسيادة الوطنية ومخالفة واضحة وصريحة لقانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969 ولاسيما م6 منه[7].

(6) انظر نص م12 من الاتفاقية.

(7) انظر نص م6 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 1969 المعدل.

فضلاً عن وضوح الاجراءات وكيفية اثبات ان الجريمة هل تمت اثناء الواجب من عدمه وهذا الامر قطعاً سيكون تحديده للجانب الاميركي ومن جهة اخرى فأن المادة (21)[8] المتعلقة بالتعويضات والمطالبات الناشئة عن العقود ونصت على مسألة التنازل وهنا نرى عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة من الناحية القانونية والسياسية، واعتقد انه كان من الضروري ان نص في هذه الاتفاقية على مبدأ التعويضات الناشئة عن الاعمال العسكرية الأميركية

(8) انظر نص م21 من الاتفاقية وكذلك: انظر غانم محمد صالح، مصدر السابق، صفحة 72.

سيّما إن الولايات المتحدة كان تدخلها في العراق خارج إطار المشروعية الدولية وخارج منظمة الامم المتحدة النابض لمجلس الامن وان مكانة تحت ما سمي باستراتيجية الفوضى الخلاقة وإعادة بناء النظام العالمي وفقاً للرؤيا والمصالح الأمريكية[9].

ان هذه الاتفاقية كان يغيب عنها ركن اساسي من اركان اي اتفاقية دولية او معاهدة او حتى عقد داخلي إلا وهو عنصر الارادة الحرة لطرفي العلاقة.

وعليه نعتقد ان هذه الاتفاقية كان يغيب عنها ركن اساسي من اركان اي اتفاقية دولية او معاهدة او حتى عقد داخلي إلا وهو عنصر الارادة الحرة لطرفي العلاقة[10]. فلا تعتقد عن العراق كان حراً بكل ما تعنيه الكلمة وعليه فأن الالتزامات المترتبة عليه في هذه الاتفاقية ستكون محل شك وجدل على الاقل من الناحية القانونية.

من جهة اخرى فأن الولايات المتحدة الاميركية كانت تهدف من تلك الاتفاقية إلى ابعاد شبح المسئولية الدولية عن الولايات المتحدة الاميركية من اعمالها ضد الإنسانية في الإرهاب والابادة وجرائم الحرب ورغم ان الولايات المتحدة الأميركية من جراء رفضها للتصديق على اتفاقية المحكمة الجزائية الدولية او عقدها لاتفاقيات دولية ثنائية ترمي إلى استثناء قواتها المسلحة من الملاحقة ولاكن نعتقد ان تلك الجرائم لا يوقف ملاحقتها اي ظروف من الظروف ولا تسقط بالتقادم ولا يحد من ملاحقتها مكان[11]. وعليه من وجهة نظر قانونية بحته فان حتى وعلى رغم من توقيع اتفاقية الاطار الاستراتيجي وما تضمنته فأنها لن تلغي حقيقة مطالب العراقيين مستقبلاً بالتعويض جراء العدوان الأمريكي وما تبعه من أحداث وخسائر مادية وبشرية عراقية كبيرة جداً.

(9) شريف عبد الرحمن، الفوضى الأمريكية الخلاقة او الاصلاح من خلال الفوضى، مركز الحضارة للدراسات السياسة2008،، ص6

(10) راجع عصام عطيه، الوضع القانوني لاتفاقية الجزائر بين العراق وايران،مجلة شؤون العراقية، العدد5، مركز العراق للدراسات، 2011، ص13

(11) انظر تفصيلاً احلام بيضون، المسؤولية القانونية للولايات المتحدة عن حروب العراق، مجلة شؤون العراقية، العدد5، مركز العراق للدراسات العراقية2011،، ص

ثانياً: رؤية طرفي العلاقة للاتفاقية الأمنية

الولايات المتحدة الاميركية كانت تهدف من تلك الاتفاقية إلى ابعاد شبح المسئولية الدولية عن الولايات المتحدة الاميركية من اعمالها ضد الإنسانية في الإرهاب والابادة وجرائم الحرب .

ان التدخل الأمريكي في العراق كما ذكرنا سابقا كان خارج إطار المشروعية الدولية المتمثل بمجلس الامن التابع للأمم المتحدة، وهي تمثلت في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل حفظ السلم والامن الدوليين من المهام الرئيسة لمجلس الامن.

ولكن نجد ان الولايات المتحدة قدمت مبدأ جديداً واعادته

للحياة إلا وهو مبدأ خضوع القانون لسيادة القوة لا مبدأ اخضاع ممارسة القوة لسيادة القانون[12]. الذي طالما تغنت به المنظمات الدولية والقوى الكبرى المهيمنة والمسيرة للعلاقات الدولية.

(12) حسين حافظ العقيلي، العراق في الاستراتيجية الامريكية الشرق أوسطية، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2013، ص100.

ونجد ان الولايات المتحدة الامريكية وجدت نفسها غير ملزمة باحترام القانون الدولي طالما انه لا يتوافق مع مصالحها وغايتها، ولجأت إلى تبرير ممارستها تلك إلى مفهوم الحرب الوقائية والحرب الاستباقية التي نادت بها بعض الإدارات الامريكية السابقة، إلا أن تطبيقاتها كانت قليلة نوعا ما، إلا أن إدارة بوش الابن تبنت هذه المبادئ واعلنتها بقوة في استراتيجيتها ووافقت عنه في وثائق استراتيجية الامن القومي للأعوام 2002 و 2006[13].

(13) المصدر السابق، ص 100، وكذلك انظر نص وثيقة الامن القومي لعام 2002.

وبعد تلك التداعيات المتلاحقة للاحتلال الأمريكي للعراق نجد ان المشاورات من وتحت ضغط الداخل العراقي فضلاً عن الداخل الأمريكي إلا أن تضع حلولاً لأنها التواجد الأمريكي المباشر على الأرض ـ ودون الدخول في تفاصيل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى ذلك ـ وكان هذا الحل تمثيلاً في اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة. وما بينهما هو رؤية طرفي العلاقة للاتفاقية الأمنية وسنتطرق فيما بعد بشكل بسيط جداً إلى معرفة الرؤية الإقليمية لهذه الاتفاقية.

ان الولايات المتحدة قدمت مبدأ جديداً واعادته للحياة إلا وهو مبدأ خضوع القانون لسيادة القوة لا مبدأ اخضاع ممارسة القوة لسيادة القانون.

أ ـ الرؤية العراقية:

لم يكن هناك اجماع وطني على هذه الاتفاقية وانما كانت تتنازع هذه الاتفاقية اكثر من اتجاه، وقد تم مصادقة مجلس الوزراء على هذه الاتفاقية في جلسة استثنائية عقدها يوم 16/ 11/ 2008، بأغلبية 27 صوت ورفض عضو واحد وغياب 9 أعضاء، كما صادق عليها مجلس النواب بأغلبية 144 نائباً من مجموع 199 نائباً حضروا الجلسة وعارضها 35 نائباً، أما مجلس الرئاسة فقد تمت مصادقته على الاتفاقية في يوم 4 ـ 12 ـ 2008[14]. والمتتبع للجدل الذي حصل على الاتفاقية يجد انه تمحور حول أربعة تيارات او اتجاهات سياسي يمكن ابرازها بالآتي[15]:

(14) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص73.

(15) انظر تفصيلا التقرير الاستراتيجي العراقي الصادر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 21.

1. تيار موافق للاتفاقية وفي مقدمتها تيار الحكومة العراقية.

2. تيار له تحفظات على الاتفاقية بشكل عام تتمثل في بعض القوى الشيعية المؤثرة في الشارع العراقي.

3. تيار مؤيد لبعض فقرات الاتفاقية وارفض لبعضها الآخر وفقا لرؤيتها بكونها تشكل عوائق مستقبلية ستواجه عراقيا. لكنه يؤيد الكثير من فقراتها.

4. تيار المقاومة الوطنية الذي لم يكن يرغب بوجود أي شرط او قيد او اتفاق للانسحاب الأمريكي.

أن الرؤية العراقية ورغم الاختلاف في المواقف تجاه هذه الاتفاقية إلا أن البحث في خصوص الاتفاقية والصدى الذي احدثته نجد ان الرؤية داخل العراق كانت تخشى من تكبيل العراق مستقبلاً، مما أدى إلى توصف من قبل البعض بوصفها (وصمة وخيانة) واتفاقية الذل والاذعان[16]، في حين نجد ان هناك من وصفها بوصف المنقذ للعراق وكونها في صالح العراق، وعلى سبيل المثال لا الحصر كان هذا موقف الجانب الكردي، أما السيد أية الله السيستاني فأشترط أربعة نقاط أساسية يجب ان تراعى في الاتفاقية وهي السيادة الوطنية، الشفافية، الاجماع الوطني، العرض على البرلمان[17].

ولعل اهم ما ورد في البحوث العراقية للاكاديميين العراقيين حول الآتي[18]:

1. انها اتفاقية بين طرفين غبر متكافئين وعليه كانت نتائجها غبر متكافئة وكذلك الالتزامات المترتبة عليها.

2. ان هناك نوع من الابتزاز السياسي والاقتصادي في تلك الاتفاقية.

3. ان هناك عنصر مساومة وشروط مسبقة للتوقيع لإخراج العراق من مظلة القرارات الدولية مقابل الدخول تلك الاتفاقية ولا سيّما انها فرضت في وضع غير مستقر وفي ظل حراك سياسي وعملية تحول سياسي واقتصادي واجتماعي وكذلك ان هذه الاتفاقية تعمل على تحييد موقف العراقي في الصراع العربي مع إسرائيل وتجعله محوراً استراتيجياً للولايات المتحدة الاميركية وتمدد السيطرة الأميركية على النفط العراقي[19].

4. ان العراق سيكون ذو عقيدة عسكرية تكون وفقاً لمنظومة التفكير الامريكي وهو ما يجعل صانع القرار استراتيجي عراقي أمام خيارات

(16) موقف هيئة علماء المسلمين مثلاً، في غانم محمد صالح، مصدر السابق، ص75.

(17) انظر تصريحات مسعود البرزاني بعد إقرار الاتفاقية مباشرة في مقابلة على قناة الحرة عراق يوم 2009/1/16

(18) انظر مثلا: نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الأمنية، من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد47، بغداد 2010. وكذلك ينظر خيري عبد الرزاق جاسم، الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق سبل ترقية دور المفاوض العراقي، مجلة دراسات دولية.

(19) التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص 22-23.

محدودة في حالة الرغبة في التسليح او بناء نظام المعركة الدفاعية وهذا ما سيشكل قلقاً مزمناً للأمن الوطني العراقي[20].

(20) المصدر السابق، ص 28.

وعليه على العراق الانتباه بشكل واسع ودقيق إلى تداعيات كل اتفاقية او معاهدة وايجاد الشروط والظروف الملائمة للتوقيع كي لا تشتعل الالتزامات كاهل العراقيين مستقبلاً او تسبب في تشنج العلاقات مع دول الاخرى ليس لعراق مصلحة في توتر العلاقات معها.

ثالثاً: الرؤية الامريكية

تعد الاتفاقية الامنية بمثابة محاولة لحفظ ماء وجه الادارة بوش الابن ومحاولة لذر الرماد في العيون أمام تقدم انتخابي ديموقراطي، وكأن تلك الاتفاقية أصبحت بمثابة الاعلان المشرف لإنهاء الحرب في العراق وتصفية تركتها وجني ثمارها حفاظاً على المصالح الاستراتيجية الامريكية في العراق وانقاذ ما يمكن انقاذه وعليه فأن الرؤية الامريكية لتلك الاتفاقية انها بمثابة الحامي او الموفر للحاضنة الامنية لمصالحها الحيوية في هذه الرقعة الساخنة في العالم، اذا ان تلك الاتفاقية ستتيح للولايات المتحدة الامريكية التدخل وفي حده الاعلى اذ ستوجه وبدقة مفاصل التغيير في العملية السياسية تحت لواء الحرص على المصالح الاستراتيجية الامريكية لان الاخيرة باتت لا تقنع بدور الحليف المتفرج بعد ما بذلته وعليه فان هذه الاتفاقية وفق الرؤية الامريكية ستكون معبراً عن واد كل ما يمكن تهديد تلك المصالح في العراق الجديد[21] وأن التخطيط الاستراتيجي الامريكي يقوم على تحويل العراق إلى قاعده اقليمية محورية للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي بشكل عام حيث تتركز الولايات المتحدة الامريكية على ربط عراق ما بعد الاحتلال بالاستراتيجية العسكرية الامريكية في الشرق الأوسط إذ اصبحت الاتفاقية الامنية بمثابة نوع من فرصة للاستفادة من البيئة الاستراتيجية الجديدة التي نشأت بعد احتلال العراق وتدرك الولايات المتحدة الامريكية الموقع الجيوستراتيجي للعراق [22].

التخطيط الاستراتيجي الامريكي يقوم على تحويل العراق إلى قاعده اقليمية محورية للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي.

(21) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق، بغداد2013،، ص99_100.

(22) Tom kutsch,Obama to meet Iraq maliki,an uncertain ally of the us, october, 2013, www.google.com

وهذا ما ادركه بول وليفيز بقوله ان العراق ليس يعني العراق فحسب بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية[23] فالعراق يشكل موطئ قدم رئيسي للولايات

(23) نقلا عن: سرمد زكي الجادر، محمد وائل القيسي، احتمالات التوظيف الامريكي للعراق تجاه الجوار الإقليمي وابعاده المستقبلية، وقائع مؤتمر، جامعة الموصل، سلسلة شؤون اقليمية، 2012، ص22.

العراق يشكل موطئ قدم رئيسي للولايات المتحدة الامريكية في قلب منطقة المربع الاستراتيجي .

المتحدة الامريكية في قلب منطقة المربع الاستراتيجي الذي يقع العراق في القلب منها والتي تضم منطقة الخليج العربي وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط، وحسب ما اعلن من الاتفاقية وتحليلاتها نجد ان ليس هناك وفق الرؤية الامريكية ما يمنع من الحق في ضرب القوات الامريكية لأي دولة تحدد السلم والامن الدوليين او الإقليمي والعراق وحكومته او دستوره ولا شيء يمنع القوات من الانطلاق من الأراضي العراقية والاستفادة من برها ومياها وجوها[24]، وهذا يشير إلى جوهر الرؤية الامريكية لهذه الاتفاقية الامنية إلا أنها ومن خلال تلك الاتفاقية تنظر إلى العراق بوصفه نقطة للانطلاق ومحوراً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة دورها في اعادة ترتيب اوراق المنطقة وفقاً لخارطة المصالح الامريكية.

(24) المصدر السابق، ص23. وكذلك انظر: سليمان الدباغ، الاتفاقية العراقية- الامريكية، كتاب: الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، مركز العراق للدراسات، 2008، ص33.

أن هناك رؤية امريكية ان هذه الاتفاقية ستكون بمثابة اعادة انتشار تواجد القوات العسكرية الامريكية وستبقى على امكانية التدخل في اي وقت تشاء في المنطقة، وان العراق سيوظف وكانه البديل المحتمل لتواجد العسكري الامريكي في العراق وهذا ما يشير بوضوح إلى ان التدخل الامريكي في العراق لا يمكن انها بمجرد اتفاقية بسيطة لا سيّما واذا ما عرفت ان التدخل الامريكي في العراق وفقا للرؤية الامريكية التي عبر مستشاره الامن القومي الامريكي ووزيره الخارجية السابقة كوندليزا رايس بان التزام المدى اجيال[25]، وعلى هذا الاساس فأننا يمكن ان نعبر عن الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بوصفها تشكل ذريعة الامكانية تدخل امريكي مفتوح في المنطقة بغية تحقيق المصالح الامريكية فالولايات المتحدة الامريكية ارادت الهروب من التواجد الفعلي في الأراضي العراقية بسبب ما تكبدته من خسائر فادحة إلا انها لا تستطيع التخلي عن اهدافها الاستراتيجية وما يشكله العراق من نقطة مهمة في تلك الأهداف.

(25) نقلا عن: جون ماكغفرن دوليم بولك، الخروج من العراق: خطة عمل للانسحاب، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 106. وكذلك انظر: عبد علي المعموري، التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

رابعاً: رؤى القوى الخليجية من الاتفاقية

حقيقة الامر فأننا سنركز على رؤى القوى الخليجية لهذه الاتفاقية ان قوى الخليج العربي بشكل عام نخشى من الانسحاب الامريكي من العراق الذي قد يترتب على هذه الاتفاقية وهو عبر عنه بوضوح احد الباحثين الكويتيين

وهو د. ظافر محمد العجمي المدير التنفيذي لمجموعة مراقب الخليج في اب 2010 بقوله: «بالرغم من مكونات استراتيجية الدفاع الوطني الامريكية بشأن العراق إلا أن مسمى ما جرى ليس الأتراك العراق لمواجهة قدرة في تدهور ورامي للتفرع للحرب في افغانستان ولتقليل التكلفة المالية البشرية والعسكرية في العراق وفي الوقت نفسه ترك دول الخليج العربي لتكون تحت رحمة افرازات على الاستقرار في العراق من جهة وتحت ضغط الطموح الايراني النووي من جهة اخرى مما يدفعها في غياب منظومة امن جماعي عربي او خليجية فاعلة للتفرد داخل السياج الامني للقواعد الغربية» وهذا الامر تحدد التقارير الإقليمية لعل ابرزها التقرير الاسرائيلي لمجلة السياسة الاسرائيلية بان امريكا راحلة فاستعدوا للشرق الأوسط الجديد[26].

أن دول الخليج العربي تخشى بشكل عام من وجود دولة عراقية ذات خاضعة إلى حد ما للنفوذ الايراني مما يؤثر على معالمها بشكل كبير بل تعتبره بمثابة تهديد لأمنها القومي ووجودها.

أما بالنسبة لإيران فالمسألة مختلفة فرغم انها تؤيد الانسحاب الامريكي من العراق الذي يشكل لها تهديداً امنياً كبيراً فأنها تنظر إلى الاتفاقية الامنية بشيء من الريبة وفق ما ذكر في هذه الاتفاقية من امكانية استخدام القوة ضد اي طرف بل ان البعض يجرى ان في هذه الاتفاقية اكثر من الامور الموجهة ضد ايران تحديداً.

خامساً: ما الذي نفذ؟

ان الولايات المتحدة الامريكية من خلال وجودها العسكري على الأراضي العراقية منذ عام 2003 إلى اواخر عام 2011 لم تنجح فيما كانت تصبو اليه او تدعيه على اقل تقدير إلا وهو[27]:

1. لم تتمكن إلى بناء مؤسسات حقيقة قادرة على بناء دولة.
2. لم تتمكن من القضاء على العنف والارهاب والتي كانت السبب فيه.
3. لم تتمكن من تجمع الفرق السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية الامر الذي ادى إلى عدم نضج العملية السياسية.
4. لم يحمى البلاد من تدخل الجوار في شؤون العراق الداخلية وتهديد الامن الوطني العراقي.

(26) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص192، كذلك انظر: ظافر محمد، اثر الانسحاب الامريكي من العراق على دول الخليج، مجموعة مراقب الخليج، الكويت، 2010.

(27) محمد كاظم المعيني، العلاقات العراقية الامريكية (2003-2011) وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص179.

5. لم تقف بجانب العراق في حسم موضوع التجاوزات على حقوق العراق منها، مسالة الحدود مع الكويت، وموضوع التعويضات التي تطالب فيها مع غيرها من الدول والمؤسسات والشركات بل والاقسى من ذلك كله هو قيام الولايات المتحدة الامريكية نفسها بمطالبة العراق بدفع تعويضات لها[28].

(28) انظر: عبد الحسين شعبان، جريدة الزمان، العدد 3898، 15/5/2011.

ونلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية تأخرت كثيراً في تنفيذها التزاماتها تجاه العراق لا سيّما فيما يتعلق بالجانب الامني وبناء جيش قوي مؤسسي وتسليح الجانب العراقي بها، نجد ان الخطأ تحث في الجانب النفطي اذا اعلنت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في شهر اذار 2013 انها وقعت مذكرة تفاهم مع الجانب العراقي تهدف إلى تحسين فعالية وشفافية عمليات الوزارة من خلال تطبيق منظومة إدارة التنمية الجديدة في العراق[29].

(29) Wayne white, vs-iraq relations: very mixed picture, 23l3l2015.

ان العراق وهو يمر بمرحلة حرجة اليوم لم تكن للجهود الامريكية اثر واضح في انتشال العراق مما يعانق لا سيّما في الجانب الامني فضلاً عن الجوانب الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية... الخ.

ونلاحظ من كلمة الجنرال جون في اجتماع تحقيق الاستقرار في بغداد 16 ـ 3 ـ 2015 والذي اكد فيه استعداد الولايات المتحدة الامريكية لمساعدة الحكومة العراقية في جهودها ضد داعش وربطه ما بين الاستقرار السياسي والعمليات العسكرية الناجحة[30].

(30) كلمة الجنرال جون، اجتماع تحقيق الاستقرار، بغداد، 16 اذار 2015.

ونشرت السفارة الامريكية في العراق بشكل قوات عن عمليات تقوم بشن طائرات التحالف العسكرية بقيامها بقصف اهداف مشقاة بالتعاون مع الحكومة العراقية وضمن اتفاقية الاطار الاستراتيجي وأشار التصريح إلى وجود موالي 13 غارة جوية يومياً وان تلك الضربات نفذت كجزء من عملية الحل الجذري وعملية القضاء على تنظيمات داعش والتهديد الذي تمثله على مستقبل العراق والمنطقة والعالم بشكل عام وكذلك تحرشت عن الدور الامريكي في توفير الغطاء الجوي للقوات العراقية المقاتلة في المناطق التي سيطر عليها داعش[31].

(31) معلومات نشرت في موقع السفارة الامريكية، بغداد، 16 اذار 2015.

واكدت الولايات المتحدة الامريكية إلى قيامها بالإجراءات الاتية كتطبيق لاتفاقية الاطار الاستراتيجي إلا وهي تجهيز العراق بالآتي[32]:

(32) احصاءات قدمتها السفارة الامريكية للصحفيين العراقيين الذي قابلوا السفير الامريكي، 17/3/2015.

صواريخ هليفاير طائرات اف 16 واستمرار تدريب الطيارين العراقيين وسيدخل سرب منهم في الخدمة خلال الاشهر القادمة، مبعاث بقمة 15 مليون دولار لحزمة الذخيرة لطائرة اف 16 فضلاً عن 3,5 مليون اطلاقه عيار 5,56 ملم و 8,500 بندقية نوع 16 كما تحث الاشارة إلى مبيعات عسكرية اجنبية كما يلي: 232 صاروخ هيلفاير و 13 عجله كشف بالأشعة (رابيسكان) و 1,000 قذيفة مدفعية عيار 155 ملم و 8 ملايين اطلاقه سلاح خفيف 480 قطعة ذخيرة للدبابات و 2 مليون اطلاقه عيار 0,50 ومن المقرر ان يتم تسليح شحنات اسلحة مجاناً إلى العراق في غضون الشهرين القادمين وهي 6 دبابات (miai) و 8 عجلات انقاذ (m88) و 50 عجلة مدرعة مخصصة لجهاز مكافحة الإرهاب و 1500,000 طلاقه عيار 0,50 وكذلك 16,000 طقم اسعافات اوليه اف اي كي و 592 بوصلة عدسية 16,000 بندقية M16 و16،000 قطعة درع و16،000 زمزمية مع جعبها و9 مليون إطلاقة عيار 56،5 ملم، فضلاً عن برامج المبيعات العسكرية الاجنبية 500 صاروخ هيلفاير و 16 مليون اطلاقه عيار 5,5 ملم و4 الالف قذيفة دبابة عيار 120 ملم و 29 جهاز ارسال راديو ميادني نوع hurries و 350 الالف اطلاق عيار 7,62 ملم و 1,000 قذيفة متبع عيار 100 ملم.

ولكن رغم كل تلك الارقام التي ذكرت الان الواقع يشير إلى ان لدعم الامريكي للعراق في حربه ضد الإرهاب قليليه ومشروطة في اغلب الاحيان ولم يكن هناك بناء فعلي لجيش وطني عراقي قادر على حماية الأراضي العراقية.

أن ذلك الأمر يعود إلى تصريح الرئيس اوباما الذي كان واضحاً وصريحاً عندما قال: بأن الالتزام العسكري في العراق لن يكون مفتوحاً الأميركية لن تبقى فيه حتى القضاء التام على أعداء الولايات المتحدة في العراق وأن هذه القوات لن تكون شرطياً في الشوارع العراقية حتى تكون أمنة بصورة كاملة ولن يكون بوسع الولايات المتحدة الأميركية تحمل مثل هكذا أعباء سياسية وعسكرية واقتصادية ومالية تثقل كاهلها[33]، إذ أنه في أحداث العراق الاخيرة وسقوط أكثر من ثلث مساحة العراق لم تقدم الولايات المتحدة الأميركية ما هو مطلوب منها بل حتى المستشارين الأمريكان على الأراض العراقية كان تواجدهم ضعيفاً فضلاً عن تراخي القوات الجوية الأميركية للتعامل مع الجماعات الإرهابية.

(33) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص78.

وعلية نعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية لن تقدم الكثير من أجل العراق مستقبلاً، وأن اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم يكن لمصلحة عراقية خالصة بل كانت لحفاظ ماء وجه الولايات المتحدة الأميركية واستجابة لضغوط الداخل العراقي والأميركي على حد سواء..

اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم يكن لمصلحة عراقية خالصة بل كانت لحفاظ ماء وجه الولايات المتحدة الأميركية واستجابة لضغوط الداخل العراقي والأميركي على حد سواء..

وختاماً، نخلص من كل ما تقدم إلى أن اتفاقية الاطار الاستراتيجي قد شابها الكثير من اللغط ولا سيّما الجانب القانوني منها وفي كل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ـ الأمنية، وأن كل من طرفي العلاقة كانت لهُ رؤية خاصة لهذه الاتفاقية كانت بمثابة الأمر الواقع، وأن الولايات المتحدة الأميركية كانت تلك الاتفاقية وكأنها مخرج طوارئ من العراق أن صح التعبير وتغيير جديد في الاستراتيجية الأميركية وأن يكون العراق محوراً استراتيجياً وممراً لتحقيق إعادة جيوبولتيكية المنطقة بشكل عام.

ورغم كل ذلك فأن الولايات المتحدة الأميركية بطيئة في التزاماتها تجاه العراق التي وردت في تلك الاتفاقية رغم التحفظات الكثيرة التي أشار إليها البحث بمجملة على هذه الاتفاقية.

وعليه نخلص إلى ضرورة مراجعة تلك الاتفاقية عندما تسنح الفرصة وتكتمل الارادة الوطنية الحرة فضلاً عن الاستقرار الداخلي وإيجاد اتفاق الحد الادنى بين أطراف العملية السياسية العراقية والمعارضين لها.

رابعاً: الخيارات المستقبلية

أ. م. د. حسين علاوي خليفة*
باحث واكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

مقدمة

تسعفنا الدراسات المستقبلية في بحثنا نحو استشراف دالة العراقة واتجاهاتها المستقبلية من خلال المنهج الاستشرافي الاحتمالي لكي نقوم بقياس الاتجاهات التي ترتهن عليها موضوعة العلاقات العراقية ــ الأمريكية عبر ثلاثة مشاهد لكشف جدلية العلاقة واستمرارية الحراك والتفاعل بين القوى العظمى والقوى الصغرى بانموذجها الأمريكي ــ العراقي.

مستقبل العلاقات العراقية ـ الأمريكية: المشاهد الثلاثة

أولاً: مشهد التوظيف

وهو قائم على فرضية أن الولايات المتحدة اجتاحت العراق في 19 أذار 2003 بدون مشروع لتكوين أنموذج الدولة العراقية الجديدة إذ أنها عمدت إلى إحلال نظرية الفوضى البناءة وبالتالي جعلت العراق ساحة لتصفية حسابات صديق الحرب الباردة وعدو اليوم ألا وهي (الحركات الإسلامية الجهادية) أو ما عرف بحركات الإسلام السياسي المتطرف وبالتالي لا نعلم من أعطى الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن الحق بأن يكون العراق ساحة الإرهاب الأولى وبالتالي نجد إن الولايات المتحدة وجدت في العراق المكان المناسب لتوظيف البيئة الجيوبولتيكية كمنبر للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية سوف تدير العراق بطريقة الوصاية عليه وان العراق على وفق هذا المشهد الضبابي فاقد للإرادة

السياسية بسبب المتغير الأمريكي[1]، وبالتالي فأن الإدارة الأمريكية عملت وتعمل على توظيف العراق بشكل غير معقول في تحقيق أهدافها الاستراتيجية واثبت هذا المشهد فشله بسبب متغير الإرادة العراقي والوعي الاستراتيجي للقوى السياسية العراقية الوطنية التي جعلت مشهد التوظيف يرد لمن كتبه وأراد له الصيرورة والزرع في الأرض العراقية[2].

إذن هذا المشهد نجد أنه من غير المتوقع حصوله بسبب عدم وجود مدركات لمثل هذه الآراء الداعمة لا فشال المشروع الأمريكي المراد تحقيقه في العراق لأنه لم يتطلع لا إلى الإرادة الوطنية العراقية ولا إلى الواقع الاجتماعي العراقي الذي يقوم على أساس أن الذل لا مكان له في قاموس الحياة العراقية، ولا حتى المدرك الأمريكي لمصالحه الاستراتيجية في الخليج[3].

ثانياً : مشهد الشراكة

هذا المشهد يرتهن إلى فرضية مفادها أن حجم العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين يحتم عليهم أن يعملوا للوصول بالعلاقات البينية أي العلاقات الأمريكية ـ العراقية إلى مشهد التعاون الاستراتيجي الوثيق والقائم على الشراكة البناءة دون أن يكون هنالك اختلال في معادلة العلاقات بين الطرفين.

ولكن نلاحظ أن احد اطراف العلاقة مازال الغموض يكتنف سياسته أي الحكومة العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب عدم وضوح شكل النظام السياسي العراقي إلى الآن وعدم ثبوت المنهج الفكري ـ الايديولوجي للحكومة العراقية رغم الدعم المعلن لتفعيل ثنايا العلاقة مع الولايات المتحدة، لكنه يرد على هذه الآراء عبر وضوح المصلحة العراقية والعقلانية التي ستستطيع من خلالها إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة حتى ما بعد تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي طويلة الأمد[4].

ثالثاً : مشهد الدمج (التوظيف والشراكة)

إذ إن هذا المشهد يفترض أن الولايات المتحدة ولجت إلى العراق من أجل تحقيق غايات ومصالح وبالتالي أنها استطاعت تحقيق الغاية والمصالح لذلك

(1) انظر مجلة نيوزويك ـ رؤية في المعاهدة الأمريكية ـ العراقية ـ 2008 www.new seek.com\English\2008

(2) زلماي خليل زادة -استراتيجية النجاح في العراق ـ ترجمة خاصة ـ مجلة الشؤون الخارجية- مجلس الشؤون الخارجية ـ واشنطن ـ 2008.

(3) علي أبو الخير ـ العراق في مواجهة الاحتلال: دراسة قانونية حول قانونية البند السابع ـ مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ـ بغداد ـ 2008.

(4) رزاق حمد ـ الأبعاد الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة ـ موقع الحوار المتمدن ـ www.rezacar.com\ Arabic\ 2008 2008

عليها الآن أن تثبت أنها ستتعامل مع الدولة العراقية في إطار علاقات ثنائية سلمية لا يشوبها الصراع بل التعاون اكثر نسبية من الصراع.

ولذلك **إن كانت الولايات المتحدة تريد إن تبني شراكات إقليميه بين قوى كبرى وقوى صغرى فعليها أن تعطي دوراً إقليمياً للعراق** مثلما العراق لديه مصالح مع الولايات المتحدة في التعاون الاقتصادي وإنشاء مشاريع استراتيجية من أجل التنمية والازدهار للاقتصاد العراقي[5].

وبالتالي إن الخطاب السياسي الأمريكي الذي كان يعلق آماله على الأنموذج العراقي سيتحقق ولكن برغبة أمريكية وإرادة عراقية بخلاف المشروع الأمريكي الذي أُريد له إن يتحقق ولكنه فشل لأنه قام على الرغبة الأمريكية والإرادة الأمريكية والتي لم تفهم الذات العراقية وذلك بأنها دائما تبحث عن الذات وإثبات نتاجها الحضاري والتغيير والولوج إلى إدارة الذات بأيدٍ عراقية وطنية[6]، فالنخبة المعروفة بعراقيي الخارج لم يأتوا إلى العراق بشيء جديد بل أن الفكر الكلاسيكي العراقي مازال هو نمط التفكير لديهم لأن كل إنسان هو ابن بيئته وبالتالي لا يستطيع أن ينسلخ عن بيئته مهما ابتعد عنها، والآن الظروف باتت مؤاتيه لعودتهم وإبداعهم من داخل العراق وهو أمر ضروري للنهوض ببلدهم[7].

ثم إن العلاقات البينية لابد أن تستثمر لدعم جهود الإعمار والبناء في عراق 2011 الذي يحتاج إلى استقطاب اكثر من 700 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة لتحريك عجلة الإعمار، ولذلك على الحكومة العراقية استثمار طبيعة العلاقة في دعم المتغير الاقتصادي الذي يعد الهدف الأساس لعمل الحكومة العراقية وتحديث حركة الدولة العراقية المعاصرة.

ولذلك الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تعيد قراءة طبيعة المجتمع العراقي لأنه مجتمع متجدد تواق للحرية وللتغيير وساعٍ للبناء وتخليد لمسات الذات العراقية وذو إرادة قوية لا تقهر ولا تعرف السبات ولذلك على الولايات المتحدة أن تعمل على تجميل صورتها التي انتابها الفشل بسبب ألانا الأمريكية في العراق التي أرادت إقصاء العراقيين عن بناء المشروع الدولاتي العراقي لكن الولايات المتحدة أدركت مكامن الخطأ في الأداء وحاولت تصحيحه من خلال دعم جهود

الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تعيد قراءة طبيعة المجتمع العراقي لأنه مجتمع متجدد تواق للحرية وللتغيير وساعٍ للبناء وتخليد لمسات الذات العراقية وذو إرادة قوية لا تقهر ولا تعرف السبات.

(5) عبد الحميد الغانم ـ الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق ـ في كتاب (الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة) ـ مركز العراق للدراسات ـ بغداد ـ 2008 ـ ص 144 ـ 145.

(6) د. نبيل محمد سليم ـ دراسة في آفاق العلاقات العراقية ـ الأمريكية ـ ملحق آفاق استراتيجية ـ صحيفة الصباح (عدد خاص) ـ بغداد ـ 2008.

(7) حسين النجم ـ مستقبل الوجود الأمريكي في العراق ـ ملحق آفاق استراتيجية ـ صحيفة الصباح (عدد خاص) ـ بغداد ـ 2008.

فكرة حكومة الوحدة الوطنية ولاسيما تبنيها مشروع المصالحة الوطنية فضلاً عن دعمها لملف الإعمار والبناء وهي هادفة إلى إنهاء الوجود الأمريكي العسكري وإقامة علاقات سلمية واستراتيجية من خلال بناء جيش عراقي وطني قادر على إدارة دفة الأمن المولّد للاستقرار في كل ربوع العراق، لذلك على الولايات المتحدة أن تسحب قواتها تدريجياً وبصورة مسؤولة من العراق على وفق خطة الرئيس أوباما وهذا ما بدأنا نلتمسه في 30 آب 2010 بعد تخفيض القوات الأمريكية في العراق إلى 50 الف جندي[8].

(8) للمزيد انظر:- د. علي حسين العيساوي ـ القوى الكبرى والقوى الصغرى: دراسة في إشكالية المدرك الاستراتيجي ـ مركز المشرق للدراسات الاستراتيجية ـ بغداد ـ 2004.

وهنا نذكر أنه لابد على الحكومة العراقية من أن تعمل على دعم القوات العسكرية العراقية، وتوظيف الوجود الأمريكي في دعم القدرات اللوجستية قبيل انتهاء مدة تخفيض القوات الأمريكية الـ 50 الف جندي، وتحديث الآلة العسكرية العراقية، وتزويدها بأسلحة متطورة مواكبة لطبيعة التحديات التي تواجه الدولة العراقية والبيئة الأمنية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إذن نجد من خلال ما تقدم أن العراق في المدرك الأمريكي بات يمثل المفتاح الأساس لبناء الشرق الأوسط، والأمن والاستقرار في الخليج العربي، وهذا ما يحتم على صانع القرار الأمريكي أن يتفاعل مع القضية العراقية بكل ثناياها، مدركاً أهمية العلاقات الاستراتيجية وأثارها المستقبلية على طبيعة الدور العراقي القادم سواء على الصعيد الإقليمي بمحيطه العربي أم الشرق أوسطي، أم الصعيد الدولي.

أما بخصوص المشهد المرجح للعلاقات العراقية الأمريكية فإنه المشهد الأخير والذاهب إلى اتخاذ التوظيف والشراكة مدخلاً اليه، لما تفرضه اللحظة التاريخية من أن العراق بات مؤهلاً للمسير نحو الشراكة بدل التوظيف والذي كان السناريو الأول لإعادة بناء الدور العراقي على وفق المدرك الأمريكي، لكن الواقع العراقي حال بصانع القرار في الولايات المتحدة ولاسيما في عهد أوباما كما بدأ يتضح إلى التفكير بأن مشهد التوظيف مشهد غير مجد دون تحقيق شراكة ناضجة مع العراق من اجل مستقبل المنطقة والمصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

أن العراق في المدرك الأمريكي بات يمثل المفتاح الأساس لبناء الشرق الأوسط، والأمن والاستقرار في الخليج العربي.

السيناريوهات المحتملة للسلوك الأميركي بما يخص الانسحاب من العراق

تثير مسألة (الانسحاب) الأميركي من العراق أسئلة خفية بشأن دوافع الخطوة ورمزيتها، فهل الانسحاب يعني الاعتراف بالفشل السياسي وبداية مراجعة نقدية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والعالم؟ وهل يعني الانسحاب خطوة مفصلية للغياب الكلي عن خريطة منطقة حساسة وغنية وواعدة؟

الانسحاب له قراءات مختلفة ويرسل إشارات متعارضة، فهل يعني الانكفاء أو التراجع أو يعني إعادة قراءة للحسابات والبدء في سياسة تنظيم الصفوف تمهيداً لهجوم آخر، وحتى الآن تبدو ستراتيجية باراك أوباما غامضة، فهو اتخذ قرار الانسحاب من العراق خلال معركة التنافس على الرئاسة، إذ وعد جمهور الناخبين (دافعي الضرائب) بتركيز الجهد العسكري في الميدان الأفغاني بذريعة أنه يشكل بؤرة الإرهاب، وبعد نجاح المهمة يبدأ الانسحاب من أفغانستان.

الانسحاب إذاً هو المشروع البديل، ويبقى السؤال: إلى أين ستصل خطوات الانسحاب ومداها وتوقيتها، هل تقتصر الخطوات على الملفين العراقي والأفغاني أم أنها ستكون واسعة تشمل كل نقاط الاحتكاك من بحر العرب والخليج العربي إلى شط العرب؟

هذا على مستوى الشكل، أما على مستوى المضمون، فهل الانسحاب الجزئي يساوي هزيمة عامة أم هو مجرد خطوة تراجعية لإعادة تنظيم الصفوف؟ وهل الانسحاب يعادل التراجع أم هو قراءة تريد مراجعة أخطاء في الستراتيجية تمهيداً لتصحيحها؟ أسئلة كثيرة ولكن الأجوبة تبقى عرضة للقراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

انصب الجدل حول مدى المخاطر المحتملة التي يمكن أن تترتب على عقد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية نظراً للمبادئ والأهداف التي تضمنتها، وتمسك الولايات المتحدة الأميركية بها وعدم التنازل عنها.

لا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح سياسية وعسكرية إستراتيجية في العراق لا يمكن إغفالها، ولكن عند مقارنة التجارب السابقة

للولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية كانت في وقتها الدولتان (ألمانيا واليابان) مهزومتين وخاضعتين للاحتلال الأمريكي، وللوهلة الأولى نجد تشابهاً بين حالة العراق بعد احتلاله عام 2003 وبين حالة كل من اليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، إذ دخلت القوات الأمريكية أراضي هذه الدول دون إذن مسبق من حكوماتها، ولكن الحالة العراقية تختلف بالكامل عن حالات الدول الثلاث، ففيما يتعلق بالحالة الألمانية واليابانية فإن القوات الأمريكية احتلتها بعدما هاجمتها وأحتلتّ الكثير من دول العالم إبان الحرب العالمية الثانية، وهو أمر لم يكن موجوداً عند احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لا تشبه الحالة العراقية الحالة الكورية، لأن القوات الأمريكية دخلت أراضي كوريا الجنوبية عام 1951 بتفويض دولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم (83) الصادر في 27 حزيران 1950، بعدما تعرضت أراضي كوريا الجنوبية لهجوم من قبل كوريا الشمالية، بينما الحالة العراقية لم تلق تفويضاً دولياً لدخول القوات الأجنبية لهذا البلد.

ولا يُعد احتلال العراق تحريراً ـ كما وصفته الإدارة الأمريكية ـ لأن التحرير هو نقيض الاحتلال، ومن المعلوم إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اعترفتا رسمياً حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) بوضعهما القانوني في العراق كقوات احتلال، والاحتلال لا يمكن أن يكون حملة لنشر الحرية والديمقراطية، لأن الحرية والديمقراطية لا تنشر عن طريق الاحتلال والتعذيب والقتل اليومي.

وعليه فإن الاحتلال الانكلو ـ أميركي للعراق لم يكن من أجل الحرية والديمقراطية، وإنما كان عملاً مخططاً له منذ زمن بعيد للاستيلاء على ثروات العراق وفرض الهيمنة الأجنبية على شعبه، وكذلك استجابة لضغوط كانت تتعرض لها الإدارة الأميركية من قبل بعض جماعات الضغط المتنفذة داخل الولايات المتحدة، ولان قضية الوجود العسكري الأمريكي في العراق وكذلك إنشاء قواعد عسكرية دائمة أصبحت موضوع اهتمام العديد من القيادات السياسية والحركات والأحزاب الدينية والوطنية داخل العراق، فضلاً عن الاهتمام الذي لقيته على الصعيد الخارجي، حيث مارست العديد

من القوى الدولية، والرأي العام العالمي ضغوطاً من أجل خروج القوات الأمريكية من العراق، فقد وجدت الولايات المتحدة في عقد اتفاقية (اقتصادية وسياسية وعسكرية) مع العراق المخرج الوحيد لها من الأصوات الداعية إلى خروج قواتها من العراق.

السيناريو الأول: انسحاب القوات الأميركية من العراق على وِفق تعهُّد الرئيس أوباما بحلول نهاية العام المقبل، بغضِّ النظر عن الأوضاع في العراق.

الدوافع:

- أن كثيرا من الأميركيين، وعلى رأسهم بعض أعضاء الكونغرس، يريدون نِسيان المأزق الأميركي في العراق ويحلمون باليوم الذي يتقلّص فيه الدور الأميركي في العراق في أسرَع وقت مُمكن.
- أن الرئيس أوباما يدرك أن الوعود الانتخابية التي أطلقها خلال حملته الانتخابية هي التي أوصلته إلى سدة الحكم، لذلك هو يحاول الإيفاء بها بكل صورة، فخلال خطاب الاتحاد في الذي استغرق 71 دقيقة، لم يذكر أوباما سوى بضع كلمات روتينية حول العراق، وطوال المدة التي تولت إدارته فيها السلطة، نأت بنفسها عن مناقشة الأهمية الجيوستراتيجية للعراق، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بها.
- إن الانسحاب الأميركي الشامل من العراق يُعد مراجعة للاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط وليست خطوة تراجعية، ولذلك يتوقع أن تبدأ الولايات المتحدة بإعادة الاعتبار للحلفاء أو الوكلاء السابقين في المنطقة وتعويم نشاطهم الإقليمي بعد غياب مؤقت لهم عن مسرح الشرق الأوسط على أثر أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية في 1990 ـ 1991.

الكوابح:

- من الممكن أن يُنظر للانسحاب الأميركي كهزيمة سياسية يصعب على الإدارة الأميركية الحالية استيعابها بسرعة واحتواء تداعياتها من دون تقديم تنازلات لقوى إقليمية صاعدة تطمح بتأدية دور يتناسب مع موقعها وقوتها الميدانية.

- عدم إكتمال المشروع الأميركي التي احتلت بموجبه العراق حتى الوقت الحاضر، فهناك العديد من الأصوات الغريبة التي تدعي أن الولايات المتحدة جاءت من أجل تخليص العراقيين من بطش ودكتاتورية صدام، ولكن للمشروع الأميركي نوايا أبعد من هذا الهدف بكثير، إذ انه لاتزال هناك العديد من الدكتاتوريات والأنظمة القمعية في المنطقة غضت الولايات المتحدة الطرف عنها.

- فرضت الثورات العربية على الولايات المتحدة الأميركية تحدّ جديد جعلها تفكر بالبقاء قريب من المنطقة العربية لاحتواء تلك الثورات وإعادة مسارها إلى الحاضنة الأميركية من جديد، وهذا الأمر يفرض عليها التفكير ملياً قبل الانسحاب من العراق.

السيناريو الثاني: الانسحاب مع بقاء (50000) جندي أميركي لأغراض قتالية:

الدوافع:

- بقاء القوات الأميركية، التي سُميَّت وحدات المساعدة وتقديم المَشُورة، ضرورياً للحيلولة دون اندِلاع حرب أهلية في العراق، في ظل التطاحن العِرقي والطائفي، الذي مازال قائما، فمع إدراك العراقيين أن اندلاع حرب أهلية سيُضيف كارثة جديدة إلى سجِلِّ الكوارث العراقية، فإن خطر تلك الحرب يظل وارداً، طالما بقي الزعماء العراقيون مؤمِنين بإمكانية تحقيق أهدافهم المُتعارضة عن طريق استِخدام القوة، لذلك، تتّضح أهمية بقاء قوات عسكرية أميركية بعد خروج الوحدات المقاتلة.

- رغم كل ما يُقال عما اعترى تشكيل الحكومة العراقية، ومع التَّسليم بأن الحياة السياسية في العراق تواجِه صعوبات تحُول دون الوصول إلى نظام سياسي قادر على أداء وظائفه، إلا أنه يتعيَّن على الولايات المتحدة والدول المجاورة والأمم المتحدة، أن لا تسمح للنظام السياسي في العراق بالفشل، وبالتالي، مازال يتعيَّن عليها جميعا بَذْل المزيد من الجهود، للمساعدة في توفير الاستقرار السياسي لعِراق ما بعدَ الخروج.

- تتنازع العراقيين رغبتان متعارضتان. الأولى، رغبة في رُؤية آخِر جندي أميركي يُغادر الأرض العراقية، والأخرى، الخوف ممّا يمكن أن يحدُث

في العراق، إذا تمّ انسحاب أميركي كلّـي، نظرا لعدم التأكُّـد من قُـدرة القوات العراقية على حِـفظ الأمن وتوفير الاستقرار، وكذلك عَـدم نُـضوج العملية السياسية بشكل يُـطمّئِـن العراقيين إلى زوال شبَـح الحرب الأهلية.

- لا توجد حرب في العالم يُـمكن إنهاؤها على وِفق جدوَل زمني معروف، لذلك، أن تعهُّـد الرئيس أوباما بسحب باقي القوات الأميركية بحلول نهاية العام 2011 لن يمكن الوفاء به، إذ إن الحاجة ستدعو إلى استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق لسنوات طويلة قادمة، سواء لحِـفظ الأمن والاستقرار أم للحفاظ على المصالِـح الأميركية في منطقةٍ من أهمِّ مناطِـق العالم، من الناحية الستراتيجية.

- من المرجح أن تستمر الصراعات بين عرب العراق وأكراده، ولاسيما حول كركوك، وبين عرب العراق وتركمانه في الشمال، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي.

- أن قوات الأمن العراقية لم تُـختَـبَـر بعدُ فيما يتعلّـق بقُـدرتها على توفير الأمن والاستقرار، لذلك، سيكون الوجود العسكري الأميركي على أرض العراق أطْـول بكثير ممّـا يَـعِـدُ به الرئيس أوباما.

- يُـشابِـه الوضع في العراق الآن، الوضع في كوريا الجنوبية بعدَ الحرب، إذ احتفظت الولايات المتحدة منذ هُـدنة عام 1953 بقوات أميركية للحِـفاظ على الأمن والاستقرار، ولا تزال حتى يومنا هذا تحتفِـظ بحوالي ثلاثين ألف جندي أميركي على الأرض الكورية، بعد ستين عاماً من انتهاء المهام القتالية.

الكوابح:

- هناك بعض الأطراف المشتركة في العملية السياسية ترفض هذا الوجود وتهدد باستئناف عمليات المقاومة إذا ما أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على الإبقاء على هذا العدد من قوات الاحتلال في العراق، لذا سيشكل هذا القرار تهديداً جديداً لقوات الاحتلال في العراق.

- في حالة تنفيذ هذا السيناريو فإن قوات الاحتلال ستكون أهدافاً شرعية لضربات المقاومة الإسلامية العراقية متمثلة بكتائب حزب الله التي أعلنت

صراحة أنها ستصعّد من عملياتها ضد قوات الاحتلال في حال تمديد الاتفاقية الأمنية أو عقد اتفاقية جديدة يكون بمقتضاها بقاء جنود أميركان في العراق.

- يهدد هذا السيناريو مصداقية الولايات المتحدة الأميركية بصورة عامة والوعود الانتخابية التي قطعها أوباما أثناء حملته الانتخابية بسحب الجنود الأميركان من العراق، وسيكون ذلك القرار من أهم المآخذ التي سيتشبث بها الجمهوريون في الحملة الانتخابية القادمة للرئاسة الأميركية.

السيناريو الثالث: الانسحاب مع بقاء قواعد عسكرية أميركية دائمة على غرار ما حصل في ألمانيا واليابان:

الدوافع:

- رغم إغلاق مئات من القواعد العسكرية الأميركية في العراق أو تسليمها إلى العراقيين مع سحب القوات القتالية الأميركية، ستظل هناك قواعد أميركية في العراق لعشرات السنين، طالما بقِيت وحدات عسكرية أميركية تُغيِّر فقط اسمها إلى وحَدات المساعدة وتقديم التدريب والمَشُورة، إذ إن الشراكة الإستراتيجية الأميركية مع العراق، وإن احتاجت إلى مواصلة العمل الأميركي في العراق لسنوات طويلة، فإنها في نهاية المطاف يُمكن أن تُغيِّر الخريطة الستراتيجية للشرق الأوسط.
- هناك مَن يرى أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة بنيوية في مجالها العسكري لا من حيث قوتها الضاربة (طائرات، صواريخ، أساطيل، تقنيات، أسلحة دمار شامل) وحسب وإنما من حيث قوتها البشرية وقدرتها على خوض معارك على الأرض تحمل الخسائر في صفوف جنودها.
- وهناك مَن يقرأ المسألة اقتصادياً من خلال تراجع أداء الاقتصاد الأميركي وإزدياد العجوزات فيه، الأمر الذي أدى إلى عجزه المتنامي في تمويل الحروب وتغطية النفقات العسكرية التي استنزفت الخزينة وأوقعتها في ديون أخذت تتراكم من دون كوابح.

الكوابح:

- حذر رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، شاؤول موفاز

من التداعيات التي يتوقع حصولها جرّاء انسحاب القوات الأميركية من العراق، فقال أن (الخروج الأميركي من العراق سيُدخل حرس الثورة إليه، وسيعزز أكثر القوس الشمالي الذي يضم إيران، سوريا، حماس وحزب الله).

- ستكون هذه القواعد الأميركية عرضة للتهديد الدائم من قبل قوة المقاومة العراقية المتنامية وبخاصة في جنوب العراق من قبل كتائب حزب الله التي ازداد نشاطها في الآونة الأخيرة لإجبار قوات الاحتلال على الانسحاب.

السيناريو الرابع: انسحاب أميركي عسكري مع بقاء قوات لمهام استخبارية غير معلنة:

الدوافع:

- أن جوهر القوة العسكرية الأميركية هو استخدام قوى مشتركة خفيفة وأسهل حركة في الحرب تدعمها المعلومات الاستخباراتية وقدرات القيادة والسيطرة بما في ذلك مضاعفات القوة مثل الأجهزة الفضائية والطائرات غير المأهولة»، لذا أن المهم أن نعرف أن أقرب الأمور إلى ما يحدث اليوم في العراق من قبل الولايات المتحدة هو تطبيقها مبدأ «رامسفيلد» الذي طرحه عند زيارته في أحدى المرات للعاصمة بغداد ولقائه عدداً من الجنود الأميركيين إذ قال لهم: إننا لسنا بحاجة أن نسرع على أقدامنا، إن ما نحتاجه هو إنجاز الأشياء خلال ساعات وأيام بدلاً من الأسابيع والأشهر، وبأقل قدر من آثار أقدامنا على الأرض» ويُعرف اليوم هذا الأمر الذي تحدث به رامسفيلد باسم (مبدأ رامسفيلد) وللتذكير بما قاله رامسفيلد عن قوات خفيفة سهلة الحركة فأننا نجد من القوات الأمنية الخاصة أنها خفيفة وسهلة الحركة، وذكر أيضاً أنها تُدعم بالمعلومات الإستخباراتية، فنجد فعلاً أن الشركات الأمنية هي عبارة عن مؤسسات إستخباراتية ضخمة، فضلاً عن ذكره الطائرات غير المأهولة، على وفق المعلومات المتداولة أن القوات الأمنية الخاصة وتحت ذريعة توفير الأمن والحماية للسياسيين والموظفين الأميركيين في العراق ستلجأ إلى استخدام الطائرات غير المأهولة في مهامها الأمنية.

- إن هذا السيناريو سيعزز فكرة أن الولايات المتحدة الأميركية جاءت إلى

العراق ليس لغرض الاحتلال وإنما لتحرير العراق من نظام دكتاتوري لاقى الشعب العراقي منه الأمرّين، وإن هذا السلوك هو بمثابة رسالة تطمين إلى القوى الوطنية العراقية وكذلك إلى دول الجوار.

الكوابح

- لازال العديد من المحللين والسياسيين الأميركان يعدّوون أن الحرب على العراق لم تنته بعد وإنه لا منتصر فيها، لذلك أن الإنسحاب الأميركي العسكري مع بقاء قوات لمهام استخبارية فقط هو أمر أبعد ما يكون عن واقع التفكير الأميركي في العراق اليوم.
- إن وجود أكبر سفارة أميركية في العالم على الأرض العراقية بهذا الكم الكبير من الدبلوماسيين وهذه المساحة المترامية يحتم على التفكير الأميركي عدم الانسحاب الكامل وتكرار تجربة الرهائن الأميركيين في ايران، لذا أن وجود قوات أميركية للتدخل السريع تتناسب مع حجم السفارة الأميركية في بغداد هو من الضروريات.

الخاتمة والمقترحات

- إن ما نطمح إليه اليوم هو بناء مدرك لصانع القرار العراقي منفتح على كل الرؤى والأفكار يعمل على تحديد ملامح المصلحة العراقية أولا، وأن يكون شعاراً استراتيجياً " العراق أولا " في كل التفاعلات الخارجية وإدارة العلاقات مع أيّ دولة كانت كبيرة أم صغيرة أم متوسطة.
- إننا حقيقية نلتمس من الاتفاقية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والعراق، أن تكون صمام الأمان للعراق للخروج إلى العالم بكامل السيادة بعد عام 2011 ولاسيما وأن العراق مقبل على الخروج التام من الفصل السابع الذي سيكتمل خلال الأشهر القادمة، ليكون عامل دفع لعجلة التطور في شتى المجالات كافة.
- إذن ما نصبو اليه الآن أن تكون النوايا مطابقة للأهداف المعلنة من قبل الطرفين وبمقدمتها الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة التي ستنفذ كل بنود الاتفاقية وتشرف على جني ثمارها، وطبيعي أن الالتزام والوضوح في النوايا سيجعل أهداف الاتفاقية مطبقة بصورة صحيحة

وتأخذ مسارها الصحيح نحو دعم الدولة العراقية وتحقيق الرفاهية التي ستكون طموح كل إنسان عراقي، ومدخلاً لازدهار العلاقات العراقية ـ الأمريكية مستقبلاً وبناء أهداف تتماثل لدرجة المصالح المشتركة بين أنموذجين للشراكة (الدول الصغرى «العراق» والدول العظمى «الولايات المتحدة الأمريكية") التي قد تتجسد في التنفيذ الفعلي لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الدولتين.

- سياسياً تبدو الإدارة الأميركية الحالية حائرة وضائعة في التعامل مع ملفات مفتوحة على أزمات ممتدة من أفغانستان إلى فلسطين، وبسبب هذا القلق السياسي الدائم تجد إدارة أوباما مشكلة في حسم خياراتها النهائية والمفاضلة بين الدفاع أو الهجوم أو الانكفاء لمعالجة أزمات الداخل.

- الدفاع يتطلب موازنات قادرة على تغطية النفقات المتصاعدة سنة بعد أخرى، والهجوم يتطلب قوة بشرية أميركية تمتلك الاستعداد السيكولوجي للتضحية دفاعاً عن أنموذج ترى الولايات المتحدة أنه يستحق الحياة والترويج له في العالم العربي، والانكفاء إلى الداخل (العزلة الدولية) يتطلب أيضاً عدم التفريط بالحلفاء والأصدقاء والمصالح في منطقة جغرافية ـ استراتيجية تُعدّ حيوية ونقطة فاصلة في ترجيح موازين القوى في دائرة أوراسيا (أوروبا ـ آسيا).

- إن الاختيارات ليست سهلة وهي في مجموعها العام تشكل نكسة للسياسة الأميركية في المنطقة العربية (الشرق الأوسط) لأن نهاية المحصلة المشتركة لكل خطوات الولايات المتحدة منذ أن اتخذت قرار الهجوم والانتشار وتحمل المسئولية مباشرة ومن دون اعتماد على الوكلاء أخذت تتجه نحو الفشل الجزئي.

- الولايات المتحدة الآن أضعف استراتيجياً مما كان عليه وضعها حين قررت إرسال جيوشها إلى المنطقة في آب 1990، وبات الآن على الإدارة الأميركية إعادة مراجعة الحسابات للمفاضلة بين الاحتمالات واتخاذ قرار حاسم بشأن وجودها العسكري في منطقة مضطربة ومفتوحة على فوضى دائمة بسبب أخطاء ارتكبتها نتيجة اعتمادها على معلومات كاذبة وتسرعها في استنتاج حلول نظرية لا تنسجم أو تتكيف مع أوضاع مخالفة لأنموذجها.

- إن أصدقاء الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان أخذوا يتنصلون من واشنطن ويبحثون عن حلفاء إقليميين لتعويض الفراغ الذي سينجم بعد الانسحابات المقررة، والفضيحة السياسية التي تواجهها الإدارة حالياً تتمثل في الوقت الراهن في معادلة سلبية تقوم على قاعدتين: الأولى أنها لم تكسب الأنصار في حروبها، والأخرى أنها أخذت تخسر الذين تعاونوا معها ونسقوا مع أجهزتها وخدموا إستراتيجيتها.

- إن مسألة الانسحاب من العراق وأفغانستان تثير فعلاً أسئلة تتجاوز حدود الكسب والخسارة وهل ستكون جزئية أو كلية، مؤقتة أو دائمة، تكتيكية أو استراتيجية، تراجع أو تنظيم صفوف؟ المسألة كبيرة حتى لو تعاطت معها إدارة أوباما باستخفاف ومن دون تقدير لتداعياتها الرمزية، وخطورة الموضوع أن الأزمة تبدأ من واشنطن وتتمثل بعدم قدرة دولة كبرى عن الدفاع عن مصالحها بوضوح تام، لا بسبب ضعف أصدقائها في المنطقة وزيادة همومهم من الداخل في بلدانهم، وإنما بسبب ضعفها البنيوي (البشري) وعدم استعداد الولايات المتحدة للتضحية دفاعاً عن أنموذجها، وحين تصل دولة كبرى إلى هذا المستوى من العجز البنيوي تكون كما قال صاحب المقدمة ابن خلدون بدأت بالدخول في طور (الدعة) أي في مرحلة الغياب عن المشهد العالمي.

داعش
إمارة القتل
مجموعة مؤلفين
2015
مركز حمورابي

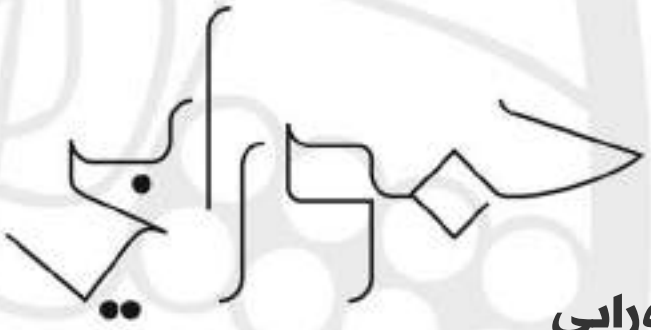

بحوث حمورابي

- العودة الأمريكية للعراق.. مقاربة استراتيجية — أ. د. فكرت نامق العاني، أ. م. د. محمد ياس خضر
- معول التحكم الأمريكي ... وأزمة داعش — أ. م. د. جواد كاظم البكري
- الاستراتيجية الأمريكية.. ولعبة التسليح في العراق — د. محمد منذر
- الحشد الشعبي في المنظور الأمريكي — كرار انور ناصر
- لعبة التطييف الأميركية في العراق وإدارة ملامح التقسيم — أ. م. د. سهام الشجيري
- دور الإعلام وقنوات التنشئة الاجتماعية الأميركية في تصدير الكراهية بإزاء العرب والمسلمين — أ. م. د. كامل القيم

تحرير: أ. د. سعيد مجيد دحدوح

كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية

العودة الأميركية للعراق... مقاربة استراتيجية

أ. د. فكرت نامق عبد الفتاح*
أ. م. د. محمد ياس خضير*
باحثين وأكاديميين من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقدمة

لا شك في أن العراق يعد مصلحة حيوية أمريكية، إذ أن أحداث عام 2003 وما تلاه ليس بالبعيد، فقد توضح للجميع أن المصالح الأميركية في هذا البلد كبيرة، يرتبط بعضها بالنفط والبعض الآخر بالجوانب الأمنية والاستراتيجية.

إن الولايات المتحدة الأميركية دولة عظمى تتسيد الهرم الدولي، وأن استمرارها في قمته هو غاية استراتيجيتها، والاستمرار وتزعمها لهذا الهرم له يفرض عليها تكاليف كبيرة، فمنظريها والداعمين لاستمرار الهيمنة الأميركية يبررون ذلك في إطار النظرية المثالية، على عد أنها ليس كباقي الامبراطوريات التي فنيت، فهي تحاول أن تقدم نفسها كحامي للقيم الإنسانية والمدافعة عن الديمقراطية، إلا أن الواقع الذي يمكن ملاحظته، هو أن سلوك هذه الامبراطورية هو في إطار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية القائمة على المصلحة والقوة.

وفي إطار المصلحة والقوة عملت الولايات المتحدة الأميركية، ومن خلال استراتيجيات ومبادئ عدة منذ الحرب الباردة إلى يومنا هذا للحفاظ على مصالحها، وكان من أهم هذه الاستراتيجيات والمبادئ (استراتيجية الاحتواء ــ مبدأ ترومان ــ مبدأ كارتر ــ الحرب الاستباقية والوقائية.. الخ).

إن المصلحة الأميركية العليا في الوقت الراهن هو المحافظة على التفوق الأمريكي، وهذه المصلحة لابد أن تقترن بعناصر عدة لنجاحها، لا سيّما أن الولايات المتحدة تدرك جيداً بحصول تحولات عديدة في النظام الدولي، بعضها ليس في مصلحتها، مثل انتشار عناصر القوة وعدم احتكار بعضها من

طرف دولي واحد، وهذا الأمر يهدد في مضامينه الهيمنة الأميركية في المستقبل، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى حماية مصالحها ومناطق نفوذها ذات الأهمية الاستراتيجية، من أهمها العراق فقد عد بول وولفويتز العراق بأنه «يجسد فرصة استراتيجية للولايات المتحدة الأميركية»[1].

أن الولايات المتحدة تدرك جيداً بحصول تحولات عديدة في النظام الدولي، بعضها ليس في مصلحتها.

(1) ريتشار هاس، حرب الضرورة.. حرب الاختيار، ترجمة نورما نابلسي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2010)، ص 279.

إن العراق يعد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، فقد صيغت استراتيجيات عدة من أجل أحكام السيطرة على هذا البلد، وكان ذلك واضحاً من خلال ما جرى في عام 2003 وما بعده، إلا أن الأمر يبدو قد اختلف بعد توقيع الاتفاقية الأمنية (اتفاقية الإطار الاستراتيجي) بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، إذ تم الانسحاب الأمريكي في عام 2011، من دون الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، مما عد من قبل الكثير من الأمريكان بأنه خطأ استراتيجي، وقد أدركت إدارة اوباما هذا الأمر وعملت على إيجاد مسوغات جديدة لوجود عسكري بصيغة جديدة، لا سيّما بعد أحداث حزيران 2014. ويمكن هنا طرح مجموعة من التساؤلات:

1. ماهي طبيعة الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية؟.
2. وماهي مواقف السياسيين الأمريكان بشأن الانسحاب الأمريكي من العراق؟
3. وما هو طبيعة الاستراتيجية الأميركية المتبعة تجاه العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011؟
4. وما هو التغيير في الاستراتيجية الأميركية بعد دخول داعش للأراضي العراقية في 9 حزيران 2014؟.

تم الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠١١، من دون الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، مما عد من قبل الكثير من الأمريكان بأنه خطأ استراتيجي.

يرى الكثير من الاستراتيجيين الأمريكان **بان الاستراتيجية الأميركية التي اتبعتها إدارة الرئيس اوباما تجاه العراق في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي، أثبتت عدم كفاءتها بالنسبة إلى المصالح الأميركية في ظل التحولات التي تجري في المنطقة**، مما دفع الولايات المتحدة إلى ايجاد صيغ وبدائل أخرى، تتيح

لهم العودة مستغلة الظروف والتداعيات التي حصلت بعد أحداث حزيران 2014».

أولاً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والجدل الأمريكي حولها

لا شك في أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي وقعت في 17 تشرين الثاني 2008، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 2009، أهم ما تضمنته في فقرتها الرابعة من قسمها الأول صراحة، هو «على الولايات المتحدة الأميركية أن لا تستخدم اراضي ومياه واجواء العراق، منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى، وأن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق»[2]، وأشارت الاتفاقية في فقرتها الثانية من قسمها الأول إلى أن مسألة الوجود الأمريكي في العراق هو مؤقت وبطلب من الحكومة العراقية[3].

(2) الاتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق، 2008.

(3) المصدر السابق.

هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ مع تولي الرئيس باراك اوباما الحكم في كانون الثاني 2009، والذي أشار بدوره صراحة إلى مسالة الانسحاب الأمريكي من العراق، فقد عبر عن ذلك في 27 شباط 2009 بقوله «اسمحوا لي أن أقول هذا بكل وضوح ممكن: بدءاً من 31 آب 2010، ستنتهي مهمتنا القتالية في العراق»[4]، وفعلاً بدء الرئيس اوباما بتخفيض تدريجي للقوات الأميركية فعندما تولى منصبه في كانون الثاني 2009، كان في العراق 144 ألف جندي أميركي.

(4) سفارة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، بيان حقائق عن تقليص القوات الأميركية في العراق، 2 آب 2010، متاح على الموقع الآتي: http://arabic.iraq.usembassy.gov/aboutus/american-iraqi/facts.html

وفي خطابه في كامب ليجون في 27 شباط عام 2009، أشار إلى أن الولايات المتحدة الأميركية ستبقي على قوة انتقالية يصل عددها إلى 50 ألف جندي أميركي، لتدريب وتقديم المشورة إلى قوات الأمن العراقية، وإجراء عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب، وبحلول كانون الثاني 2010 كان هناك 112 ألف جندي أميركي في العراق. وتم بحلول نهاية أيار 2010 تخفيض ذلك العدد إلى 88000 جندياً، ووصولاً إلى أيار 2010 اتخذ القائد العسكري الأمريكي الجنرال أوديرنو، القرار القاضي بأن التطورات الإيجابية في القطاع الأمني تسمح لعملية تخفيض القوات، وبالمضي قدماً كما هو مخطط لها، وتم تحقيق الانسحاب الكامل في نهاية عام2011[5].

على الولايات المتحدة الأميركية أن لا تستخدم اراضي ومياه واجواء العراق، منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى.

(5) المصدر السابق.

مع إبقاء قوات عسكرية لحماية السفارة الأميركية في العراق، هذا الانسحاب كان يصب في خطة اوباما نحو تعزيز الجهود العسكرية في افغانستان وتوفير الأموال، واستخدام تقليص القوات الأميركية في العراق لخفض العجز في الميزانية الأميركية، الذي وصل إلى أكثر من 1,5 تريليون دولار، وفي سياق زيادة ما تسميه الولايات المتحدة التركيز على محاربة الإرهاب من العراق إلى افغانستان وغير ذلك من المناطق، التي تشهد تأزم بعد ثورات الربيع العربي في المنطقة، وقد أيد الديمقراطيون هذا الأمر، إلا أن هناك اطرافاً كثيرة في الولايات المتحدة الأميركية رأت عكس ذلك، فقد حذر الجنرال ديفد بترايوس رئيس القيادة المركزية للجيش الأمريكي وقائد القوات في افغانستان قبل تعيينه رئيساً للاستخبارات الأميركية، من أن الانسحاب قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية غير المستقرة أصلاً في العراق[6].

الانسحاب من العراق يمثل فشل القيادة العراقية والأميركية على حد سواء، ومن المحزن أن تحل الانتهازية السياسية محل الضرورة العسكرية.

(6) عبد الله محمد القاق، جدل واسع حول الانسحاب للقوات الأميركية من العراق.....، الدستور الاردنية، 2011، متاح على الموقع: http:// www.addustour.com/16172/

وهذا أيضاً ما أكده السناتور جون ماكين، والذي أشار إلى «أن الانسحاب الأمريكي السريع من العراق خطأ. . . .»[7]. وأن الجمهوريين قد نددوا بقرار إدارة اوباما الخاص بسحب كافة القوات الأميركية من العراق نهاية العام 2011، قائلين بأن «البيت الابيض يخاطر بفقدان السلام في هذا البلد الهش من بلدان الشرق الاوسط»، وأشار أيضاً السيناتور جون مكين «إلى أن الانسحاب من العراق يمثل فشل القيادة العراقية والأميركية على حد سواء، ومن المحزن أن تحل الانتهازية السياسية محل الضرورة العسكرية». وكذلك أتهم الادارة التي تريد الانسحاب بالكامل رغم المخاطر الأمنية في العراق والشرق الأوسط قائلاً: «أخشى أننا ربحنا الحرب في العراق لكننا نخسر السلام الآن»، وبالمقابل دافع وزير الدفاع وقتها ليون بانيتا والجنرال ديمبسي عن الانسحاب، واصرا بأن إدارة اوباما ليس لها خيار أخر إلا الانسحاب وفق اتفاقية 2008 مع الحكومة العراقية، والتي وقعها حينها الرئيس السابق جورج دبليو بوش، فقد أشار الجنرال ديمبسي إلى أن بغداد قد رفضت منح الحصانة القانونية للقوات الأميركية، وكانت توصية ومشورة قيادة الاركان المشتركة أن لا نترك رجالنا ونساءنا هناك بدون حماية قانونية، وزاد بانيتا «إن فشل المفاوضات

(7) صحيفة الشعب الصينية اليومية، 2008، متاح على الموقع: http:// arabic.people.com.cn/31663/ 6376255.html

أشار الجنرال ديمبسي إلى أن بغداد قد رفضت منح الحصانة القانونية للقوات الأميركية، وكانت توصية ومشورة قيادة الاركان المشتركة أن لا نترك رجالنا ونساءنا هناك بدون حماية قانونية.

مع بغداد بشأن إبقاء القوات الأميركية هناك، لم يترك خياراً أمام الحكومة الأميركية إلا سحب قواتها. هذا ما يتعلق بالحوار مع دولة سيادية مستقلة، وهذه هي مطالبها، ولسنا نحن من نقول لها ما عليها أن تفعل»[8].

(8) خلاف أمريكي حول الانسحاب من العراق والجمهوريون ينددون بأوباما، في 16/ 11/ 2011 متاح على الموقع جريدة المدى العراقية: http://www.almadapaper.net/ar/news/233970/

وفي الحقيقة كان الجدل يدور داخل الولايات المتحدة الأميركية، في أنه يمكن أن يتحول العراق إلى منطقة نفوذ لدول اقليمية مثل إيران، وهذا ما أشار له صراحة السناتور جون ماكين، وبهذا تخسر الولايات المتحدة الأميركية مصالحها الاستراتيجية في العراق، إلا أن إدارة الرئيس باراك اوباما كانت عازمة على الانسحاب من العراق، تحقيقاً للوعود التي اطلقها الرئيس اوباما والحزب الديمقراطي في بداية الحملة الانتخابية في عام 2008، والذي كان يعد حرب العراق هي حرب خاطئة غير مسوغة وكانت مكلفة للولايات المتحدة.

ثانياً: الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق بعد الانسحاب العسكري

في خضم السجال الذي كان دائراً في موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق بين الادارة الأميركية وبعض أعضاء الحزب الجمهوري، بنت إدارة اوباما استراتيجيتها تجاه العراق في إطار تحقيق المصالح الأميركية في العراق في النواحي السياسية والعسكرية والأمنية.

فقد ركزت إدارة اوباما في استراتيجيتها المتبعة تجاه العراق بعد توقيع الاتفاقية الأمنية على الآتي[9]:

(9) مهند العزاوي، الانسحاب الأمريكي بين مطرقة التكتيك وسندان الاستراتيجية، مجلة المحرر، العدد281، السنة 18، السنة 2009، متاح على الموقع: http:// www.al-moharer.net/moh281/mouhannad_azzawi281b.htm

1. إنهاء الحرب في العراق لإعادة تجديد قدرات القوات الأميركية.
2. الانسحاب المسؤول من العراق وفق مراحل زمنية محددة مع الحفاظ على قوات تدخل سريع لحماية الدبلوماسيين الأمريكان وحماية المصالح الأميركية.
3. العمل على الضغط على الحكومة العراقية في إطار تحقيق ما يسمى بالاستيعاب السياسي.
4. تنبني ما يعرف بالدبلوماسية المندفعة من خلال بذل جهود مضنية للتوصل إلى اتفاق شامل حول استقرار العراق والمنطقة، وتشمل كافة الدول

المجاورة للعراق، بما فيها إيران وسوريا، وهو ما اقترحه تقرير دراسة مجموعة الحزبين للعراق.

ومما لاشك فيه أن هذه الاستراتيجية بنيت وفق معطيات الواقع الذي كانت تواجهه الولايات المتحدة الأميركية في العراق، فالخسائر البشرية وصلت إلى 4484 شخصاً منذ عام 2003، أضافة إلى الأف الجرحى والمعوقين من القوات الأميركية[10]، يضاف إلى ذلك قدرت المساعدات الأميركية منذ عام 2003 إلى موعد الانسحاب الأمريكي من العراق بـــ 62 بليون دولار، توزعت بين تدريب وتطوير للقوات العراقية وغيرها (ينظر الجدول 1).

(10) The Guridian, War in Iraq: the cost in American lives and dollars 2011. available at: http://www.theguardian.com/news/datablog/2011/dec/15/war-iraq-costs-us-lives

المساعدات الأميركية للعراق منذ 2003 ـ 2011

ت	حجم الانفاق مليار دولار	الجهة المستهدفة
1	1,32	تدريب الجيش العراقي
2	2,6	الدعم اللوجستي والصيانة
3	4,1	ترميم وبناء القواعد العسكرية العراقية
4	3,4	العتاد
5	0,23	تطوير وتدريب قوات النخبة
6	9,4	تدريب وتطوير قوات الشرطة
7	,37	تطوير ودعم ابناء العراق (الصحوة)
8	0,3	تطوير برامج البنية التحتية
9	0,68	مساندة المحاكم العراقية
10	0,16	بناء وتطوير السجون

Source: Amy Belasco, The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11, Congress Report RL 33110, September 2, 2010. Available at: http://www.globalsecurity.org/military/library/report/2013/sigir - learning - from - iraq.pdf

هذه التكاليف يضاف إليها الخسائر المادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية من جراء اعمال المقاومة التي كانت تجري ضد قواتها في كل المناطق عدا اقليم كردستان، فضلاً عن ظروف عدم الاستقرار التي عانى منها العراق في ظل وجود القوات الأميركية، دفعت الادارة الأميركية إلى التفكير الجدي في ضرورة تغيير السياسات المتبعة، وتحقيق عملية الانسحاب وبأقل الخسائر الممكنة.

أظهرت الاستراتيجية الأميركية للسنوات 2011 ـ حزيران 2014 تجاه العراق، محاولة استمرار ربطه سياسياً وأمنياً بالولايات المتحدة الأميركية، والعمل على جعله في وضع الحاجة المستمرة لمعونتها، لممارسة تأثير ونفوذ على السياسة العراقية وتعويض فقدان عنصر الضغط العسكري المباشر الذي كان في متبع في المدة السابقة.

ثالثاً: الاستراتيجية الأميركية بعد أحداث حزيران 2014

إن الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق بعد دخول تنظيم (الدولة الاسلامية) ـ داعش إلى الأراضي العراقية، هو مرتبط بجزء منه بتطورات المدد الزمنية السابقة أي منذ عام 2003، يضاف إلى ذلك **الوضع الإقليمي منذ عام 2011، الذي أتصف بعدم الاستقرار نتيجة تغير انظمة سياسية في المنطقة، وصولاً إلى ما حدث ويحدث في سوريا، هذه ظروف ألقت بضلالها على العراق بحكم الجوار الجغرافي والتواصل الثقافي والاجتماعي.**

أظهرت الاستراتيجية الأميركية للسنوات 2011 ـ حزيران 2014 تجاه العراق، محاولة استمرار ربطه سياسياً وأمنياً بالولايات المتحدة الأميركية، والعمل على جعله في وضع الحاجة المستمرة لمعونتها.

لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تراقب هذه المنظمة الارهابية ونشاطاتها قبل أن تنتقل إلى الأراضي العراقية في 9 حزيران 2014، إذ أشار دين بويد المتحدث باسم المخابرات الأميركية «**أن المنظومة الاستخبارية قدمت تحذيرات كثيرة إلى إدارة اوباما، بشأن أمكانية تحرك داعش على مدن عراقية**». وقال أن «أي أحد اطلع فعلاً على حجم المعلومات التي قدمتها السي أي عن داعش، والعراق لا ينبغي أن يتفاجأ بالوضع الحالي»، كما أشار النائب مايك روجرز، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي، إلى أن «الأمر لم يكن فشلاً استخبارياً، بل فشلاً في سياسة التعامل مع المعلومات الاستخبارية»[11].

لقد تمكن تنظيم داعش في يوم 10 حزيران من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن، واستمراره بالتوسع باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها، وصولاً إلى أطراف مدينة اربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي، إلا أن المثير في كل ذلك هو سكوت وتردد الفعل الأمريكي بإزاء ما يحدث في العراق،

(11) ناصر الجمّال، سي أي أي عرفت ما يحدث في العراق قبل مدة طويلة، جريدة العالم: متاح على الموقع:
http://www.alaalem.com/index.php? aa = news&id22 = 18606

أن المثير في كل ذلك هو سكوت وتردد الفعل الأمريكي بإزاء ما يحدث في العراق، رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية الأميركية.

رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية الأميركية، إذ اقتصر الدعم الأمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية، ثم تطور الدعم بعد تردد طويل إلى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش في شمالي العراق وتهديدها اقليم كردستان، إلا أنه في بلد مثل العراق يتمتع بأهمية جيو ـ استراتيجية واقتصادية متزايدة، وبحكم المصالح الأميركية المتعلقة به، فأنه أذا ما تعرض لخطر يهدد وحدة البلاد والعملية السياسية، فمن المفترض أن تهب الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكرياً ليس من أجله فحسب، وإنما لحماية وضمان المصالح الحيوية المرتبطة به.

ولعلنا لا نضيف شيئاً جديداً إذ قلنا إنه بعد احتلال العراق، أخذ ينظر إلى أن العراق سيصبح دعامة التغيير الأمريكي في المنطقة، وإن الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى جعل العراق حليفاً استراتيجياً قوياً لها، والارتباط به استراتيجياً بما يؤهله لممارسة دور المدافع عن المصالح الأميركية في المنطقة والمحقق لها، من خلال مساعيه لتحقيق أهدافه ومصالحه، وتسند وجهة النظر هذه أن الاحتلال الأمريكي جاء من أجل غايات ومصالح معينة، لذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى وقوى صغرى، ستعمد لأن تعطي دوراً إقليماً للعراق يتماهى مع مصالحها في المنطقة[12].

(12) عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأميركية في العراق (بغداد: نركو العراق للدراسات، 2008) ص 144.

على الجانب الأمريكي، نجد ما دعم ذلك التصور من خلال متابعة تصورات مراكز الفكر والرأي الأميركية، فقد حدد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن (روبرت سالتوف) في تقرير له في 8 تشرين الثاني 2012 عقب فوز الرئيس أوباما بالولاية الثانية، بعنوان تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة اوباما في فترتها الثانية، وقد ورد ذكر الرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في التقرير ضمن القادة الاقليميون الثلاثة، الذين يستحقون إيلاء اهتمام خاص من الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. . . .، وأن العراق ـ وهي دولة فاعلة تحظى بديمقراطية مؤثرة، وأن كانت «خجولة» بين إيران وسوريا، تمثل أمراً بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة، وتبعاً لهذه الأهمية التي يحظى بها العراق وضع مركز الأمن الأمريكي الجديد في تقرير له المصالح والأهداف الأميركية في العراق والتي هي[13]

(13) Robert Satloff, Middle East Policy Planning for second Obama Administration. Policy Watch,Policy analysis,The Washington Institute, November 9,2012. Available at: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f

1. زيادة انتاج الطاقة.
2. استمرار التعاون الأمني الثنائي في ظل تحديات الارهاب.
3. دمج العراق في بنية أمن المنطقة.

وبالرغم من هذه الأهداف إلا أن هناك تحديات أدت إلى تغيير في الرؤية الأميركية للعراق، ويدل على ذلك عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، نتيجة عدم تماشيه مع المصالح الأميركية في منطقة الشرق الاوسط، لهذا كانت ردة الفعل الأميركية من دخول داعش للأراضي العراقية ضعيفة، فالعالم انتظر ردة الفعل الأميركية، وكان سقف التوقعات مرتفع جداً من قبل الكثيرين في أن إدارة اوباما سوف تتخذ اجراءات حازمة وسريعة، إلا أن خطاب الرئيس باراك اوباما في 13 حزيران 2014، اشار إلى «**إن الولايات المتحدة الأميركية لن تتورط في أي عمل عسكري بغياب خطة سياسية من الجانب العراقي تعطي بلادة تطمينات للعمل معهم**»، مشيراً إلى أن «**القوات الأميركية غير مستعدة لتقديم التضحيات لفرض الأمن في العراق، وعند مغادرتها يبدأ العراقيون بالتصرف بطريقة لا تساعد على استقرار بلادهم**»، وأشار أيضاً إلى «أن الإدارة الأميركية أنفقت الكثير من الأموال لصالح تطوير القدرات القتالية للقوات الأمنية في العراق وتدريبها لمواجهة الجماعات الارهابية، إلا أن القوات العراقية أثبتت عدم قدرتها على القتال والدفاع عن مواقعها ضد جماعات إرهابية قليلة العدد»[14].

عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، نتيجة عدم تماشيه مع المصالح الأميركية في منطقة الشرق الاوسط.

وهذه الرؤية الأميركية كانت متوقعة نتيجة الآتي:

1. أرادت إدارة اوباما عدم فتح المجال أمام انتقادات الجمهوريين وتحميلها السبب الرئيسي في عدم ابقاء قوات عسكرية في العراق، لا سيّما تصريحات السناتور مكين في أن ترك العراق بهذه الطريقة، سوف يسمح للقاعدة ولايران بالتمدد، وتحقيق النفوذ بدلاً من الولايات المتحدة الأميركية. وفعلاً قد انتقد نواب جمهوريين سياسة اوباما السابقة في العراق، في أنه كان يمكن تفادي هذا الأمر من خلال وجود عسكري أمريكي[15].

(14) راديو المربد، اوباما تدخلنا العسكري في العراق مرهون بتطمينات سياسية، 13- حزيران 2014، متاح على الموقع: http://almirbad.com/news /view.aspx? cdate = 13062014&id = 60ee 84e-ea74-4fc2-aa34-433de28c8 426

(15) الشرقية نيوز، 2014، متاح على الموقع: .http://www.alsharqiya com/?p = 127079

2. أرادت إدارة اوباما استغلال هذا الوضع لإملاء شروط على العراقيين تتعلق منها بالعملية السياسية، فضلاً عن القبول بالشروط والرؤية الأميركية.

3. العمل على إعادة الوجود العسكري إلى العراق وبشروط أمريكية وبصيغة جديدة. والتطلع إلى قواعد دائمة فيه، فالاتفاقية لم تعد تلبي الطموحات الأميركية، فعلى الرغم من أن الاتفاقية قدمت بطلب أمريكي، إلا أن هناك العديد من الشروط التي يبتغيها الجانب الأمريكي لم تتم موافقة الحكومة العراقية عليها مما حال دون إدراجها.

4. يضاف إلى ذلك، أن ردة الفعل الأميركية كانت مبينة في جزء منها كرد فعل على سياسة العراق تجاه الأزمتين الإيرانية والسورية، ومعارضته علناً لسياسة الولايات المتحدة، وهذا الأمر زاد من احباط الولايات المتحدة الأميركية من مواقف العراق.

أن ردة الفعل الأميركية كانت مبينة في جزء منها كرد فعل على سياسة العراق تجاه الأزمتين الإيرانية والسورية.

هذه المتغيرات وغيرها أثرت في طبيعة الفعل السياسي لإدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما، إلا أنها في الوقت نفسه أرادت هذه الادارة أن تستغل الوضع الناشئ عقب أحداث الموصل، فضغطت باتجاه تشكيل حكومة عراقية جديدة، وربطت الادارة الأميركية موقفها المرتقب واستراتيجيتها بهذا الأمر.

وبعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة الدكتور حيدر العبادي في 8 ايلول 2014، أشاد الرئيس باراك اوباما بتشكيل هذه التشكيلة الحكومية من خلال اتصال هاتفي برئيس الوزراء حيدر العبادي، وأكد الرئيس باراك اوباما بالتزام الولايات المتحدة بدعم القوات العراقية، من خلال تنظيم برامج تدريبية وتزويد القوات العراقية بالمعدات والأسلحة ومواصلة الضربات الجوية ضد داعش[16].

(16) The White House, Readout of the President's Call with Prime Minister al-Abadi of Iraq, 18 December 2014. Available at: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/12/18/readout-presidents-call-prime-minister-al-abadi-iraq

سبق ذلك تأييد الولايات المتحدة الأميركية لحكومة العبادي، قيام القوات الأميركية بأولى ضرباتها ضد تنظيم داعش في 8 آب 2014، لحماية مسؤوليها ومصالحها في كردستان العراق، وأيضاً أعلن البنتاغون في 1 تموز 2014 عن أرسال عدد غير محدود من طائرات الاباتشي والطائرات بدون

طيار لحماية السفارة الأميركية ومصالحها، وتم استخدام هذه الطائرات لأول مرة في بداية شهر تشرين الأول عام 2014 لضرب مواقع داعش كما أعلنت عن ذلك القيادة المركزية الأميركية، وايضاً تم أرسال أكثر من 1200 جندي أمريكي إلى العراق والعدد قابل للزيادة[17]، وتشير تقارير أخرى إن عدد المقاتلين الأمريكان في العراق بصفة مستشارين، هو بحدود 1000 شخص موزعين على مناطق التي تجري بها عمليات عسكرية[18].

إن الولايات المتحدة الأميركية سعت ومن خلال التحالف الدولي إلى إعادة النفوذ الأمريكي وبشكل متدرج وبصيغ جديدة، فهي كما يرى الكثيرون بأنها تخسر تدريجياً منطقة ذات أهمية استراتيجية، إذ أن بانسحابها تركت المجال أمام التدخل والنفوذ الايراني، وهذا ما حذر منه السناتور جون ماكين في وقت سابق، والتراجع الأمريكي هذا جاء بالرغم من وجود اتفاقية أمنية موقعة ونافذة بين البلدين، إلا أن الزيارات المتكررة للقادة العسكريين الأمريكان للتنسيق في مجال الحرب على داعش، بدءاً من الجنرال مارتن ديمبسي قائد الجيوش الأميركية إلى الجنرال جون الن منسق عمليات التحالف الدولي ضد داعش، حملت في ثناياها سعي واضح لإعادة النفوذ الأمريكي إلى العراق، إذ أشار ديمبسي في إطار ذلك «**إن العراق أظهر استعداداً لتعزيز العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة**»، **كما أبدى رغبته في إجراء تدريبات مشتركة، وتدريب ضباط عراقيين لدى المؤسسات الأميركية**».

ورأى أن العراق أدرك بأن قدراته بحاجة إلى تطوير، وأنه أضاع فرصة لبناء علاقات أوثق مع الجانب الأمريكي». وهذه التصريحات أعادت مرة أخرى السجال الذي دار بين واشنطن وبغداد في أواخر العام 2011، حول إمكانية بقاء بضعة آلاف من العسكريين الأمريكيين في العراق، لأغراض الاستشارة والتدريب، وهو الأمر الذي لم يحدث، بسبب الخلاف على قضية الحصانة التي يشترطها الأمريكيون (كما اشرنا سابقاً).

الولايات المتحدة الأميركية سعت ومن خلال التحالف الدولي إلى إعادة النفوذ الأمريكي وبشكل متدرج وبصيغ جديدة.

يضاف إلى ذلك أن الجانب الأمريكي أيضاً يرى أن ثمة شعوراً اليوم، بأن المضمون الاستراتيجي للعلاقات الأميركية العراقية، لا يتناسب أبداً مع التطلعات التي كانت سائدة طوال السنوات الماضية، ولا ينسجم وحجم الخسائر

(17) Defense News, US Army Apache Helos Used in Strikes Against Islamic State, 5 October 2014. Available at: http://www.defensenews.com/article/20141005/DEFREG04/310050007/US-Army-Apache-Helos-Used-Strikes-Against-Islamic-State

(18) The New York Times, In Increase, U.S. to Send 130 Advisers to Aid Iraqis, 12-August,2014. Available at: http://www.nytimes.com/2014/08/13/world/middleeast/us-to-send-130-more-military-advisers-to-iraq.html?_r=2

التي بذلت خلال هذه السنوات، لذلك فلابد من البحث عن مقاربات جديدة للعلاقات بينهما، التي بات من الصعب فصل سياقها الثنائي عن بعدها الإقليمي، ومضمونها المدني والسياسي عن أطارها الاستراتيجي، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية أدركت أن عودة نفوذها، لا يتم دون أثبات حاجة العراق للدعم الأمريكي، فهي لا تريد أن تفرض نفسها كحامي للعراق وإنما تكون ضرورة استراتيجية، وكان ذلك واضحاً من خلال استخدام وسائل الضغط السياسي على العراق، فيما تتعلق بالحرب على داعش والتي يقدر أمدها المسؤولون الأمريكان لثلاث سنوات أو أكثر، أضافة إلى ذلك محاولة الضغط على العراق من خلال القيام بضربات انتقائية لدعم القوات العراقية، ولم تقم بضربات مكثفة كما حصل ويحصل في دعمها للقوات الكردية، يضاف إلى ذلك تأجيل الكثير من الصفقات التي تم التعاقد عليها وأهمها صفقة طائرات F16[19].

(19) العراق تايمز، http://www.aliraqtimes.com/ar/print/481.html

فضلاً عن ذلك تدرك الولايات المتحدة الأميركية أن ايران لها حضور قوي على الساحة العراقية وفي الحرب على داعش، وهذا الوجود بالضرورة يهدد المصالح الأميركية، وكان ذلك واضحاً مؤخراً عند قيام القوات العراقية بالحملة العسكرية لتحرير محافظة صلاح الدين، من دون التنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية وقوات التحالف الدولي، مما أثار ردة فعل أمريكية واضحة ومعارضة لهذه العملية، وقد أشار الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية إلى قلق واشنطن والتحالف الدولي من العلاقات بين بغداد وطهران، التي باتت تثير القلق، كما حذر أيضاً من احتمال تفكك التحالف الدولي ضد التنظيمات المتطرفة، أذا لم تقم الحكومة العراقية بتسوية الانقسامات الطائفية في البلاد، وأشار ايضاً، إلى أنه ينتابه القلق بإزاء صعوبة إبقاء الائتلاف للمضي في مواجهة التحدي الارهابي، ما لم تضع الحكومة الاتحادية في بغداد استراتيجية وحدة وطنية سبق أن التزمت بها[20] وعليه أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول ممارسة ضغوط مباشرة وغير مباشرة على العراق، والهدف الرئيس من كل ذلك هو عودة التأثير والنفوذ الأمريكي للعراق.

أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول ممارسة ضغوط مباشرة وغير مباشرة على العراق، والهدف الرئيس من كل ذلك هو عودة التأثير والنفوذ الأمريكي للعراق.

(20) قناة دجلة، في 11/ 3/2015، متاح على الموقع: http://www.dijlah.tv/index.php?page=article&id=181369

وختاماً يمكن القول، أن الاستراتيجية الأميركية تجاه العراق تخللت في ثناياها تناقضات واتجاهات عدة، فهذه الاتجاهات المتناقضة بدأت ملامحها

حاولت الولايات المتحدة الأميركية إعادة موازنة الدور الايراني وتحجيمه مستغلة هذه الاحداث.

مع زيادة الخسائر الأميركية منذ احتلال العراق عام 2003، فالتناقضات التي عمت الاوساط الأميركية حول احتلال العراق عام 2003 والخسائر المادية والبشرية التي تعرضت لها القوات الأميركية، فضلاً عن دخول العراق في دوامة من العنف الطائفي المنظم، فهذه العوامل وغيرها دفعت بصانع القرار الأمريكي إلى التفكير جدياً في جدوى البقاء في العراق.

وبالرغم من هذا الجدل يدرك الساسة الأمريكان أن العراق يمثل غاية استراتيجية كما يقول بول وولفويتز، بما يمتلكه هذا البلد من مقومات قوة كبيرة.

هذه الاتجاهات وغيرها دفعت بالولايات المتحدة الأميركية إلى توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي نصت على الانسحاب الكامل من العراق في عام 2011، وهذه الاتفاقية وبنودها أيضاً أثارت انتقادات من قبل الكثير من السياسيين في الولايات المتحدة الأميركية، لا سيّما في الحزب الجمهوري الذي عارض سياسات الرئيس باراك اوباما في موافقته على الانسحاب الكامل، دون إبقاء قوات أمريكية تراقب التطورات وتتدخل لحماية المصالح الأميركية عند الضرورة.

الاهتمام الأمريكي بالعراق أصبح أكثر وضوحاً بعد التطورات التي شهدتها ومازالت المنطقة في إطار ما يسمى بالربيع العربي، وانتقال تأثيرات هذه التطورات إلى الساحة العراقية ووصولاً إلى أحداث الموصل في حزيران 2014، حاولت الولايات المتحدة الأميركية إعادة موازنة الدور الايراني وتحجيمه مستغلة هذه الاحداث، ولتحقيق نفوذ فعلي عسكري وأمني مباشر وبإطار سياسة الأمر الواقع.

معول التحكم الأميركي: أزمة داعش

أ. م. د. جواد كاظم البكري*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة بابل

مقدمة

في عام 1818 صدرت للروائية البريطانية (ماري شيلي) رواية بعنوان (فرنكنشتاين) Frankenstein تدور أحداثها عن طالب ذكي اسمه (فيكتور فرانكنشتاين) في جامعة ركنسبورك الألمانية، استطاع أن يصل إلى طريقة بمقتضاها بعث الحياة في المادة، ويبدأ بصنع مخلوق هائل الحجم ولكنه يرتكب خطأ فيكتشف أن مخلوقه غاية في القبح، وقبل أن تدب الحياة فيه ببرهة يهرب من مختبر الجامعة، يعود بعد ذلك مع صديقة الذي جاء لزيارته إلى المختبر ولكنهما لا يجدا ذلك (المسخ) الهائل، تستمر أحداث القصة بحادثة قتل أخ (فيكتور) من ذلك (المسخ)، ثم بتهمة باطلة تعدم على أثرها الخادمة، (فرانكنشتاين) يعلم أن مسخه هو المسؤول عن هذه الأحداث، بعدها يأتيه (المسخ) ويطلب منه أن يصنع له امرأة، لأنه يشعر بالوحدة، ولكن (فرانكنشتاين) يخشى أنها ستكون شريرة مثل (المسخ) الذكر، ويفكر في إنهما ربما أنجبا مسخاً شريراً جديداً، وفي النهاية يُدرك أن صنيعته لذلك (المسخ) كانت وبالاً عليه وعلى من حوله.

ربما تكون أحداث هذه الرواية تدلنا على جزءاً من الحقيقة، التي تلف التنظيم الاكثر دمويةً في التاريخ الانساني المعاصر، إلا **وهو (داعش)**، وترشدنا إلى السياسات المتبعة من قبل القطب المهيمن (الولايات المتحدة الأميركية) بما يخص هذا التنظيم، والتي عادةً ما تنطوي على تناقض، فثمة نظريتان تتجاذبان أطراف التحليلات الجارية في أروقة مراكز الابحاث العالمية والعربية بما يتعلق بنشأة وتطور تنظيم (داعش): **الأولى**: استمدت

فرضياتها من نظرية المؤامرة Conspiracy Theory، إذ تعتقد بأن هذا التنظيم لا يبتعد عن مصانع الاستراتيجيات الاميركية التي تهدف إلى جعل القرن الجديد، كسابقه، قرناً أميركياً بامتياز، أما النظرية **الثانية**: فتعتقد بأن الخطاب الديني المتشدد، والكتب الدينية المهمة، والموروث النقلي المتناقض، والدعاة الحالمين بدولة الخلافة، والمعلمين المتحمسين بتغيير الواقع، فضلاً عن حالة اليأس والإحباط والفقر والمرض والبطالة والظلم والتهميش التي يعيشها أغلب الشباب العربي، وكذلك تراجع الدور العربي والإسلامي في أغلب الصعد والمستويات، وعوامل أخرى كثيرة اسهمت في صناعة «العقيدة الداعشية، التي هي وليدة الاضافات السلبية للثقافة الإسلامية منذ تبنى أول فكر دخيل على الإسلام المحمدي، وهو الفكر الوهابي (الجهادي)، وهناك من يعيد جذور هذا الفكر إلى الخوارج بعد قضية التحكيم بين الامام علي بن ابي طالب (ع) ومعاوية بن ابي سفيان، والتي كان من نتائجها انتهاء عهد الخلافة، وتأسيس أول نظام ملكي وراثي في النصف الأول من القرن الهجري، (لقد أخرج ابن حيان والإمام أحمد عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً «عضوضاً»).

العقيدة الداعشية، التي هي وليدة الاضافات السلبية للثقافة الإسلامية منذ تبنى أول فكر دخيل على الإسلام المحمدي، وهو الفكر الوهابي (الجهادي).

هذا النوع من الفكر وجد فيما بعد من أسس له فقهياً، وهو المذهب الفقهي لأحمد بن حنبل (780 ـ 855)، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة الذي يعد من أكثر المذاهب السنية تشدداً، ولكن هذا الفكر أخذ منحى أكثر تشدداً، على يد أحمد ابن تيمية (661 ـ 728)، بعد أن اتخذ منه مرجعاً لتبرير تشدده وتطرفه، فعلى الرغم من مرور كل هذه القرون مازال فكره وفتاويه مثاراً للجدل بين جمهور فقهاء المسلمين. فإذا كان أنصاره يعدونه مجدداً أحيا الدين، فإن خصومه يصفون فكره بالغلو والتشدد والانحراف، ويتهمونه بنشر الفكر المتطرف والإرهاب، وفكر (أحمد ابن تيمية) وجد من يحييه بعد ستة قرون من وفاته، إنها العقيدة «الوهابية» التي تشترك معه في الكثير من القواسم، بل ويعد أتباع هذا الفكر (ابن تيمية) الأب الروحي لهم.

من يعيد استقراء تاريخ بدايات انتشار «الوهابية» في بداية القرن التاسع عشر، سيكتشف الكثير من أوجه الشبه ما بين النهج العنيف الذي كانت تتبعه

هذه الحركة، وما بين العنف الذي يتبناه تنظيم «داعش» لفرض أفكاره وبسط نفوذه، فالملاحظ سرعان ما يكتشف أن جُل التنظيمات الارهابية اليوم على نطاق العالم، تستمد أفكارها من هذه السلسلة الفكرية التي ابتدأت بابن حنبل وانتهت بمحمد بن عبد الوهاب.

أن جُل التنظيمات الارهابية اليوم على نطاق العالم، تستمد أفكارها من هذه السلسلة الفكرية التي ابتدأت بابن حنبل وانتهت بمحمد بن عبد الوهاب.

وثمة نظرية **ثالثة** لم يتم الولوج في تفاصيلها كثيراً، وهي تمكن الولايات المتحدة من توظيف مخرجات هذه التيارات لخدمة استراتيجياتها الكونية، كما حدث في افغانستان بعد الغزو السوفيتي عام 1979، وكيف استطاعت من خلال فزاعة (داعش)، تنفيذ ما تريد في المنطقة من جهة، وجمعت بكل المتشددين في العالم في مكانٍ واحد من جهة أخرى .

أولاً: البعد الزماني... الخلق الأميركي للمجموعات الارهابية

أن حقيقة الولايات المتحدة لديها تاريخ متقد بدعم الجماعات الإرهابية، فإنها تاريخياً انبرت مع حلفائها العرب في منطقة الشرق الأوسط في جهودها لمحاربة الاتحاد السوفيتي من خلال خلق تنظيم القاعدة[1]، إذ إن الولايات المتحدة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة لجأت لكل الوسائل لمواجهة الاتحاد السوفياتي ومحاصرته وإضعافه، ومن هذه الوسائل قيامها بتأسيس ودعم تنظيم القاعدة. فبعد تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان لدعم النظام الماركسي فيها في عام 1979، باشرت وكالة المخابرات المركزية الاميركية الـ(CIA) بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ومصر ودول خليجية أخرى، بتشكيل تنظيم القاعدة من خلال دعم جماعات المتشددين الاسلاميين والسماح لـ(أسامة بن لادن)، أن يفتح في الأراضي الأميركية مكتبي تجنيد لرفد صفوف المتشددين المعارضين بالرجال، وكان الهدف هو استعمال تنظيم القاعدة ضد الاتحاد السوفياتي.

(1) GARIKAI CHENGU, How the US Helped Create Al Qaeda and ISIS, Counterpunch, 21SEPTEMBER, 2014.

تشير المعطيات أن (إسامة بن لادن) كان يتعاون مع الأميركيين بشكل وثيق، وطرح عليهم فكرة تقديم صواريخ (ستينجر)، وكما اعترف (زبغنيو برجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابقً في إحدى مقابلاته الصحفية: «أن (واشنطن) قامت بتزويد (المجاهدين) الذين حاربوا النظام في (كابل)، بالسلاح حتى قبل إرسال القوات السوفياتية إلى أفغانستان، وأن

الولايات المتحدة أرادت أن تجعل من أفغانستان فيتنام ثانية، لكن في هذه المرة ليس بالنسبة إلى الولايات المتحدة بل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي»[2]، ثم اسهمت عدة بلدان عربية في دعم ما يسمى المجاهدين الافغان بالمال والرجال المتطرفون، إن لم يكن رسمياً فإن الحكومات العربية على علم بذهاب بعض من رعاياها إلى أفغانستان، في ظل فتاوي المتطرفين وفتحت أبواب الدعم اللامحدود المالي، والعسكري والسياسي والاعلامي، بهدف إيقاع أكبر الخسائر بالقوات السوفياتية واستنزافها، هذه الظروف هي التي ساعدت على تكوين تنظيم القاعدة من خلال دعم دولي من الولايات المتحدة وحلف الناتو ودعم بعض البلدان العربية.

(2) Eye fu ni pu li ke, through the political minefields: leaf Primakov Memoirs, 1991, page 76.

أن (واشنطن) قامت بتزويد (المجاهدين) الذين حاربوا النظام في (كابل)، بالسلاح حتى قبل إرسال القوات السوفياتية إلى أفغانستان.

والواقع الحالي يشير إلى أن التاريخ يعيد نفسه وما كان صالحاً من سياسات، على الرغم من مرور اكثر من نصف قرن عليها، من الممكن أن تصلح اليوم، وقد أكد هذه الحقيقة الجنرال الأمريكي المتقاعد) ويسلي كلارك)، القائد السابق لحلف شمال الأطلسي مؤكداً (إذا كنا نريد اشخاصاً يقاتلون حزب الله حتى الموت، سوف لن نضطر إلى وضع اعلانات لاستقدامهم، بل كل ما علينا هو توظيف هؤلاء المتعصبين والمتطرفين الدينيين فهؤلاء وحدهم يقاتلون حزب الله)[3].

(3) Interview in CNN, 2015.

ثانياً: البعد المكاني... لعبة الجغرافية

أدت الجغرافية السياسية دوراً محورياً في قيام الولايات المتحدة بالسماح لنمو تنظيم (داعش)، الواقع الحالي يشير إلى أن هناك أساساً ثلاث حروب تُخاض في سوريا: الأولى بين الحكومة والمتمردين، والثانية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة السعودية، والثالثة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ومن الممكن تسمية الأخيرة بمعركة الحرب الباردة الجديدة New Cold War، التي جعلت صناع السياسة الخارجية الأميركية يقررون تسليح المتمردين الاسلاميين المتشددين في سورية، ومن ثم تحوّل هؤلاء المتمردين من تنظيماً عراقياً محلياً إلى تنظيماً اقليمياً، بعد أن أضاف اسم الشام إلى العراق ليصبح تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، ملوحين علناً ببنادق M16 الأمريكية الصنع.

الولايات المتحدة، في واقع الأمر، تستعمل هذا التنظيم بثلاثة طرق:

الأولى لمهاجمة أعدائها في الشرق الأوسط، والثانية لتكون بمثابة ذريعة للتدخل العسكري الأمريكي في الخارج، والثالثة لإثارة تهديداً محلياً مصطنعاً لشرعنه وتبرير التوسع الخارجي غير المسبوق أمام مواطنيها.

ترى الولايات المتحدة في حلفائها المقربين في الخليج بؤرةً لتمويل الإرهاب.

ترى الولايات المتحدة في حلفائها المقربين في الخليج بؤرةً لتمويل الإرهاب، إلى حد أن (واشنطن) وصفت (قطر)، هذه الدولة الخليجية الصغيرة، بأنها بيئة متساهلة مع تمويل الجماعات الإرهابية، وتقول الولايات المتحدة إنها لا تملك أدلة على أن الحكومة القطرية تموّل الجماعات المتطرفة، وتعتقد أن أفراداً في قطر يساهمون على المستوى الشخصي في تمويل هذا التنظيم وغيره من أمثاله، لا بل تعد أن الدولة الخليجية لا تبذل جهوداً كافية لوضع حد لهذه الظاهرة، وفي سبيل التأثير على السياسات القطرية، انتهجت الولايات المتحدة مقاربة العصا والجزرة مع حليفتها القطرية، بحيث انهالت عليها بالثناء على الأنظمة الجديدة التي وضعتها لمكافحة تمويل الإرهاب، فيما عمدت إلى ردعها في السر عن دعم التنظيمات الإرهابية وأحياناً لومها علناً على ذلك، لكن المشكلة الجوهرية هي أن الأجندة الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتعارض أحياناً مع ما تعده قطر مصالحها السياسية الخاصة. فقد اقتضت الاستراتيجية الأمنية لـ(قطر) أن تدعم عدد كبير من التنظيمات الإقليمية والدولية، بهدف ردّ التهديدات عن البلاد. وقد تضمنت هذه الاستراتيجية تقديم المساعدات السخية للمنظمات الإسلامية، بما فيها الإخوان المسلمين وتلك المقاتلة مثل (حماس) وطالبان[4].

أما ما يخص السعودية فقد استلذّت بالزحف السني الأخير الذي قادته (داعش) ضد الحكومة (الشيعية) في العراق على حد تعبيرها.

أما ما يخص السعودية فقد استلذّت بالزحف السني الأخير الذي قادته (داعش) ضد الحكومة (الشيعية) في العراق على حد تعبيرها، وكذلك بالمكاسب التي حققها التنظيم في سورية على حساب الرئيس السوري بشار الأسد[5]، فكثيرةٌ هي الحكومات في المنطقة وخارجها التي تموّل في بعض الأحيان الأحزاب المعادية، من أجل الإسهام في بلوغ أهداف معينة في سياساتها، والأمر ينطبق حتماً على السعودية، إذ اعترف الأمريكان في أكثر من مناسبة أن جُل المساعدات لتنظيم (داعش)، تأتي من السعودية من خلال جمع التبرعات من قبل (رجال اعمال ورجال دين وجمعيات تسمى خيرية)،

(4) Lori Plotkin Boghardt, Qatar and ISIS Funding: The U.S. Approach, Washington Institute, August 2014.

(5) Lori Plotkin Boghardt, Saudi Funding of ISIS, Washington Institute, June 23, 2014.

ولكن المنطق يشير إلى أنه لا يعقل أن تكون السلطات السعودية لا تعلم بكل هذه الحملات والتحويلات المالية الضخمة[6].

(6) Patrick Cockburn, The Rise of Islamic State: Isis and the New Sunni Revolution, Verso, London, 2015.

وقد أكد نائب الرئيس الأمريكي (جو بايدن) هذه الحقيقة في محاضرة له أمام الطلاب في جامعة هارفارد الأمريكية، عندما قال إنَّ تركيا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، عاقدوا العزم على اسقاط (بشار الأسد) وضخ مئات الملايين من الدولارات وعشرات آلاف من أطنان الأسلحة إلى من يقاتل ضد (بشار الأسد)، بما في ذلك جبهة النصرة وتنظيم القاعدة والعناصر المتطرفة من الجهاديين القادمين من أجزاء أخرى من العالم[7].

(7) White House press center, October 4, 2014.

منذ عام 2013 كانت هناك تقارير عديدة تؤكد أن مقاتلي جبهة النصرة يعالجون في مستشفيات فلسطين المحتلة، وقد أعلن رئيس وزراء الكيان الصهيوني (نتنياهو) اثناء زيارته لهؤلاء الجرحى في أوائل عام 2014، كما ذكرت تقارير قوات حفظ السلام الدولية في الجولان المحتل ملاحظاتها للتفاعل الحاصل بين قوات الدفاع الصهيونية ومقاتلي جبهة النصرة على الحدود السورية وفلسطين المحتلة، وفي الوقت ذاته تم العثور على أسلحة صهيونية مع الجماعات المتطرفة في كل من سوريا والعراق، في تشرين ثاني 2014 احتج أفراد الأقلية الدرزية في الجولان ضد دعم المستشفى الصهيوني لمقاتلي جبهة النصرة وتنظيم الدولة الاسلامية[8].

(8) Prof. Tim Anderson, The Relationship between Washington and ISIS: The Evidence, Global Research, March 08, 2015.

ثالثاً: التوظيف الأميركي لداعش

بعد أحداث 11 أيلول 2001 استطاعت الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها في منطقة الشرق الاوسط، من خلال تشكيلها محوراً عالمياً لـ(الحرب على الارهاب)، وأصبح هذا الشعار هو المحور الأول في العلاقات الدولية تحت ضغط الولايات المتحدة، التي شرعنت بذلك احتلالها لأفغانستان والعراق، وفي 24 أيلول من عام 2014 استطاعت الولايات المتحدة إجبار منظمة الأمم المتحدة بإصدار قرار يمهد الطريق لحرب مفتوحة تحت اسم (مكافحة الإرهاب)، وأعدا أن تستمر هذه الحرب لسنوات، هذا القرار الذي بني على دعائم الدعاية ذاتها التي افرزت حملة (الحرب على الارهاب) في عام 2011، وهي اسطورة (العدو الخارجي،

تم العثور على أسلحة صهيونية مع الجماعات المتطرفة في كل من سوريا والعراق.

وتهديد الإرهاب) وهي ذرائع لا نهائية لحشد الرأي العام خلف الاجندة الأميركية ـ الغربية للغزو والحرب الطويلة.

المتتبع لتنظيم (داعش) يجد أن بوصلة هذا التنظيم لم تتجه يوماً إلى الكيان الصهيوني، بل إلى دول المنطقة التي لا تسير بالركب الأميركي.

والمتتبع لتنظيم (داعش) يجد أن بوصلة هذا التنظيم لم تتجه يوماً إلى الكيان الصهيوني، بل إلى دول المنطقة التي لا تسير بالركب الأميركي، فلم يهدد التنظيم يوماً أية دولة من دول الخليج أو الدول غير العربية في المنطقة، التي تتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية من مثل تركيا، بل استطاع هذا التنظيم أن يفرض واقعاً جغرافياً جديداً، يتناغم والواقع التي تريد (إسرائيل) فرضة على المنطقة، وهو تقسيم المقسم على وفق مشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ إن زراعة هذا التنظيم داخل منطقه الشرق الأوسط، سيخلق سبباً للولايات المتحدة لتواجدها وتنفيذ مخططها المعروف بالشرق الأوسط الكبير وحماية حليفتها الكيان الصهيوني، بل انهماك جيرانها بحروب محلية تقودها التيارات المتشددة وحرب عصابات طويلة الأجل بين جيوش المنطقة العربية النظامية، وهذه الجماعات الإرهابية ضمن الفكرة الأميركية الفوضى الخلاقة Creative chaos.

رابعاً: الحملة الجوية الأميركية على داعش... العملية الناعمة

تحدثت الكثير من التقارير عن قيام الطائرات الاميركية والبريطانية بألقاء السلاح إلى مقاتلي تنظيم (داعش)، وقد لاقت هذه التقارير انكاراً على المستوى الرسمي في الغرب، ولكن التاريخ الأميركي يؤكد أن (واشنطن) ممكن أن تؤدي «لعبة مزدوجة» A double game في سياق تعاملها مع الملفات العالمية الساخنة، وهناك مجموعة من المبررات المنطقية لأثبات ذلك، من أهمها أن الولايات المتحدة تريد اسقاط نظام الرئيس بشار الاسد، وتعلن في الوقت نفسه محاربة الجماعات المتطرفة التي تقاتل لأسقاط الرئيس السوري(بشار الاسد)، وأصبحت هذه المطالبات أكثر أهمية في عام 2014، عندما تحول منطق الاستهداف الأمريكي لسورية من (التدخل الإنساني)، إلى تجديد ما جاء به (جورج دبليو بوش) وهو (الحرب على الإرهاب).

وإذا ما اعتقدنا بمبدأ أن الولايات المتحدة الأميركية اليوم تستعمل سياسة (إعادة التوجيه) The Redirection، بهدف الاستفادة من (الدول السنية) في

المنطقة لاحتواء المكاسب الشيعية في العراق الناجمة عن الغزو الأمريكي عام 2003، فأن هذه الدول لا يمكنها تنفيذ تلك السياسة والقيام بإضعاف الجمهورية الإسلامية في ايران وحزب الله والعراق وسوريا والأعداء الرئيسين للكيان الصهيوني، إلا من خلال ذراع قوي تهدد به تلك الدول، وقد وجدت ضالتها في تنظيم (داعش) الذي من الممكن أن يستطيع تنفيذ كل تلك المهمات.

أما وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون فقد ظلت تردد على الدوام، أن الغارات الجوية وحدها التي يشنها الجيش الأميركي وحلفاؤه ضمن التحالف الدولي، لن تتمكن من القضاء على تنظيم (داعش)[9]، وتأتي هذه المسوغات لشرعنه التدخل العسكري البري في كلا الدولتين، ولوضع الرأي العام العالمي أمام وهم مفاده أن هذه الحملة الجوية لن تؤدي إلى نتيجة ما، لم تحصل في إطار استراتيجية أكثر شمولاً تتضمن تدخلاً برياً محمياً بغطاء جوي، وهذا ما تصر عليه (تركيا)، وتؤكد عليه (قطر) و(السعودية)، وهي البلدان الأكثر معرفة وسطوة على تلك المجموعات الإرهابية.

(9) John Kerry, the press center of the Pentagon, 1 November 2014.

وختاماً، يبقى التساؤل الذي يحدد نوايا الولايات المتحدة الحقيقية اتجاه تنظيم (داعش) هو: ماذا لو تم هزيمة هذا التنظيم مقابل خسارة العراق، فالولايات المتحدة تعتقد أن هزيمة التنظيم في العراق، سيفضي إلى المزيد من نفوذ فصائل المقاومة الإسلامية في المشهد العراقي، تلك الفصائل التي ما فتئت بتحقيق الانتصار تلو الآخر، وفعلت ما لم يستطع الجيش العراقي وغارات التحالف فعله، فالولايات المتحدة تعد تلك الفصائل مليشيات مدعومة من الجمهورية الإسلامية في ايران، وهي تملك القدرة اللازمة للتغلب على القطاع الأمني في العراق ما بعد داعش، ما يؤدي إلى تحويل العراق إلى شبيه بـ «حزب الله».

الولايات المتحدة تعتقد أن هزيمة التنظيم في العراق، سيفضي إلى المزيد من نفوذ فصائل المقاومة الإسلامية في المشهد العراقي.

وكما حدث في مؤتمر (يالطا) عام 1945، تجد الولايات المتحدة اليوم نفسها في خضم حرب، حيث يتعين عليها طرح أسئلة صعبة حول كيفية انتهاء الحرب، وسبب خوضها، وهوية حلفائها، وكيف سيتصرف هؤلاء الحلفاء بعد انتهاء الصراع، فترى الولايات المتحدة أنه مع أن المعركة الجارية في العراق تستحق العناء، إلا أنها معقدة وتزداد تعقيداً في ضوء النفوذ الإيراني المكثف.

الاستراتيجية الأميركية.. ولعبة التسليح في العراق

د. محمد منذر جلال*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية القانون والعلوم السياسية ـ الجامعة العراقية

مقدمة

إن التفاعلات الدولية ومتغيراتها، وسلوكيات التعامل وثوابتها، تحدد سمات واستراتيجيات الدول ومواقفها، ولطالما كان العراق جزءاً رئيساً، ومنطقة لا يمكن تجاوزها في الاستراتيجية الأمريكية لما له من دور حيوي، ليس على صعيد المنطقة الاقليمية، بل كون تأثيره يتجاوز ذلك بكثير، والعراق الذي ارتبط باتفاقية تعاون أمني وأطار استراتيجي مع الولايات المتحدة، فرضت محاورها أن تقوم بدورها الفاعل اتجاه أي خطر مشترك قد يهدد أمن وسلامة العراق، ولا سيّما وأن الولايات المتحدة تتحمل العبء الأكبر في مسألة إعادة بناء وتأهيل جيش جديد، يتمتع بكل المواصفات التسليحية الجديدة في بيئة اقليمية ودولية، لازالت تنظر إلى العراق، من منظور دولة مواجهة لا من منظور دولة جوار، وقد كان هذا الأثر واضحاً للغاية في تلك البيئة التي وفرت لتنظيم «داعش» الدعم والمساندة، في حين كان لزاماً عليها أن تتنبه إلى أن الخطر المتنامي في العراق، قد يجبر دولها على تحمل تداعياته المستقبلية.

اولاً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي والانطلاقة الحذرة

تركت الولايات المتحدة العراق بلدا مًؤطر باتفاقية تعاون الاستراتيجي ذا مجالات متعددة، لعل المستوى الأمني والعسكري ذا الحساسية الأكبر، على اعتبار أن هذه الاتفاقية قد أوكلت مهمة المشاركة في الدفاع عن العراق، ضد أي اعتداء داخلي ارهابي يهدد كيان الحكومة وتكوينها البنيوي أو خارجي اقليمي أو دولي.

هذه الاتفاقية لا تخرج عن كونها جزء مهماً لا يتجزأ من نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق.

وهنا لا بد من القول إن هذه الاتفاقية لا تخرج عن كونها جزء مهماً لا يتجزأ من نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، إذ يعد أحد الدول التي نظر إليها في إطار السياسات المستمرة التي توالت على نهجها ادارات متعددة، بثبات إلى حد ملحوظ ودون تغير يذكر منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي وحتى احتلاله، ما خلا حقبة الثمانينيات. لذا عدت السياسة الأمريكية اتجاهه سياسة دولة، لا سياسة إدارة[1]. والمتتبع لاستراتيجيات الإدارات الأمريكية المتعاقبة الجمهورية منها والديمقراطية، منذ ذلك التاريخ يجدها مكملة بعضها للبعض الآخر بهذه الطريقة أو تلك.

(1) زلماي خليل زاد، التقرير الاستراتيجي الصادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات مترجمة العدد (5)، ابو ظبي، دولة الامارات العربية، ط1997،1، ص 26.

إذ اعتمدت استراتيجيات تراوحت ما بين الترويض (الذي ساهمت فيه شركات النفط الأمريكية بشكل ملحوظ في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين)، والكبح والتحجيم (نهاية السبعينيات)، والتوريط بهدف الإنهاك والاستنزاف (في الثمانينيات)، والحصار والاحتواء والعزلة طيلة مرحلة التسعينيات وبدايات الألفية الثانية، ومن ثم الاحتلال وصولاً إلى تأطير العلاقة باتفاقية أمنية وتعاون استراتيجي، وما ستحمله من تداعيات على مستقبل العراق.

يعّد العراق أهم دولة في الرقعة الجيوستراتيجية لمشروع «الشرق الأوسط الكبير، وحجر الاساس لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة.

ويعّد العراق أهم دولة في الرقعة الجيوستراتيجية لمشروع «الشرق الأوسط الكبير، وحجر الاساس لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة كمقدمة للشروع في مشروعهم الأكبر «الامبراطورية الأمريكية»[2].

(2) ريتشارد هاس وميكان اوسوليفان، العسل والنحل.. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة اسماعيل عبد الحكيم، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص51.

إلا أن ذلك تدحضه حقيقة أن ما يسمى بـ«قانون تحرير العراق» الذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي بالأجماع تقريباً، وافق عليه ووقعه رئيس الادارة الديمقراطية الاسبق (بيل كلنتون) في 31 كانون أول 1998[3]

(3) ستيفان هالبر وجونثان كلارك، التفرد الأمريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص193- 205.

وقد كان ذلك القانون ملزماً لها وللإدارة الجمهورية اللاحقة لها، أي إدارة (جورج دبليو بوش) التي استندت إليه في غزوها للعراق، من بين جملة من المبررات لتفسير تدخلها العسكري واحتلاله.

وجاء اختيار (باراك اوباما) الذي سبق له معارضة الحرب على العراق لمتابعتها لتكون أكثر مصداقية لدى الرأي العام الأمريكي والدولي، فهو قد

سندافع عن مصالحنا ومصالح اصدقائنا»، وهي ذات المصالح التي حددت سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة.

وعد بأنهاء الحرب في العراق، وكان هذا الشعار اساسياً في حملته الانتخابية، وكان قد وعد أيضاً بالمضي بنهج جديد مع العالم الإسلامي استناداً إلى المصالح المشتركة، وبدى حريصاً على استبدال «الحرب الاستباقية وايقاع الصدمة وإشاعة الخوف والرعب. . .الخ»، والذي كان سمة خطاب سابقه (بوش)، باللجوء إلى استعمال «القوة اللينة» عبر الوسائل الدبلوماسية ومشاركة الحلفاء والاصدقاء، ولكن خطابه من حيث المضمون بقي مشدداً فيه على قيادة الولايات المتحدة للعالم، ولم يخل من نبرة التهديد المبطن، الذي لا يبدو معه أنه يمكن أن يتورع عن اللجوء لاستعمال القوة المفرطة كما من سبقه[4].

إذ ورد في خطابه نفسه «نقول لجميع الشعوب والحكام الذين يشاهدوننا اليوم. . اعلموا أننا مستعدون لتولي القيادة مجدداً»، وقوله: «سندافع عن مصالحنا ومصالح اصدقائنا»، وهي ذات المصالح التي حددت سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة، منذ أن قررت الانغماس في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية[5].

ليأتي الانسحاب الأمريكي من العراق ليمثل نقطة ضعف لاستراتيجيتها في المنطقة، وعلى أثره خسرت الولايات المتحدة منطقة جيوستراتيجية مهمة لتواجد القوات الأمريكية فيها، وبشكل مباشر، إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة تعد العراق مصلحة استراتيجية عليا.

فالولايات المتحدة كانت قد رسمت لنفسها استراتيجية عسكرية أمنية في منطقة الشرق الأوسط ككل منذ أحداث 11 ايلول، أريد منها ضمان تحقيق الردع ضد أي تهديدات إرهابية أو مخاطر للمصالح الأمنية الأمريكية «العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية».

واذا فشل الردع فأنها تكون مستعدة لتنفيذ رد فعل عسكري فاعل ومؤثر، يقضي على هذه التهديدات الارهابية أو المخاطر، وتشمل المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي الآتي[6]:

1. استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في التمسك بمهام صنع وحفظ وفرض السلم على المستوى العالمي، منفردة أو بالتعاون مع بعض

(4) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية الأمريكية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (47)، يونيو 2011، ص 48. وللمزيد من التفصيل انظر: Harvey C, Mansfield and Delba Winthrop, The university of Chicago press,USA, 2000,p.p 17.

(5) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص 49.

(6) قاسم محمد عبد، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2001، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (25)، 2014، ص 155 ـ 156.

الدول الأخرى ذات الاهتمام، وتقديم الدعم اللازم للدول الصديقة والحليفة في كل انحاء العالم.

2. السيطرة على الصراعات الإقليمية المسلحة، والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وردع أي قوة اقليمية تناهض السياسة الأمريكية بأبعادها المختلفة.

3. توفير أقصى قدر من الحماية والتامين للاقتصاد الوطني، عبر توفير قدر من حرية التجارة الأمريكية مع باقي دول العالم.

4. الحفاظ على أمن وسلامة الكيان الصهيوني وقدراته العسكرية المتفوقة.

5. القدرة على الرد المؤثر في مواجهة أية أحداث تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي أو المحلي، والتهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

هذا التركيز الاستراتيجي والجيوستراتيجي في المنطقة، وقبلها العراق بما يمتلكه من ثروات هائلة، يجعل معه الحديث عن أي انسحاب أمريكي كامل من العراق مجرد وهم، بغض النظر اذا ما كانت الولايات المتحدة قد سحبت قواتها أم أنها أبقت على وجود لها في العراق.

فالولايات المتحدة على وفق استراتيجيتها كان لابد وأن تحتفظ بوجود عسكري، أمني استخباري، مؤثر قد تختلف أشكاله، موظفون مدنيون، شركات أمنية، مدربون، تواجد قوات قرب الحدود، تحالفات سياسية مع قوى محلية، شركات نفط، استثمارات، وجود استخباري، ولكن جميع هذه الأشكال وأن تعددت فأن وظائفها لا تخرج عن نطاق خدمة الوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة.

إلا أن هذا الوجود سيبقى يعاني من مشاكل مستقبلية جمة، يأتي في مقدمتها عدم المساندة الحقيقية المقدمة من الولايات المتحدة للمؤسسة العسكرية العراقية، ومدى جديتها في بناء أجهزة أمنية متطورة بشرياً وتكنلوجياً، في ظل ما متوفر من تحديات إقليمية ودولية محيطة.

انسحاب أمريكي كامل من العراق مجرد وهم، بغض النظر اذا ما كانت الولايات المتحدة قد سحبت قواتها أم أنها أبقت على وجود لها في العراق.

ففي حقيقة الامر، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنحوا أي منحى ممنهج باتخاذ بناء عراق قوي، بل تركت العراق

إن الولايات المتحدة أرادت عراقاً ضعيفاً وغير قادر على النهوض إلا بالكيفية الأمريكية.

يعاني من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية جمة، زادت معها عمليات الفساد المالي والاداري الذي سبب تراجعاً في أداء مختلف مؤسسات الدولة، ما يفسر بشكل جلي جوهر التساؤل المطروح، إن الولايات المتحدة أرادت عراقاً ضعيفاً وغير قادر على النهوض إلا **بالكيفية الأمريكية، بل مستعداً ومهيأ للتعاون مع الحكومة الأمريكية في مواجهة أي أزمة حتى الداخلية منها. ليبقى الفكر الأمريكي مسيطراً على محرك الارادة الذاتية للعراق وموجهاً لسياساتها.**

ومن جانب أخر، فهي قد وقفت موقف متفرج للتدخلات الإقليمية في العراق، إذ انها تتعامل مع هذه القوى الإقليمية على وفق سياسات تحد من تهديد تلك القوى للاستراتيجية الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بل أنها تضعها أيضاً في خدمة مصالحها عبر سياسات الترهيب والترغيب.

ومثل هذا الدور الضاغط الذي تؤديه الولايات المتحدة على هذه القوى الاقليمية، لابد وإن ينعكس على العراق، على اعتبار أن الأمن الوطني العراقي يتأثر سلباً وايجاباً، بما يجري في بيئته المجاورة، ولا سيّما أذا ما تكلمنا عن ارتفاع مستوى الخطر وتمدده إلى الداخل العراقي.

ولعل نشوء وتمدد تنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ داعش» الارهابي، لأفضل مثال على ذلك الأمر، كون العراق قد تأثر بشكل مباشر بتلك البيئة الجديدة والحذرة التي فرضها هذا التنظيم المتطرف، وتداعياتها الجغرافية والديمغرافية والجيوستراتيجية، في ظل غياب أداء فاعل وحقيقي من الشريك الاستراتيجي المفترض للعراق، أي الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: داعش والاستراتيجية الجديدة

إن تقديم حالة من التوصيف التحليلي لتنظيم داعش الارهابي، لا يمكن بمجرد بيان التأثير في العراق فقط، بمعزل عن سورية، التي كانت سبباً في تمدد هذا التنظيم نحو العراق وبشكل رئيس، دون اغفال وجود خلايا نائمة استقبلت هذا التنظيم ووفرت له التغطية الجغرافية، والامتداد المساحي واللوجستي.

وبرغم من تمركزها الحالي داخل سورية والعراق، إلا أن تاريخها يبدأ منذ العام ١٩٩٩ على الأقل، وجذورها تعود إلى الاردن وافغانستان.

فالتنظيم ما هو إلا عبارة عن مجموعة إرهابية صغيرة تطورت باتجاه تنظيم بيروقراطي، يسيطر حالياً على الآلاف الاميال المربعة، ويحاول أن يحكم الملايين من الناس. وفي ورقة تحليلية جديدة صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة يقدم (تشارلز ليستر) الوصف الدقيق لنشوء داعش، حيث يقول «وبرغم من تمركزها الحالي داخل سورية والعراق، إلا أن تاريخها يبدأ منذ العام 1999 على الأقل، وجذورها تعود إلى الاردن وافغانستان، عندما أطلق صراح الأب الروحي للتنظيم، أحمد فاضل نزال الخلايلة (ابو مصعب الزرقاوي) من سجن في الاردن»[7].

(7) Lister, Charles, Syria and Iraq: The future prospects of jihadism, Brookings institution, October 29, 2014. www. brookings. edu.

إذ تطورت الدولة الإسلامية لتصبح كياناً منظماً إلى حد كبير، يركز على اكتساب دخل كافٍ لتمويل مبادرات الحكم على نطاق واسع، ولقد دفع تركيز الدولة الإسلامية على المحافظة على استقلالها المالي مقارنة بنموذج القاعدة التقليدي، القاضي بالاعتماد على مانحين وممولين خارجيين للتنظيم، إلى مرحلة تطوير مصادر دخل متعددة، بما في ذلك النفط والغاز والزراعة والضرائب وعمليات الابتزاز، التي تضم الخطف واستحصال الإتاوات من المواطنين، فضلاً عن غيرها من الأشكال غير المشروعة، وبحلول ايلول/ سبتمبر 2014، أصبحت داعش تجني ما يقرب مليوني دولار يومياً، مما يجعلها أغنى منظمة إرهابية في العالم.

(8) Ibid.

ويرى (ليستر) أن من بين نقاط القوة التي تتمتع بها داعش[8]:

- القدرة على اكتساب إيرادات كبيرة باستمرار من أجل تمويل الحكم بفاعلية، وتوفير الخدمات الادارية والاجتماعية في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم.
- التنقل السريع والقدرة على إعادة نشر العناصر والموارد باستمرار إلى جبهات حديثة النشاط.
- قيادة عليا ذات قدرة هائلة ومسيطر عليها بأحكام، وقيادة عسكرية وبنية تحكم على المستويين المحلي والاقليمي، والجميع مسؤول عن إدارة الحملات العسكرية المحترفة والحفاظ على الزخم.
- الاستعمال الفاعل لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر أيدولوجية الدولة

الإسلامية وأنشطتها وأهدافها، واضفاء الشرعية عليها والتجنيد والحصول على الدعم الدولي.

- بيئة متساهلة تتجسد في حالة الصراع المستمرة وعدم الاستقرار الاجتماعي الكبير في كل من سوريا والعراق.

وقد وجه الرئيس الأمريكي (باراك اوباما)، بالتزامن مع الذكرى الثالثة عشر لهجمات 11 ايلول/ سبتمبر 2001، خطاباً تضمن استراتيجية لمواجهة تنظيم «داعش»، الذي يسيطر على أجزاء كبيرة من شمال العراق وسورية، إذ أكد (اوباما) أن الولايات المتحدة لديها القدرة على إنهاء التهديد، مشدداً على أن بلاده لم تستعمل قوات برية في هذه الحرب، داعياً إلى تكوين تحالف دولي تتمثل خطته في أربعة محاور[9]:

1. القيام بحملة منظمة من الضربات الجوية ضد «داعش»، والتنسيق العسكري مع الحكومة العراقية لضرب أهداف للتنظيم، وتوسيع الضربات الجوية ضده لتشمل سوريا.

2. أرسال عسكريين إضافيين للعراق، لن يشاركوا في أي مهمة قتالية برية، ولكن وجودهم فقط لمساندة القوات العراقية وقوات حرس الحدود الكردية في مجالات التدريب والتخابر والعتاد، ثم دعم جهود العراق لتشكيل حرس وطني لمساعدة وتأمين تحريرها من سيطرة داعش.

3. منع مصادر تمويل «داعش» وتحسين الاستخبارات وتعزيز الدفاعات، والتصدي لعقيدة داعش المشوهة وضبط تدفق المقاتلين الأجانب إلى الشرق الأوسط ومنه.

4. توفير مساعدات إنسانية للمدنيين الابرياء الذين شردهم (داعش).

وفي إطار تسويق هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة عالمياً، سارع رئيس جهاز المخابرات البريطانية الحالي (سير جون سوز)، على تحميل الغرب مسؤولية ظهور تنظيم داعش، لأنه أساء تقدير مخاطر الربيع العربي، وتجاهل تداعيات الصراع السوري، والطريقة التي تعامل بها الغرب مع الحروب الاهلية في دول أخرى، والتي تسببت بإشعال أزمات حقيقية فيها، معتبراً أن الغرب لابد وأن يأخذ دوره سريعاً في مواجهة خطر «داعش»[10].

(9) محمد حسن عامر، استراتيجية مواجهة داعش: اربعة محاور ابرزها توسيع الغارات لتشمل سوريا، جريدة الوطن المصرية الالكترونية، 12 سبتمبر، 2014 www.elwatannews.comÀ تاريخ الزيارة الالكترونية [10-2-2015].

(10) عبد الغفار الديواني، الدور والاشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، 5 فبراير 2015، www.acrseg.org. تاريخ الزيارة الالكترونية [9-2-2015].

أن ما تقوم به أمريكا في العراق اتجاه داعش لا يعبر عن رؤية استراتيجية، بل رؤية غير واضحة.

وبالرغم من تأكيد هذه الاستراتيجية على مواجهة التحديات المتجددة، إلا أنها لا تحتوي على تغير جذري، وتعتمد استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي لعام 2015، كما اوضحتها مستشارة الأمن القومي الأمريكي (سوزان رايس)، في خطاب لها في واشنطن على تعزيز أساس القوه الأمريكية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإبقاء القيادة الأمريكية.

وعرضت الإدارة الأمريكية في وثيقة ضخمة أولويات (واشنطن) من النزاعات المسلحة إلى الأمن الفضائي، مروراً بكل التحديات التي يواجها العالم، مع الاعتراف بأن استراتيجية الأمن القومي الذي لا تستند فقط على القوة العسكرية، وستعمل الادارة الأمريكية على مدى السنتين المقبلتين المتبقيتين من ولاية اوباما الثانية، على الحد من قدرات داعش ومواجهة ما وصفته بعدوان روسيا في اوكرانيا، وهي بالمحصلة لا تنم عن أي تغير جذري.

ولم تلق الاستراتيجية «الصبر الاستراتيجي» تلك كما وصفتها الادارة الأمريكية قبولاً لدى الجمهوريين، إذ قال السيناتور (ليندسي غراهام) «إن أضافة المزيد من الصبر على سياسة اوباما الخارجية لن يؤدي إلا إلى إطالة فشل هذه السياسة»[11].

وهو ما يجعل المزيد من الأمريكيين ينظرون إلى سياسة (اوباما) بمزيد من الضبابية، ولن تؤدي إلا إلى تشتيت الهدف الرئيس وهو القضاء على الارهاب، وإلى هذا أيضاً يذهب السيناتور (جون ماكين) إلى «أن ما تقوم به أمريكا في العراق اتجاه داعش لا يعبر عن رؤية استراتيجية، بل رؤية غير واضحة بإزاء ما يعده أمنا قومياً أمريكياً وليس مسألة عراقية داخلية»[12].

وفي حقيقة الأمر إذا ما أردنا ان نضع هذه الاستراتيجية الجديدة نحو منطلق الوقائع الفعلية على الارض، فأننا سنتوجه، إلى أن لتمدد (داعش) في العراق اسباباً داخلية عديدة، تظهر حالة الارتباك لمن وضعوا استراتيجية المواجهة في العراق، ولا سيّما الجانب الأمريكي على اعتبار أنهم قد تجاوزوا جملة من الأزمات، التي انتجت لنا هذا التطرف، والتي ترتبط بالعراق أكثر من ما ترتبط بقدرات التنظيم المتطرف، الذي وعلى سبيل المثال لا يجد له حاضنه شعبية في المناطق التي يسيطر عليها داخل سورية، على العكس تماماً مما يحدث في العراق، حيث تسبق سيطرته على أية

(11) كمال الدين اوجاني، الاستراتيجية الحذرة للولايات المتحدة الأمريكية، مركز دراسات آسيا الغربية، الجامعة الوطنية الماليزية، سلسلة بحوث شؤون دولية، العدد (87)، كانون الثاني 2015، ص 27.

(12) كمال حبيب، دقت طبول الحرب: العالم في مواجهة توحش داعش... قراءة في مواقف القوى الدولية والاقليمية، المركز العربي للدراسات والبحوث، Arab center for research of studies.comÀ تقرير الكتروني منشور في 14 سبتمبر 2014. تاريخ الزيارة الالكترونية [9-2-2015].

منطقة حركة نزوح هائلة للسكان. على حين نرى في الحالة العراقية حواضن بيئة متهيئة استقبلت (داعش)، وأسست جملة من الأطر التنظيمية لحركة هذا التنظيم الارهابي المتطرف.

ولعل في مقدمة تلك الأسباب، وجود خلل في النظام السياسي مثلته جملة من الأزمات السياسية المتتابعة من ناحية، ومن ناحية أخرى يتبين وجود ثغرات جدية في بناء القوى الأمنية في الدولة، وأن الاتفاق العسكري العراقي على بناء قدرات اليد الضاربة للدولة، لم يؤد إلى نتائج كافية لدرء خطر الارهاب، من الناحيتين المسلكية والنفسية لرجال الأمن، كما بات واضحاً في الاحداث الأمنية التي رافقت اجتياح مسلحو (داعش) الارهابي لمحافظة نينوى، على الرغم من تواجد عشرات الآلاف من قوات الأمن العراقية في هذه المحافظة، وتزداد الريبة أكثر اذا ما علمنا أن الانفاق العسكري العراقي بين عامي (2004 ـ 2012) فاق (37) مليار دولار[13].

لم تظهر الادارة الأمريكية الجدية المطلوبة والمفترضة لكل الخطط التي قدمت للمرحلة الرابعة للحرب، وهي التسمية التي اطلقت على مرحلة إعادة بناء قدرات الدولة العراقية، بعد انتهاء المراحل الثلاث الأولى التي اشتملت على تفاصيل الاعمال الحربية وتفكيك النظام.

وإن صح التعبير، فقد ترك العراقيون يبدأون من الصفر في المجال الأمني، على الرغم من الحديث عن المساعدات الأمريكية في التدريب والتسليح وبناء الاجهزة، بعد أن غير (دونالد رامسفيلد) خطة الـ (400) مليار دولار، لإعادة بناء العراق، واستعاضه عنها بـ «تسهيل جهود العراقيين الهادفة إلى بسط الامن في بلادهم، وإعادة أعمارها باستعمال عائدات صادراتهم من النفط»[14].

وقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالف دولي من أجل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، التي أعلنها الرئيس الأمريكي (اوباما) لمواجهة داعش، وهنا يبرز تساؤل مهم حول الجدوى من هذه التحالفات، ومدى قدرتها على أن تنتج نتائج عملية يمكن أن تصب في مصلحة العراق، وكذلك سورية أذا ما أخذنا بالحسبان أن عمليات المعالجة على وفق ما مطروح في اجندة التحالف الدولي، فأن العراق وسورية اصبحت ساحة مواجهة واحدة، وأن القضاء على داعش والبدء بتقويض واضعاف امكانياته، لابد أن تشمل

(13) تقرير منشور في موقع الميادين الالكتروني، التقرير من الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي عن «التسلح ونزع السلاح والامن الدولي لعام 2013»، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
www. almayadeen. net 14، كانون الاول 2014، تاريخ الزيارة الالكترونية [10-2-2015].

(14) ابراهيم غرايبة، عرض لكتاب (كوبرا 2 الحرب الخفية لغزو العراق واحتلاله)، موقع الجزيرة الالكتروني، 27مارس، 2007 www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة الالكتروني [12-2-2015].

الساحة نفسها، ولا سيّما إذا ما تكلمنا عن الجدوى المفترضة للعمليات العسكرية الجوية.

إن المتعمق في البعد الاستراتيجي من وراء هذه الخطوة يخرج بجملة استنتاجات مهمة[15]:

1. هنالك تناقض واضح وبشدة في الادوار من حيث طبيعة التحالف الدولي والاقليمي لمواجهة الإرهاب المتمثل بداعش وجبهة النصرة، إذ إن بعض هذه الدول كانت هي المسبب الرئيس، وبشكل مباشر في دعم هذه التنظيمات المتطرفة، وافساح المجال الكافي لها لتصبح قوة في المنطقة.

2. تأثير الأزمة في سورية ووصول امتداداتها إلى العراق، وما أنتجته هذه التداعيات من تعميق في الأزمة ونمو لهذه الحركات المتشددة، والضغط الكبير الذي كان يمارسه افراد داعش على أهالي المناطق التي احتلوها وبقوة، من أجل تشكيل جماعات مسلحة مسانده لها.

3. إن ما فرضه الواقع العملي على الأرض للاستراتيجية الأمريكية من خلال أسلوب القصف الجوي لمواقع داعش في العراق وسورية، لم يؤثر في تمدد داعش، وكل النجاحات المتحققة على الأرض، تنسب إلى الجيش العراقي وتشكيلات الحشد الشعبي في صد عمليات التمدد لهذا التنظيم[16].

(15) فلاح علي، استراتيجية أمريكا لمواجهة داعش ما بين غموض الاهداف والادوار والبحث عن المصالح، موقع الحوار المتمدن الالكتروني، العدد (4601)، 14-10-2014، www.ahewar.org/debat/show/437149، تاريخ الزيارة الالكترونية [10-2-2015].

(16) وطن الدبور، وول ستريت: اشهر من الضربات الجوية.. فشلت في ابطاء تقدم داعش في سوريا، موقع وطن الالكتروني، 15 كانون الثاني 2015/reports/4016، www.watam.coml، تاريخ الزيارة الالكترونية [4-2-2015].

وما سوغ حالة التحرك السريع للولايات المتحدة الأمريكية ضد «داعش» هو؟.

القضية الأولى: وصول داعش لحدود اقليم كردستان ما مثل تهديداً واضحاً للمصالح والمنجزات الأمريكية في منطقة الإقليم.

القضية الثانية: أن قيام داعش في سورية بقطع رؤوس رهينتين امريكيتين، إذ طالب الكثير من الأمريكيين اوباما بالثأر ممن تسبب بهذه الواقعة، فضلاً عن التخوف من رجوع العديد من المقاتلين الذين يحملون الجنسية الأمريكية إلى الولايات المتحدة، واحتمال قيامهم بعمليات إرهابية ضد المدنيين

كل النجاحات المتحققة على الأرض، تنسب إلى الجيش العراقي وتشكيلات الحشد الشعبي في صد عمليات التمدد لهذا التنظيم.

فعدد المقاتلين من دول غربية قد تجاوز الـ (2000) مقاتل، وأن عدد الأمريكيين المنخرطين في صفوف «داعش» الإرهابي قارب الـ (200) مقاتل، بحسب احصاءات أمريكية[17].

(17) Wright, Robin, The war against ISIS, by the numbers, The wall street journal, Washington wire, Dec 30 2014, Blogs.wsj. com تاريخ الزيارة الالكترونية [14-2-2015].

القضية الثالثة: لقد أظهرت أحداث الأزمة العراقية ومن قبلها السورية واللبنانية، وجود حالة من الصراع الجيوسياسي المحتدم في منطقة الشرق الاوسط، ما بين أطراف دولية هي روسيا والصين من جانب، وبعض الدول والولايات المتحدة من جانب أخر، فضلاً عن القوى الإقليمية التي تعد جزءاً من حالة الصراع تلك، فهذه الدول لا تزال تسعى لتثبيت ادوارها كمحاور لها اهميتها في هذه البيئة الجغرافية المعقدة بنيوياً وتكوينياً، كالجمهورية الإسلامية في ايران وتركيا والسعودية والادوار الأخيرة المدعومة لـ(قطر).

ومن هنا فإن كل علامات الاستفهام توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول خدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة على حساب الاستثمار السياسي لقضية «داعش»، ما ينتج نوع من الضبابية حول مفارقات التصرفات الأمريكية بين هذا الموقف أو ذاك.

أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول خدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة على حساب الاستثمار السياسي لقضية «داعش».

إلا أن أكثر ما يثار من تساؤل بهذا الخصوص لماذا تتأخر الولايات المتحدة بتسليح الجيش العراقي، إذا كانت تضع مجمل المراهنات عليه؟ وهل أن صفقة التسليح ترتبط بجملة القضايا السابقة، أي أن مواجهة داعش سوف تضيف العراق إلى خانة الاستثمار السياسي لتحقيق جملة من الغايات؟.

ثالثاً: قضية التسليح ومراهنة العودة

مما لاشك فيه أن حجم التحديات الهائلة والمستمرة التي واجهها العراق، في ظل ما مر به من حروب وأزمات وتداعياتها من جهة، ومن جهة أخرى بيئة اقليمية تشكل تحدياً عسكرياً مستمراً للعراق، كان لزاماً معه أن يتوافر على قدرة عسكرية يستطيع معها مواجهة هذه التحديات.

وقد تبلورت هذه التحديات بشكل فاعل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وما فرضه على العراق بهذا الخصوص تحديداً، من إعادة هيكلة لمؤسسته العسكرية والأمنية، جعل معه الجميع يرى أن الجيش العراقي أريد

بناؤه من جديد بحسب مقاسات أمريكية تسليحية وعقائدية، وبحيث لن يعود: يشكل أي خطر مستقبلي على المصالح الأمريكية، أو أن يهدد مستقبل الكيان الصهيوني وطموحاته في المنطقة، وهذا بالطبع يستدعي التحكم بنوعية الاسلحة التي يمتلكها وقدراته القتالية، وترسيخ الإطار الجديد للعمل العسكري على وفق «العقيدة والقيم الأمريكية»[18].

وهو ما اتضح في المدة الأخيرة ولا سيّما في تصديه لمقاتلة ارهاب داعش على الارض العراقية، أثبت عكس ذلك ودلل على هشاشة البنية التسليحية والقتالية لهذا الجيش[19].

فالمتتبع للعقيدة العسكرية التي ينتهجها الجيش العراقي، لا يمكن أن يتعدى برأيه في أن تكون عقيدة (دفاعية بحتة)، أو كما يسميها المختصون بالشأن العسكري العراقي بعقيدة (مكافحة ارهاب)، قبل أن تكون هجومية أو حتى دفاعية، والعقيدة هنا هي أسلوب ونهج، فضلاً عن نوعية تسليح وقدرة على الاداء والتحرك الفعلي بموجب هذا التسليح.

ومن الواضح جداً أن الادارة الأمريكية التي انتهجت منهج تسليح العراق بأسلحة دفاعية متوسطة التطوير، كان يراد بها تحقيق غاية الدفاع ومكافحة الإرهاب فقط، دون الولوج باتجاه تحقيق أي رد فعل هجومي في ما لو تعرضت وحدات الجيش العراقي إلى هجوم مباشر وكثيف ومستمر يقتضي معه التقدم باتجاه العدو، واجلائه نحو مساحات قد تعرض إليها سابقاً أو قد احتلها، مثل ما حصل مع الكيفية الادائية التي تواجه بها داعش وحدات الجيش العراقي، والولايات المتحدة بهذا النهج تسعى نحو تحقيق مأرب سياسية، وذلك بالضغط على الحكومات العراقية وابتزازها سياسياً، لتنفيذ أجندات أمريكية خالصة أو مطالب ومصالح اقليمية لأدواتها في المنطقة.

فالمتتبع للعقيدة العسكرية التي ينتهجها الجيش العراقي، لا يمكن أن يتعدى برأيه في أن تكون عقيدة (دفاعية بحتة).

وبهذا الصدد أيضاً لا بد من الاشارة إلى أن الولايات المتحدة قد امتنعت عن تسليم الجيش العراقي طائرات F16، وكذلك طائرات الاباتشي التي كان الجيش العراقي بأمس الحاجة إليها في قتاله مع داعش على الأراضي العراقية، لدعم القوات البرية المقاتلة على الارض، هذا على الرغم من أن الحكومة العراقية قد دفعت الاثمان الأولى من هذه الطائرات، والحجة التي

(18) بهيج سكاكيني، ركائز الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة واستهداف الجيوش العربية (الحلقة الثالثة) من ضمن سلسلة مقالات صوت اليسار العراقي، 31-10-2014 Saotaliassar.org تاريخ الزيارة الالكترونية [4-2-2015].

(19) تقرير منشور الكترونياً، تعليق حرب اوياما: متاعب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، صحيفة الشعب اليومية اون لاين، 19-9-2014، Arabic.people.com.cnÀ تاريخ الزيارة الالكترونية [5-2-2015].

قدمتها الادارة الأمريكية لذلك هو عدم دفع الحكومة العراقية لمصاريف صيانة هذه الطائرات التي لم تستعمل بعد، أو عدم تأهيل القاعدة الجوية التي تتواجد عليها تلك الطائرات، وبهذا تخلت الولايات المتحدة عن توفير أحد أهم ادوات المعركة الذي وعدت الحكومة العراقية به.

الحاجة الماسة لسلاح الجو في مقاتلة (داعش)، هي التي دفعت حكومة (نوري المالكي) آنذاك من التوجه اضطراراً إلى روسيا، وعقد اتفاقية تسليح بقيمة اربعة مليار دولار.

والحاجة الماسة لسلاح الجو في مقاتلة (داعش)، هي التي دفعت حكومة (نوري المالكي) آنذاك من التوجه اضطراراً إلى روسيا، وعقد اتفاقية تسليح بقيمة اربعة مليار دولار، ثم الصفقة التشيكية بقيمة مليار دولار، وقد أمنت روسيا طائرات السوخوي وطائرات M35 المقاتلة والذخيرة في غضون ايام قليلة للجيش العراقي، وتم استعمالها مباشرة في العمليات القتالية.

إن الولايات المتحدة أرادت أن تبقي تسليح الجيش العراقي مرهوناً بتوقيع اتفاقية أمنية مع العراق، تبقي على أثرها وحدات من القوات الأمريكية على الأراضي العراقية، مع ضمانة عدم محاكمة أي من الجنود الأمريكيون على أرض العراق في حالة ارتكابهم أي جريمة ضد العراقيين، بمعنى أن يكون لديهم الحصانة القانونية.

ومن خلال تلك الوقائع الميدانية المختلفة هنا وهناك، يتبين أن الولايات المتحدة لا تريد القضاء على تنظيم داعش على الأقل في المرحلة الحالية، لأنها مازالت تستطيع استثماره كأداة لخدمة مصالحها واستراتيجيتها الاقليمية، وبالتالي فهي تسعى الآن إلى تحجيم هذا التنظيم الارهابي، وحصر نفوذه في مناطق جغرافية محددة، لتحقيق أهداف جيوسياسية لاحقة، ولا سيّما بعد إعلانها استراتيجية طويلة الأمد للقضاء على داعش[20]. فضلاً عن ذلك أيضاً أن عدم تسليح الجيش العراقي وابقاءه بحاجة إلى الدعم الأمريكي للقيام بمهمات معينة، كان يهدف إلى إعطاء الجيش الأمريكي الفرصة للعودة إلى العراق، تحت ذرائع متعددة منها حماية المواطنين الأمريكيين في العراق، وحماية السفارة وطاقم الدبلوماسيين الأمريكيين وعوائلهم، فقد أبقت الولايات المتحدة على سفارتها في بغداد، وهي أكبر سفارة في العالم قاطبة، حيث يبلغ الطاقم الدبلوماسي فيها (1600) دبلوماسي، وهنالك ما يقارب من (16) ألف أمريكي على الأراضي العراقية من رجال أعمال ومتعهدين ورجال أمن[21].

(20) كريج وايتلوك وكارين دي يونج، (تقرير)، التغيير الحكومي لن يغير الاستراتيجية الأمريكية نحو العراق، تقرير منشور في موقع المسلة الالكتروني ومقتبس نصاً عن الواشنطن بوست، 17 -8-2014، تاريخ الزيارة الالكترونية [4-2-2015].

(21) بهيج سكاكيني، ركائز الاستراتيجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره.

والإدارة الأمريكية تقوم بالالتفاف على الكونغرس الأمريكي الذي من الممكن أن يقف ضد الإدارة في العودة إلى العراق، فمثلاً عندما قام اوباما بأرسال أول دفعة من الجيش الأمريكي، وهو ما يقارب من(700) جندي، قيل أن ذلك ضرورياً لمنع سيطرة داعش على أحد السدود العراقية (سد الموصل)، والذي من الممكن أن يعد تفجيره من قبل الارهابيين خطراً على حياة الدبلوماسيين في السفارة في بغداد، تبعه إرسال (1400) عنصر ما بين مستشارين عسكريين وما بين جنود من قوات المارينز الأمريكي إلى قاعدة عين الاسد في محافظة الأنبار، ومن المتوقع أن تتوالى التعزيزات الأمريكية بأرسال المزيد من الجنود في المناطق التي تعدها الولايات المتحدة بحسب تصورها مراكز خطرة لإرهاب داعش، ومن الممكن أن تؤثر على منجزاتها في العراق.

فضلاً عن هذا النهج الأمريكي المتبع في التلاعب بقضية تسليح العراق، فإن قضية التسليح تلك قد سخرت أيضاً لأثارة مخاوف حلفائها في المنطقة، ولعل في مقدمتهم الكيان الصهيوني، الذي مثل بنفسه جهة ضغط مباشرة بالضد من عمليات التسليح، فبمجرد الإعلان عن صفقة التسليح الأمريكية المراد توريدها إلى العراق، سارع رئيس شعبة العمليات السابق في الجيش الصهيوني (يعقوب عايش) إلى زيارة الجنرال (ديفيد بترايوس) رئيس وكالة الاستخبارات المركزية في 21 اكتوبر 2014، حيث كان اللقاء جزء من سلسلة لقاءات شرعت بها الادارة الصهيونية في نطاق حملتها «أوقفوا تقديم السلاح للعراق المتحالف مع ايران وسوريا، حتى لا تواجهوا ظاهرة عبد الناصر والسلاح الروسي وصفقة الاسلحة التشيكية 1955».

أن المتتابع لردود الافعال الصهيونية اتجاه صفقة الاسلحة الأمريكية للعراق، والتي قدرت قرابة (15) مليار دولار وتشمل[22]: صفقة تسليم دبابات أبرامز (MIAI)، صفقة تسليم صواريخ هلفاير (ارض ـ جو)، صفقة تسليم طائرات نقل عسكرية (اس ـ 130)، صفقة بيع (24) طائرة بيجكرافت (BEECHCRAFT T-6 TEXAN)، صفقة بيع (200) مدرعة (AMHAMVEE)، صفقة شراء طائرات مقاتلة من طراز F16)، صفقة بيع طائرات هجومية (AT-6C فكسان).

(22) بثينة شتيوي، أبرز صفقات التسلح الأمريكي للعراق، موقع ساس بوست الالكتروني، 27 ديسمبر 2014، www.sasaspot.com، تاريخ الزيارة الالكترونية [9-2-2014].

يدرك أن الكيان الصهيوني الذي لم يعارض صفقات أبرمتها السعودية

أن الكيان الصهيوني الذي لم يعارض صفقات أبرمتها السعودية والكويت والامارات بأكثر من (100) مليار دولار.

والكويت والامارات بأكثر من (100) مليار دولار، منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يثير ضجة الآن بالنسبة إلى صفقات التسلح مع العراق.

وهذا التحرك تشارك فيه القيادات السياسية والأمنية، وتوظف في إطاره جماعات الضغط الصهيوني من أجل قرع اجراس الخطر من قضية إعادة تسليح الجيش العراقي، وهذه المرة بأسلحة أمريكية. والتي أوعزت بسببها الادارة الصهيونية لمؤسساتها العسكرية المختلفة بدراسة خيارات المواجهة النوعية فيما لو تمت الصفقة واستحوذ العراق فعلياً على هذه الاسلحة، كيف ستكون الخيارات عندئذ كما يوضحها (مايكل بيك)، المتخصص بشؤون الجماعات المسلحة، بل أن الأمر وصل بها إلى رسم سيناريوهات المواجهة التي تمتد من أعلى مستوى تطوراً، وهي (الصواريخ الهجومية) وصولاً إلى مستوى العربات العسكرية الصغيرة التي تحمل معها رشاشات آلية. ما يظهر حجم المخاوف الكبيرة باتجاه هذه الخطوة[23].

(23) Micheal Peak, Five Israeli weapons of war ISIS should fear, The national interest, September 23, 2014, Nationalinterest.org / icheal Peak, Five Israeli weapons of war ISIS should fear, The national interest, September 23, 2014, Nationalinterest.org

هذه الحملة قد استندت على تحذير الولايات المتحدة من مغبة العواقب الوخيمة لتسليح العراق، كون العراق من المنظور الاستراتيجي الصهيوني هو دولة مواجهة وحليفة لإيران، ويشكل عمق استراتيجي لسورية ولحزب الله، والتي من الممكن على أثرها وصول مثل هذه الاسلحة إلى مقاتليهم المتمركزين سواء في سورية أو لبنان، مستشهدين بذلك بأعداد الجماعات المسلحة التي وفدت من العراق وقاتلت بجانب النظام السوري ومقاتلي حزب الله في سوريا.

وفي لقاء ثانٍ أيضاً تحرك الجنرال (أفيف كخفي) رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، بالضغط على بترايوس، كون الصهاينة يعرفونه من أكبر وأهم القيادات العسكرية والاستراتيجية الأمريكية ألماماً بالوضع العراقي، فلقد كان قريباً من الساحة العراقية عندما تولى قيادة المنطقة المركزية، ولم يكن الأمر يستحق عناء كبير لأقناعه بأن صفقة الاسلحة الأمريكية لها تداعيات سلبية على أمن الكيان الصهيوني، على ضوء معطيات وتطورات توافرت بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، في تشرين ثاني/ نوفمبر 2011[24]

(24) مركز الناطور، المصدر السابق.

1. إن العراق كان قد بدء بأعاده ترسانته الحربية بالاعتماد على مناشيء

جديدة، يتم دراستها كخيارات تسليحية مستقبلية صينية روسية إيرانية فرنسية.

2. مخاوف من انتقال سلاح متطور سواء روسي أو أمريكي إلى ايران.

3. إن العراق الذي عملت الولايات المتحدة بعد غزوه في عام 2003، على اخراجه من ساحة الصراع ضد الكيان الصهيوني وتحييد دوره لعقود قد يعود في أية لحظة في ظل سيناريوهات قادمة ومحتملة:

- اذا ما هوجمت الجمهورية الإسلامية من قبل الكيان الصهيوني، فأن العراق سيقف إلى جانب الجمهورية الإسلامية ولن يسمح لطائرات صهيونية أو أمريكية بعبور مجاله الجوي في انطلاقها لمهاجمة المراكز النووية الايرانية.
- العراق ربما يسمح لقوات ايرانية بدخول أراضيه في الجنوب لمهاجمة أهداف أمريكية وغربية في السعودية والكويت.

وعن تلك المعارضة التي سوف تبديها الولايات المتحدة حول صفقة الاسلحة الروسية، ومحاولة ثنيها عن تنفيذ مسارها، فقط أبدى بترايوس أسفه لإقدام العراق على هذه الخطوة، مع أن الولايات المتحدة أبرمت عقوداً مع العراق، مبيناً أن مثل هذه الصفقات تتطلب اجراءات، ومنها موافقة (الكونغرس) مما يعيق أو يؤخر إنجاز هذه الصفقات.

الولايات المتحدة لن تسمح لقوة دولية مثل روسيا أن تنتزع منها مكاسب الحرب الأمريكية ضد العراق.

وهو بذلك حاول أن يوجه رسالة طمأنة إلى الجانب الصهيوني، بأن الولايات المتحدة لن تسمح لقوة دولية مثل روسيا أن تنتزع منها مكاسب الحرب الأمريكية ضد العراق، وفي هذه المحادثة تم كشف النقاب عن تحركات ستقوم بها الولايات المتحدة ودول اقليمية حليفة لها من أجل عرقلة واحباط هذه الصفقة مثل[25]:

(25) المصدر السابق.

1. أن الادارة الأمريكية الحالية أو القادمة ستجد صعوبة في تنفيذ الصفقات المبرمة مع العراق بعد الصفقة الروسية، وأن المعارضين داخل الكونغرس يشكلون أغلبية ستصوت ضد أي طلب تقوم به الادارة الأمريكية بشأن أمداد العراق بالسلاح.

2. أن هناك قوى أخرى مؤثرة تعترض على تسليح العراق، حتى لا يمتلك القوة التي قد تدفعه إلى القيام بمغامرات كما حدث في السابق.

3. كشف عن أن عدة قوى اقليمية اتصلت بالولايات المتحدة في نطاق التشاور، بمواجهة هذه الخطوة العراقية من بينها، المملكة العربية السعودية، التي كانت أداة ضغط لتحييد صفقات الاسلحة الأمريكية العراقية.

والى ذلك ذهبت تركيا ايضاً، إذ اتصل الرئيس التركي (أردوغان) بالرئيس الأمريكي ليعبر له عن قلقه من الموقف الروسي، بتزويد العراق بأسلحة متطورة غير مستبعد استعمال هذا السلاح ضد تركيا في المستقبل.

وكما هو مبين فأن الولايات المتحدة تحاول خلط الاوراق الدولية والاقليمية بصفقة الاسلحة مع العراق، فهي بالإضافة من كونها تحاول استغلال هذه القضية لتحقيق مأرب سياسية، لعل في مقدمتها المطلب الأكثر ضرورة، إلا وهو عودة القوات الأمريكية للأراضي العراقية، وثانيها التخوف من عودة المصالح الضخمة لروسيا مع العراق، ولا سيّما وأن روسيا اليوم تمثل محوراً واضحاً مع كل من دمشق وطهران يقف بوجه الطموحات الأمريكية المرسومة تجاه العراق والمنطقة كلها.

وختاماً، إن الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمت لنفسها استراتيجية ثابتة في المنطقة لا يمكن تغييرها، وأن حالة المراوغة والتغييب هي جزء لا يتجزأ من فرضية تجديد تطبيق هذه الاستراتيجية في العراق.

لقد مثلت ظاهرة تنظيم (داعش) فرصة من جديد للولايات المتحدة لاختبار قوتها الرادعة في المنطقة، عبر إعادة تشكيل تحالف دولي من جديد يتناغم وطروحاتها من جانب، ومن جانب أخر ترهيباً واضحاً لتلك القوى الإقليمية التي إعادت لتؤدي دورها من جديد في الساحة العراقية، وتحديداً في مجال تقديم السلاح للعراق من أجل مواجهة ارهاب «داعش». والذي تحاول أن تجعله عنصراً ضاغطاً على العراق لوجوب الحاجة للتواجد الأمريكي **أولاً**، ومن ثم لتعيد رسم الخطوط الحمراء وتطيل اتجاهاتها نحو الدول الاقليمية، التي سارعت نحو مساعدة العراق وتقديم الدعم التسليحي له كروسيا والجمهورية الإسلامية في ايران **ثانياً**. وكنتيجة فإن البحث قد خرج بجملة توصيات:

1 ـ إن حكومة الدكتور (حيدر العبادي) سوف تواجه تحدياً كبيراً سيتمثل بالضغط الأمريكي الهائل باتجاه عودة القوات الأمريكية من جديد للعراق، من خلال التذرع الذي ستكون واجهته (قوات برية لغرض تحقيق الحسم).

2 ـ إن الحكومة العراقية لابد أن تستمر بقضية دراسة استيراد السلاح من مناشئ أخرى، دون الاعتماد على الجانب الأمريكي فقط.

3 ـ إن أسلوب المراوغة وعدم الجدية في حسم المعارك مع تنظيم داعش هنا أو هناك، يحمل دلالات المأرب السياسية والعسكرية التي تحاول الولايات المتحدة من تحقيقها في العراق.

4 ـ إن مواجهة تنظيم متطرف ومتنامي على غرار «داعش»، لا يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة بصورة منفردة حتى لو تكلمنا عن قابليات متطورة لجيشها، بل لابد من الاعتماد على حالة التأهيل والتطوير للقوات المحلية العراقية، وهي قد مضت باتجاه هذا الجانب عبر تدريبها الحالي لـ(9) ألوية، ومستفيدة من تجربة الحشد الشعبي في مواجهة تشكيلات مسلحة تقاتل بأساليب نوعية متجددة، وما حققه من انتصارات باهرة بهذا الشأن.

5 ـ ضرورة تقديم نوعية السلاح الهجومي والفاعل للقوات العراقية، كونه الوسيلة الأبرز لصد تنظيم داعش وشاكلته من التنظيمات المتطرفة، على الرغم من أن هذه القضية سوف تبقى غير متاحة حالياً، وتوفيرها للعراق سيكون تحت اشراف القوات الأمريكية

6 ـ ضرورة اشراك الولايات المتحدة لكل من سورية والجمهورية الإسلامية في ايران، وكذلك روسيا في مسألة محاربة الارهاب، كون هذه الدول ترتبط ارتباط مباشر بهذه القضية، ولا يمكن الاستمرار على نفس النهج السابق في استبعادها.

الحشد الشعبي في المنظور الأميركي

كرار أنور ناصر*
باحث واكاديمي من العراق

* باحث في مركز حمورابي يُحضَر الدكتوراه في العلاقات الدولية.

مقدمة

لم يكن بروز قوات الحشد الشعبي على صعيد المؤسسة العسكرية في العراق فجائياً، وإنما جاء نتيجة للأوضاع التي مر بها العراق بعد أحداث الموصل، لتعزيز جهود القوات الأمنية العراقية في القضاء على تنظيم «داعش». ففي أوائل كانون الثاني 2014 تمكنت جماعات مسلحة تنتمي إلى تنظيم «داعش» من السيطرة على مدينة الفلوجة والرمادي، وكذلك السيطرة على الكرمة وأجزاء من حديثة، وجرف الصخر، وعنه، والقائم، والعديد من المناطق الصغيرة في محافظة الأنبار. وبينما بدء الجيش العراقي يشن هجوماً واسعا ضد مقاتلي «داعش» في الأنبار، بهدف إرجاع المحافظة تحت السيطرة الحكومية، أخذ تنظيم «داعش» في مطلع حزيران بإنعاش خلاياه النائمة للتقدم نحو المناطق الوسطى والشمالية من العراق، ليتمكن في يوم العاشر من حزيران من السيطرة على مدينة الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، وما لبث إن توسع إلى شرق مدينة الموصل ليستولي على بعض المناطق والقرى في محافظة كركوك، ومن ثم إلى محافظة صلاح الدين ليستولي على مدينة تكريت ومعظم أقضية ونواحي المحافظة، وسط تراجع قدرة الجيش العراقي بسبب تعدد الجبهات القتالية وانهيار الروح المعنوية، وقد كان ذلك دافعاً لتنظيم «داعش» للتوسيع حملته للوصول إلى بغداد، بعد إن تمكنت مجاميع مسلحة من التنظيم في السيطرة على ناحيتي السعدية وجلولاء في محافظة ديالى، الذين يبعدان على نحو 65 كم من شمال شرقي بغداد.

في ظل هذا الوضع المتردي الذي أخذ يحيط بالعراق، وعقب هذا الانهيار الجيو ـ أمني ظهر الحشد الشعبي كمؤسسة شبه عسكرية، برزت في سياق

التعاون مع المؤسسة العسكرية العراقية على محاربة تنظيم «داعش»، وتحرير الأراضي العراقية التي استولى عليها التنظيم.

ومع استجماع الحشد الشعبي جهوده في القضاء على تنظيم «داعش» أخذ العراق يستعيد المبادرة العسكرية، وبدأت تلوح في الأفق نهاية ظاهرة «داعش» في العراق، بيد إن هذه النهاية لم ترق للولايات المتحدة كثيراً، التي احتملت نهاية «داعش» في العراق بأكثر من ثلاث سنوات مع احتمال خيار التدخل البري.

المقاومة الإسلامية في العراق هي التسمية التي تطلق على فصائل المقاومة الشيعية.

ومع التقدم الذي تحرزه قوات الحشد الشعبي ضد تنظيم «داعش»، أخذت الولايات المتحدة تنحى منحى مختلفاً مع توجهها المعلن، حيث بدأت تخشى من هذا النجاح على الأرض، وتنظر إلى الحشد الشعبي بمنظار المهدد للأمن القومي الأمريكي. وهنا يبدر إلى الذهن تساؤل مفاده من هي قوات الحشد الشعبي؟ وما هي الرؤية الأمريكية لها؟ ولماذا تخشى الولايات المتحدة من قوات الحشد الشعبي وعليه ستكون دراستنا وفقاً للآتي:

أولاً: ما قبل الحشد الشعبي: المقاومة الإسلامية

عندما نلملم فتات الذاكرة لنعود للبحث عن تفسير أو دلالة للغزو الأمريكي، الذي عصف بالعراق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فأننا لا نجد ضالتنا بالتدمير الذي حاق بهذا البلد، بقدر ما نجدها بالمقاومة الإسلامية التي أبداها الشعب العراقي لمناهضة الاحتلال الأمريكي.

ولعلنا لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إنه لم يحصل احتلال عبر التاريخ، إلا وحصلت مقاومة، وحتى لا يغادرنا التاريخ، يجب ألا نكون بمنأى عن هذه المقاومة، التي أبداها الشعب العراقي ضد الاحتلال الأمريكي، ولا سيّما فصائل المقاومة الإسلامية العراقية.

المقاومة الإسلامية في العراق هي التسمية التي تطلق على فصائل المقاومة الشيعية، التي قاومت القوات الأمريكية بعد غزوها العراق في عام 2003، والذي بدأت لأول وهلة في معركة النجف الأولى في نيسان 2004 بين قوات الاحتلال الأمريكي وجيش المهدي، ومن ثم تجددت في معركة النجف الثانية في آب 2004[1]. واستمرت على يد المقاومة الإسلامية من

(1) أنتوني كوردسمان وخوسيه راموس، الصدر وجيش المهدي التطور القدرات والاتجاه الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد 355، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول 2008) ص 137.

قبل ثلاث فصائل رئيسة، وهي كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق (التي ظهرت بعد قرار تجميد السيد مقتدى الصدر لجيش المهدي)، ولواء اليوم الموعود.

وكانت هاتين المعركتين أول استهداف بهذا المستوى ضد القوات الأمريكية بعد احتلالها للعراق. وتلا هاتين المعركتين استمرار ضربات المقاومة الإسلامية من جانب كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق ولواء اليوم الموعود، بشكل أقل مستوى من المواجهة السابقة، ولكن أكثر تأثير وأقل تكلفة، فاقتصر الأمر على توجيه ضربات مؤلمة تكتيكية أرهقت قوات الاحتلال الأمريكي في العراق إلى حد كبير.

«إن 85 بالمائة من العمليات ضد قواتنا في العراق تقوم بها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق.

وتكفي شهادة ديفيد بيترايوس، قائد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق على وصفه لإثر وقوة ضربات المقاومة الإسلامية، عن الخسائر إذ قال في معرض شهادته الأمريكية في العراق «إن 85 بالمائة من العمليات ضد قواتنا في العراق تقوم بها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق، وإن هاتين المجموعتين مسؤولتان على 57 بالمئة من الهجّمات ضد قواتنا في بغداد وحدها»[2].

(2) نقلاً عن: يوسف نصيف الموسوي، كتائب حزب الله حقائق النشأة والتطور، ط1، (بيروت: مؤسسة الامير2015،) ص5.

ومما يذكر في هذا المجال، أن من أهم أسباب ترشيح ديفيد بيترايوس لمنصب قائد القوات الأمريكية في العراق، هو لأنه أحد مهندسي الخطة الجديدة للرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش وقتئذ لإنقاذ قواته في العراق، وذلك عبر تقديمه مقترح يقضي بإرسال 21500 جندي إضافي إلى بغداد لمواجهة المقاومة الإسلامية، التي باتت تشكل خطراً كبيراً على قوات الاحتلال، وكانت سبباً رئيسياً في إقالة سلفه الجنرال جورج كيسي[3].

(3) Rick Atkinson, Iraq Will Be Petraeus's Knot to Untie, Washington Post, January 7, 2007.

وقد أدى تصاعد أعمال المقاومة الإسلامية العراقية إلى وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حقيقي، لا سيّما إن قواتها في العراق والبالغ عددها نحو مائة وثلاثين الفاً وقتئذ، باتت تتعثر في التعامل مع مقاومة غامضة لا تعرف عنها الكثير، واستندت في الأغلب على رد الفعل وليس الفعل، مما انعكس سلبياً على الروح المعنوية للجنود الأمريكيين في العراق[4].

(4) حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2، دراسات عراقية العدد الأول، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2005) ص21.

وكانت النتيجة وضع الولايات المتحدة جدولاً لانسحاب قواتها من العراق، لتعلن في نهاية عام 2011، سحب أخر جنودها من العراق، وكان

الانسحاب قراراً ليس أمريكياً، بل هو أمراً مفروض عليها من المقاومة الإسلامية في العراق، التي أجبرتها على المغادرة عبر وضعها التحديات الحقيقية لجيشها الجرار وتكبده خسائر فادحة في العراق[5].

(5) يوسف نصيف الموسوي، كتائب حزب الله حقائق النشأة والتطور، مصدر سبق ذكره، ص3.

ثانياً: من هي قوات الحشد الشعبي وكيف تشكلت؟

تعد قوات الحشد الشعبي من القوات الشبه عسكرية، ومن المعروف إن القوات شبه العسكرية في وظيفتها وتشكيلها تشابه القوات العسكرية النظامية، ولكنها ليس بالضرورة إن تعد جزءاً منها، وتختلف تنظيمات القوات الشبه عسكرية من دولة إلى أخرى، ومن أمثلة هذه القوات في العالم، قوات الجندرمة في تركيا، والباسيج أو قوات التعبئة الشعبية في إيران والحرس الوطني في البرتغال وقوات الأمن المركزي في مصر[6].

(6) قوات شبه عسكرية، موسوعة ويكيبيديا. وللمزيد ينظر Paramilitary, Oxford English Dictionary

والقوات شبه العسكرية أُتأسست كقوات رديفة للجيش النظامي أو ذخراً له تعمل في حالات التأهب القصوى في البلاد، فهي نوع من التعبئة العامة التي تبناها العالم منذ عهود المصريين القدماء واليونانيون والرومان كأساس للاستعداد للحروب ومواجه الأخطار[7]، وكانت التعبئة في العهود الإسلامية مرتبطة بمفهوم الجهاد على ما جاء في القران الكريم في قوله تعالى (انْفِروا خِفَافاً وثِقَالاً وجَاهِدُوا بأمْوالِكم وأَنْفُسِكم في سَبِيلِ اللهِ ذَلِكُم خَيرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُم تَعْلَمُون)[8].

(7) تعبئة عامة، موسوعة ويكيبيديا.

(8) سورة التوبة، الآية 41.

والحشد الشعبي كذلك فهي قوات شبه عسكرية برزت في سياق التعاون مع المؤسسة العسكرية لمساندة القوات المسلحة العراقية ومساعدتها في محاربة تنظيم «داعش»، وتمت التعبئة العامة لهذه القوات بعد صدور بيان من مجلس الوزراء في يوم 10 حزيران 2014 يحث فيه «تطوع المواطنين لحمل السلاح ومواجهة المجاميع المسلحة، والتعبئة والاستنفار الشامل للقدرات السياسية والمالية والشعبية كافة لاستعادة المناطق التي سيطر عليها الإرهابيون»[9].

(9) المالكي يعلن حالة التعبئة العامة، شبكة أخبار العراق، 10 حزيران 2014، ينظر الرابط الآتي: http:// aliraqnews.com/

وقد تعززت حالة التعبئة العامة في العراق بعد دعوة المرجعية الدينية المواطنين، الذين يتمكنون من حمل السلاح للتطوع في صفوف القوات الأمنية للدفاع عن العراق، وذلك بموجب فتوى أية الله العظمى السيد على السيستاني بالجهاد الكفائي لتحرير العراق من «داعش»[10]. وقد أخذت هذه القوات شكلاً مؤسسياً بعد ما أمر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي

(10) نقلا عن سجاد عبد الأمير، السيد علي السيستاني يعلن الجهاد الكفائي ويعتبر قتلى الوطن شهداء، شبكة عراق القانون، 13 حزيران 2014، ينظر الرابط الآتي: http:// www.qanon302.net/news/2014/06/13/21173

بتشكيل مديرية الحشد الشعبي، لتنظيم وتسليح المتطوعين الوافدين، بموجب فتوى الجهاد الكفائي وإعلان حالة التأهب القصوى في البلاد.

وينقسم متطوعو الحشد الشعبي إلى قسمين:

الأول: وهو من الشباب الذين استمعوا إلى نداء المرجعية الدينية في النجف الأشرف بعد سقوط الموصل في 10 حزيران 2014، وانظموا إلى قطعات الحيش والشرطة في بغداد والمحافظات لتعوض النقص الحاصل في صفوف القوات الأمنية[11].

والثاني: يتكون من منظمة بدر، وفصائل المقاومة الإسلامية التي قاومت الاحتلال الأمريكي أبان وجوده في العراق، مثل كتائب حزب الله، وعصائب أهل الحق، وسرايا السلام (جيش المهدي سابقاً) ولواء اليوم الموعود، فضلاً عن فصائل أخرى مرتبطة بحركة العراق الإسلامية مثل، حركة حزب الله النجباء، وكتائب سيد الشهداء، وسرايا طليعة الخراساني، وكتائب الأمام علي، ولواء أبي الفضل العباس وفيلق الوعد الصادق، ولواء علي الأكبر وغيرها.

(11) هذه الرؤية هي نقلاً عن عمار طعمة عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، في تقرير الحشد الشعبي في العراق، الجزيرة نت، 29 كانون الأول 2014. ينظر الرابط الآتي: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

ثالثاً: الرؤية الأمريكية لقوات الحشد الشعبي

بصورة عامة لا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوات الحشد الشعبي نظرة إيجابية. ومن خلال متابعة مراكز الأبحاث الأمريكية القريبة من صانع القرار، نجد إن هناك حساسية وحذر شديد من قوات الحشد الشعبي، إلى مرحلة تصل إنها تمثل الخطر الأول بعد «داعش» على المصالح الأمريكية. وهذا الأمر جعل مراكز الأبحاث الأمريكية تجند باحثين مهمتها تتبع ومراقبة حركات قوات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة الإسلامية، وذلك استناداً إلى الصور ومقاطع الفيديو التي تنشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

تجمع معظم البحوث وأوراق السياسات العامة في مراكز الأبحاث الأمريكية، بآن نشاط الفصائل الشيعية التي تنتهج أسلوب المقاومة الإسلامية، قد تعزز في العراق بعد أحداث الموصل، في إطار قوات الحشد الشعبي، وأن هذه الأخيرة تنشر قواتها في العراق تحت مسمى حماية الأضرحة أو المقامات الدينية، وتتعاون مع القوات

هناك حساسية وحذر شديد من قوات الحشد الشعبي، إلى مرحلة تصل إنها تمثل الخطر الأول بعد «داعش» على المصالح الأمريكية.

الحكومية العراقية وتساعدها في القتال، حتى إن بعضها يعمل كجزء مباشر مع القوات العسكرية العراقية الرسمية[12].

وكذلك تصف الدارسات الأمريكية أن الحكومة العراقية أخذت تعتمد كثير على قوات الحشد الشعبي، منذ إن بدأ تنظيم «داعش» بالسيطرة على مساحات كبيرة في شمال ووسط وشرق العراق، في منتصف حزيران 2014، وقد حققت هذه القوات نجاحات كبيرة ضد تنظيم «داعش»، في جرف الصخر في شمال محافظة بابل، في قرية آمرلي، وسامراء وبيجي وتكريت أحد أهم المدن التي كانت خاضعة تحت سيطرة «داعش» في محافظة صلاح الدين[13].

وترى الدراسات الأمريكية أنه على الرغم من إن قوات الحشد الشعبي تصد بالفعل لتقدم تنظيم «داعش»، إلا أن فصائل المقاومة الإسلامية القوة الأساسية في (الحشد الشعبي) مثل منظمة بدر، كتائب حزب الله، وعصائب أهل الحق، تمثل تهديداً متزايداً وإضافياً بعد «داعش» على الأمن القومي الأمريكي، وعلى مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[14]. وتعد الولايات المتحدة هذه الفصائل هي الأساس التي يرتكز عليها الحشد الشعبي، لذا سيقتصر تركيزنا في بادئ الأمر على الرؤية الأمريكية لهذه الفصائل، ومن ثم توضيح الرؤية الأمريكية للحشد الشعبي بصورة عامة.

ففي أحدى أوراق السياسيات الصادرة عن مجلة الحرب الطويلة الأمد، يقول بول روجيو أحد المتخصصين في رصد نشاط المقاومة الإسلامية" : إن الولايات المتحدة عندما قادت حملة جوية لكسر الحصار عن قرية آمرلي المحاصرة من قبل تنظيم «داعش»، قد ساندت كتائب حزب الله بصورة غير مباشرة، وأن الولايات المتحدة يجب تتوخى الحذر في هذه المسائل. ويعلل الكاتب ذلك التحذير بقوله: إن كتائب حزب الله شاركت في العديد من الهجمات العنيفة ضد القوات الأمريكية، بما في ذلك استخدام العبوات الناسفة وقذائف الصواريخ آر بي جي، وعمليات قنص، فضلاً عن استخدامها قذائف هاون، والعبوات الانفجارية الطائرة[15]. ويذكّر الكاتب الولايات المتحدة بأنها «يجب ألا تنسى تهديد كتائب حزب الله في تشرين الثاني 2010 في مواصلة الهجمات على القوات الأمريكية في العراق، ما لم تسحب الولايات المتحدة قواتها بشكل كامل من البلاد بحلول نهاية العام

(12) انظر مثلاً: ورقة تحليل السياسات التي أعدت في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: Phillip Smyth, Iranian Proxies Step Up Their Role in Iraq, Policy Watch 2268, The Washington Institute for Near East Policy, June 13, 2014.

(13) Bill Roggio and Caleb Weiss, Iranian-Supported Militias Report Success in Baiji, The Long War Journal, November 14, 2014.

(14) Phillip Smyth, Iranian Proxies Step Up Their Role in Iraq, op.cit

(15) وهو مصطلح أمريكي مختصره (IRAMS)أطلق على ابتكار سلاح الأشتر الذي تم فيها أذلال القوات الأمريكية في العراق، للمزيد انظر: يوسف نصيف الموسوي، مصدر سابق، ص34

2011، وهذا كان إحدى عوائق خيار الوجود الأمريكي في العراق[16].

(16) Bill Roggio, US aided Hezbollah Brigades in breaking Islamic State siege of Iraqi town, The Long War Journal, September 10, 2014

وترى الدراسات الأمريكية إن كتائب حزب الله في وصف وزارة الخارجية الأمريكية، هي إحدى الجماعات الإسلامية الشيعية «الراديكالية المعادية للغرب»، وهي «أحدى الفصائل الجهادية التي هاجمت القوات الأمريكية في العراق»[17]. وتؤكد الدراسات الأمريكية مع كل هذا التهديد التي تشكله كتائب حزب الله على الولايات المتحدة، إلا أنها اليوم تمثل تهديداً أكبر بسبب الدور الأساسي الذي تؤديه مع قوات الحشد الشعبي، والذي قد يمثل عوائق مستقبلية لأي وجود أمريكي في العراق، لا سيّما وأن الحكومة العراقية تتعاون معها في قتال تنظيم «لداعش» وتقدم لها الأسلحة الأمريكية، حيث ترى الدراسة «قامت كتائب حزب الله باستخدام طائرات هليكوبتر تابعة للحكومة العراقية، لإيصال الأسلحة والمعونة أثناء معركة تحرير آمرلي، كما أن الدبابات 1A1M أبرامز أمريكية الصنع التي كانت كتاب حزب الله تستهدفها في وقت ما أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق، باستخدام قذائف الآر بي جي، وحالياً قد استولت عليها كتائب حزب الله واستخدمتها في العمليات ضد تنظيم «داعش» بمرأى الحكومة وموافقتها[18].

(17) Bill Roggio, US sanctions Iraqi Hezbollah Brigades and Qods Force adviser, op.cit

(18) Phillip Smyth, All the Ayatollah's Men, op.cit.

وتؤكد إحدى أوراق تحليل السياسيات في معهد واشنطن: بإن نمو وتوسع الأجنحة المسلحة لحركات العراق الإسلامية، يرجع إلى أبو مهدي المهندس الذي يتولى قيادة الحشد الشعبي، وأن وجوده يفسر نمو هذه الجماعات بسرعة قياسية، لأنه قائداً يتمتع بخبرة كبيرة، وتحذر الدراسة من إن تطور حركات المقاومة الإسلامية في العراق، لا سيّما إذا أخذت هذه الجماعات طابعاً سياسياً، سيؤثر على المصالح الأمريكية في العراق ولا سيّما وأن نفوذها قد توسع من جنوب العراق عبر بغداد، وصولاً إلى معظم المناطق الساخنة الواقعة تحت سيطرة «داعش» على الجبهات الأمامية، وإنها تعمل على تدريب مقاتلين جدد وتلبية هدف إيران الاستراتيجي المتمثل بتكوين المزيد من المنظمات التي تتخذ من «المقاومة الإسلامية» أسلوباً لها[19].

(19) Ibid

إن كتائب حزب الله في وصف وزارة الخارجية الأمريكية، هي إحدى الجماعات الإسلامية الشيعية «الراديكالية المعادية للغرب»، وهي «أحدى الفصائل الجهادية التي هاجمت القوات الأمريكية في العراق.

وترى الدراسة إن أبا مهدي المهندس يهدد المصالح الأمريكية في العراق، وهو أحد المدرجة أسمائهم على اللائحة السوداء في الولايات المتحدة، نظراً لدوره في

مقاومة القوات الأمريكية في العراق، ولقد أضيف هو وكتائب حزب الله على صفحات المنظمات الإرهابية في سجل وزارة الخارجية الأمريكية[20].

Ibid (20)

وترى الدراسة أن الأمر المقلق للولايات المتحدة هو علاقة أبو مهدي المهندس مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية [21].

Ibid (21)

أما بخصوص عصائب أهل الحق، فلا تختلف الرؤية الأمريكية عليها، وهناك إجماع على أنها تشكل أخطر تهديد على الولايات المتحدة، وفي الواقع لم تتشكل الرؤية الأمريكية عن عصائب أهل الحق بعد أحداث الموصل وإنما سبقت هذه الحادثة بكثير، فبعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011، حذرت دراسة صادرة من مركز دراسات الحرب من الدور المتصاعد الذي تؤديه عصائب أهل الحق في العراق على الصعيد السياسي والديني، بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتصنف الدراسة العصائب بأنها (مليشيا شيعية مدعومة من ايران)، وأنها خلال مدة الحرب على العراق عارضت الاحتلال الأمريكي بشدة، كما أنها تحدد إن العصائب منذ نشأتها نفذت آلاف الهجمات بالقنابل الخارقة للدروع ضد القوات الأمريكية، وهجمات صاروخية ضد السفارة الأمريكية في بغداد[22]. كما ساهت في قتل العديد من الجنود الأمريكيين[23].

أن الأمر المقلق للولايات المتحدة هو علاقة أبو مهدي المهندس مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

Sam Wyer, The Resurgence OF Asaib Ahl Al-Haq, Middle East Security Report, N7, Washington, DC, The Institute For The Study of War, December 2012, p7 (22)

Bill Roggio, US airstrikes in Amerli Supported Deadly Shia Terror Group, The Long War Journal, September 2, 2014 (23)

إن الأمر المقلق بالنسبة إلى الولايات المتحدة بحسب الدراسة هو الأيديولوجية التي تتبناها عصائب أهل الحق، وذلك عبر احتفاظها بولاءات دينية ترتبط بشخصيات الثورة الإسلامية الإيرانية، مثل روح الله الخميني وعلي خامنئي، ولهذا تؤكد الدراسة على إن عصائب أهل الحق تمثل تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة، ولأي وجود أمريكي في العراق، وذلك نظراً لنشاطاتها المسلحة ضد القوات الأمريكية، والأيدولوجية الثورية التي تتبناها في المقاومة[24].

Sam Wyer, The Resurgence OF Asaib Ahl Al-Haq, op.cit. (24)

أما بعد أحداث الموصل ودخول عصائب أهل الحق مع الحشد الشعبي في مقاومة «داعش»، فلم تتغير الرؤية الأمريكية تجاه العصائب بقدر ما تطورت، وأصبحت ترى في وجودها تهديد على المصالح الأمريكية ليس في العراق، وحسب بل في المنطقة عموماً.

حذرت دراسة صادرة من مركز دراسات الحرب من الدور المتصاعد الذي تؤديه عصائب أهل الحق في العراق على الصعيد السياسي والديني.

وتوجه عدة دراسات انتقادات للحملة الجوية التي تقودها الوليات المتحدة بقيادة التحالف الدولي، بالقول «إما عن قصد أو عن غير قصد، دعمت الولايات المتحدة مكاسب مهمة لقوات الحشد الشعبي»، في الوقت الذي تساعد الولايات المتحدة القوات العراقية لكسر الحصار الدولة الإسلامية عن قرية آمرلي ومدينة بيجي وجرف الصخر، بدعم من سلاح الجو الأمريكي، تستفاد كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق من بسط سيطرتها على الأرض، وهما المسؤولان عن قتل المئات من الجنود الأمريكيين في العراق[25].

(25) Bill Roggio and Caleb Weiss, Iranian-Supported Militias Report Success in Baiji, The Long War Journal, November 14, 2014

أما بخصوص منظمة بدر، فإن الدراسات الأمريكية تنظر لها على أنها «مليشيا شيعية الأكثر نفوذاً في العراق، يتزعمها رجل مولٍ لإيران من دون «خجل»، وأن مقاتليه متعطشين للدماء، وهذا بحسب دراسة صادرة عن مجلة فورين بوليسي بعنوان «Breaking Badr»، حيث ترى هذه الدراسة أن منظمة بدر تصدرت المشهد العراقي بعد أحداث الموصل، لا سيّما بعد ما قدم هادي العامري، قواته في محافظة ديالى لوقف تمدد تنظيم «داعش» إلى بغداد من جهة الشمال، ومن ثم أخذت قواته تتوسع في محافظة بابل جنوب بغداد، وفي ضواحي العاصمة والمعروفة باسم حزام بغداد، وأثبتت منظمة بدر تسجيل انتصارات عدة مع فصائل شيعية أخرى في جرف الصخر وبلد وحزام بغداد[26]. وفي الآونة الأخيرة سجل العامري انتصاراً في ديالي بعد إعلانه عن اخلائها من عناصر تنظيم «داعشؤ.

(26) Susannah George, Breaking Badr, Washington DC, foreign policy, November 6, 2014,

وتنظر الولايات المتحدة إلى هذه الانتصارات التي تقوم الحشد الشعبي بيعن الريبة، إذ يرى رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال مارتن ديمبسي في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي قوات بدر التي تحظى بروابط وثيقة مع قوات الحشد الشعبي، تسعى إلى إرساء منطقة نفوذ شرق العراق، مثلما فعل حزب الله اللبناني في وادي البقاع، لأن قوات بدر اليوم تشكل القوات المسلحة المهيمنة على جميع أنحاء وادي نهر ديالى وعلى طول الطريق من مشارف كركوك الجنوبية وصولاً إلى شمال بغداد، وهذه منطقة تناهز مساحتها 5000 ميل مربع، وتشمل المنطقة معظم الأراضي التي تمت استعادتها من تنظيم «داعش»، وتتوسع بسرعة باتجاه الغرب نحو نهر دجلة»[27].

(27) Michael Knight, After Tikrit: What to Do With Iraq's Shia Popular Mobilization Units, Foreign Affairs, Council on Foreign Relations, March 16, 2015.

سجل العامري انتصاراً في ديالي بعد إعلانه عن اخلائها من عناصر تنظيم «داعش».

وكذلك ترى الدراسات الأمريكية أنه على الرغم من عدم تمكن الحكومة العراقية من صد تنظيم «داعش»، إلا إن صعود العامري وتسجيله انتصارات ضد «داعش»، يمثل بداية لحرب خفية في العراق ما بعد تنظيم «داعش»، كون الحكومة العراقية تمكن (شخصيات طائفية) تسعى لزرع بذور النزاع في العراق بعد القضاء على تنظيم «داعش». وبحسب الدراسة فأن رؤية العامري لكيفية إعادة الاستقرار إلى العراق، لا تتماهى مع الولايات المتحدة، كونها ترى إن علاقتها الوثيقة من إيران تمثل أكبر مشكلة للولايات المتحدة الأمريكية في أمن واستقرار العراق[28].

(28) Susannah George, Breaking Badr, op.cit

وفي دراسة أخرى صادرة عن مجلة فورين بوليسي، ترى «إن منظمة بدر واحدة من عملاء إيران الأساسيين في العراق، فهي بمثابة ركيزة أخرى من ركائز جهود طهران لتطوير (الميليشيات الشيعية)»، وتتخوف الدراسة من نفوذ منظمة بدر في العراق بالقول «يسيطر رجال منظمة بدر السابقون على مواقع عميقة داخل القيادة السياسية العراقية مثل محمد الغبان وزير الداخلية والشيخ عدنان الشحماني برلماني عراقي وعضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية، وهو نفسه مقاتل سابق في منظمة بدر وزعيم لحزب التيار الرسالي العراقي، والذي تتبعه ميليشيا أيضاً[29].

(29) Phillip Smyth, All the Ayatollah's Men, op.cit.

أما الحشد الشعبي بصورة عامة في المنظور الأمريكي، هو «مجموعة مليشيات تعمل خارج القانون، تستخدم الحرب ضد تنظم داعش كغطاء لحملة من العنف الطائفي لاستهداف المجتمعات السنية»، وذلك بحسب دراسة أمريكية ترى «إن السلطات في بغداد تغض الطرف قوات الحشد الشعبي، وتقدم لهم المعونات العسكرية لمواصلة حملتهم ضد العرب السنة»[30]. وترى الدراسة «هذا يخالف ما ذكره العبادي في 18 كانون الأول 2014، عندما تعهد بقلمه في افتتاحية نشرت في «وول ستريت جورنال» بـ «إخضاع جميع الجماعات المسلحة لسيطرة الدولة» وأضاف بأنه سوف «لن تعمل مليشيا أو جماعة مسلحة خارج قوات الأمن العراقية أو على التوازي معها»[31]، وترى الدراسة «إن العمليات الأمنية التي تقودها قوات الحشد الشعبي في محافظات صلاح الدين وديالى وبغداد وبابل تكذب هذا التعهد»، بل الأكثر ترى الدراسة «إن هذه القوات أصبحت تهدد الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك بعدما هاجم أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة قوات الحشد الشعبي في مؤتمر عقد في 1 كانون الثاني 2015،

(30) Tirana Hassan, The Gangs of Iraq, Washington DC, foreign policy, November 3, 2014

(31) Tirana Hassan, Iraq: Militias Escalate Abuses Possibly War Crimes Killings Kidnappings Forced Evictions, New York, Human Rights Watch, February 15, 2015

المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، اللتين وصفهما بكفلاء «داعش» وداعميها»[32].

(32) Ibid

وفي منتدى سياسي أقيم في معهد واشنطن من قبل ثلاثة باحثين بعنوان «المعركة ضد «داعش»: الميليشيات الشيعية ومساعي التحالف الدولي» تساءل الباحث مايكل ناتيس، وهو متخصص في شؤون العراق، ماذا لو هزمنا «داعش» وخسرنا العراق، في إشارة إلى أن قوات الحشد الشعبي، ستجعلنا نخسر العراق لو هزمنا «داعش»، إذ يرى ناتيس أن «قوات الحشد الشعبي التي تحارب تنظيم «داعش» بدعم من إيران تملك القدرة اللازمة للتغلب على القطاع الأمني في العراق، ما يؤدي إلى تحويل العراق إلى وكيل لإيران شبيه بـحزب الله». ويرى ناتيس «إن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تطرح أسئلة صعبة حول كيفية انتهاء الحرب، وسبب خوضها، وهوية حلفائها، وكيف سيتصرف هؤلاء الحلفاء بعد انتهاء النزاع». في إشارة إلى عدم تماهي المصالح الأمريكية مع قوات الحشد الشعبي، وذلك ما أكده ناتيس بقوله «إن الانقسام والتنافر بين حلفاء الولايات المتحدة في العراق أصبح واقعٌ ملحوظ». ويلفت ناتيس نظر الولايات المتحدة بالقول «يجدر بواشنطن أن تقيّم بعناية مواقفها حيال مختلف الميليشيات والقوات العسكرية الناشطة في العراق، بدءً من قوات البيشمركة الكردية وصولاً إلى قوات الحشد الذي يصفها ناتيس «بالحشد الشعبي الوطني (الإيراني)».

هاجم أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة قوات الحشد الشعبي في مؤتمر عقد في ١ كانون الثاني ٢٠١٥، المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، اللتين وصفهما بكفلاء «داعش» وداعميها.

ويرى ناتيس «إن انخراط قوات الحشد الشعبي على وجه التحديد يشكل خطراً، بسبب أن مشاركتها ستُطيل الحرب على تنظيم «داعش»، لما ستسببه من احتكاكات وتقويض لدور القوات الكردية الحليفة للولايات المتحدة في حربها ضد «داعش». ويقدم ناتيس توصية للولايات المتحدة بالقول «إنّ هزيمة «داعش»، وضبط أمن العراق سيتطلبان حشد قوات الأمن العراقية بشكل ضخم، وإثبات التزام الولايات المتحدة تجاه العراق بشكل واضح، والإطاحة بالتأثير الإيراني على القطاع الأمني في العراق»، في إشارة إلى الإطاحة بجهود بقوات الحشد الشعبي، وإلغاء دورها في العمليات التي تقودها ضد تنظيم «داعش»[33].

(33) Michael Knights, Phillip Smyth, and P. J. Dermer, The Fight Against ISIS: Shiite Militias and the Coalition Effort, Policy Watch 2372, The Washington Institute for Near East Policy, February 11, 2015.

أما پي. جي. ديرمر الباحث الآخر في المنتدى السياسي فأنه يشاطر رؤية

تحويل العراق في مرحلة ما بعد تنظيم داعش إلى شريك أمني مستقر وراسخ للولايات المتحدة يشكل أحد أكبر التحديات المقبلة.

ناتيس، ويرى «أن الولايات المتحدة بحاجة إلى الالتزام بشدة في اللعبة الكبرى القائمة في الشرق الأوسط، فلا تكتفي برؤية التهديد الذي يشكله «داعش»، بل تنظر كذلك إلى الشبح الأكبر المتمثل في تنامي نفوذ الجمهورية الإسلامية في العراق ودعمها للفصائل الإسلامية الشيعية»، ويؤكد ديرمر يتعين على الولايات المتحدة «أن تتغلب على خصومها الإيرانيين من حيث النفوذ والتأثير، وتنخرط بقوة في العراق من أجل تقويض النفوذ الإيراني فيه»، ويرى ديرمر «إن تحويل العراق في مرحلة ما بعد تنظيم داعش إلى شريك أمني مستقر وراسخ للولايات المتحدة يشكل أحد أكبر التحديات المقبلة»[34]. بمعنى إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتقبل العراق بالصورة الذي تقاتل فيه قوات الحشد الشعبي تنظيم «داعش»، وإنما من الممكن أن تتقبله وهو في صورة تسيطر عليه عناصر تنظيم «داعش». إذ يتفق الباحثون في المنتدى السياسي «إن انتشار قوات الحشد الشعبي في المناطق السنية، مثل بيجي وجرف الصخر وسامراء وغيرها من المناطق، تؤدي إلى تعقيد المعركة ضد تنظيم «داعش»، وتجعل من هذا التنظيم بمثابة المدافع عن أهل السنة ضد إيران ووكلائها الشيعة في الحكومة العراقية»[35]. وهذه رؤية مضللة ومنافية للواقع، فقد رحب الكثير من سكان المناطق السنية بالجيش العراقي وبقوات الحشد الشعبي، عندما قاموا بتحريرها من سيطرة داعش. وهذا الأمر يدفعنا إلى تحليل الرؤية الأمريكية للحشد الشعبي.

(34) Ibid

(35) Ibid

رابعاً: أبعاد الرؤية الأمريكية للحشد الشعبي

إن الرؤية الأمريكية للحشد الشعبي تحمل في طياتها هواجس كثيرة، تتبعد عن الواقع، فالحشد الشعبي يختلف بكثير عن تلك الصورة الأمريكية المضللة، فهو لا يمكن وصفه أو زجه في إطار المليشيات التي تعمل خارج إطار الدولة، لأن قوات الحشد الشعبي مُمأسسة في إطار هيئة رسمية، ومرتبطة قيادتها بمستشارية الأمن الوطني، ولا تتحرك قطعاتها العسكرية إلا بأمرة وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. ومع كل هذا فأن هذه القوات هي مليشيات في حين لا تعد قوات البيشمركة مليشيات في المنظور الأمريكي، برغم من أنها قوات مستقلة بامتياز عن الحكومة الاتحادية، ولا

تأتمر إلى وزارة الدفاع العراقية، وهي بذلك أقرب إلى مفهوم المليشيات من قوات الحشد الشعبي، ومع ذلك فان قوات البيشمركة «محط استحسان وثقة لدى الجيش الأمريكي»[36].

(36) انظر الرؤية الأمريكية لقوات البيشمركة:
Michael Knights, Iraqi Kurdistan: The Middle East's Next 'Little Sparta'?, The Washington Institute for Near East Policy, November 23, 2014, p1

وهذا الأمر يدفعنا إلى البحث عن أبعاد الرؤية الأمريكية في استهداف للحشد الشعبي: فالولايات المتحدة تسعى إلى تضخم ظاهرة «لداعش» في العراق، والتقليل من قدرة قوات الحشد الشعبي على تحرير الأراضي العراقية، مقابل الترويج على أن قوات الحشد الشعبي هي مليشيات تعمل خارج عن القانون، وخارج إطار الدولة. وذلك لتوسيع الخطر في العراق ليشمل الحشد الشعبي وليس «لداعش» فحسب، حتى تتمكن الولايات المتحدة من إطالة أمد الحرب في العراق عبر التأكيد على عدم مقبولية قوات الحشد الشعبي في المناطق السنية، وذلك تمهيداً لتمرير قانون الحرس الوطني، لتتمكن هذه القوات من مسك المحافظات السنية المحررة عوضاً عن قوات الحشد الشعبي، وذلك لأبعاد الخطر عن المشروع الأمريكي الذي يقضي أقامه الإقليم السني الذي سيبتدئ من الموصل ويمر بأغلب المحافظات السنية.

إن الولايات المتحدة تسعى من استهدافها للحشد الشعبي، إلى أنشاء قوة عسكرية مرادفة له في إطار قانون الحرس الوطني، وذلك لخلق التوزان بين القوى السياسية العراقية. تمهيداً للفدرالية المقبلة.

ذلك بأن العمل على خلق صورة نمطية سيئة عن الحشد الشعبي، تفضي إلى خلق رأي عام محلي وإقليمي ودولي، من شأنه أن يزعزع الثقة بين المكونات الاجتماعية في العراق، مما يعطي مبرراً داخلياً وخارجياً لعدم مشاركة الحشد الشعبي في تحرير الموصل.

وهذا ما يروج له العديد من المسؤولين الأمريكيين، ففي شهادته أمام الكونغرس الأمريكي يعزز جيمس جيفري السفير الأمريكي السابق في العراق، هذه الرؤية بالقول «لا يمكن أن تقع مسؤولية استعادة المناطق السنية في العراق بالدرجة الأولى على وحدات البيشمركة الكردية، وبالتأكيد ليس على عاتق «المليشيات الشيعية». فهذه الجهود تستلزم مشاركة بين أطراف داعمة محلية من العرب السنة ـ كما حصل مع حركة «الصحوة» بين عامَي 2006 و2008»[37].

James F. Jeffrey, Assessing (37) the Strategic Threat from ISIS, Congressional Testimony, The Washington Institute for Near East Policy, February 12, 2015.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة تسعى من استهدافها للحشد الشعبي، إلى أنشاء قوة عسكرية مرادفة له في إطار قانون الحرس الوطني، وذلك لخلق

التوزان بين القوى السياسية العراقية. تمهيداً للفدرالية المقبلة، التي تعتزم الولايات المتحدة إقامتها في العراق بعد تحرير الموصل، ذلك لأن قانون الحرس الوطني لا يقصد به توفير قوات لهزيمة «لداعش» ومسك الأرض، وإنما لإعادة توزيع السلطة على المدى البعيد، في إطار ما أسماه، بريت مكغورك مساعد نائب وزير الخارجية الأميركي والدبلوماسي المعني مباشرة بالشأن العراقي بـ «الفيدرالية القابلة للعمل (functioning federalism)، وهو المشروع الذي حدد مبادئه في جلسة استماع أمام الكونغرس الأمريكي بالآتي: «يجب أن يُعطى المواطنون المحليون والجماعات المحلية ما يكفيهم من موارد الدولة من الرواتب والخدمات والمنافع، عبر البنية المقترحة للحرس الوطني. ويجب ألا يُسمح للجيش العراقي بدخول المدن إلا في حالات نادرة جداً، بل سينصرف تركيزه على أداء مهمات فيدرالية كحماية الحدود.»(38).

(38) Brett McGurk, Statement for the Record: Deputy Assistant Secretary, Senate Foreign Relations Committee Hearing: Iraq at a Crossroads: Options for U.S. Policy, July 24, 2014, pp. 11-12.

ويبدو إن تلك الرؤية مردها إلى سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز تواجدها العسكري في العراق بعد تقسيمه، وذلك لتأكيد قبضتها عليه من جديد، ولكن بوسيلة أخرى ليس عن طريق إقامة نظام ديمقراطي وتحريره من النظام الديكتاتوري، وإنما من أجل تحريره من «داعش».

وفي الواقع إن قوات الحشد الشعبي عبر الانتصارات التي حققتها ضد تنظيم «داعش»، دحضت المزاعم الأمريكية التي أكدت مراراً وتكراراً، بأن داعش لن يتم القضاء عليها ألا بوجود القوات الأمريكية، وعليه فأن هذه الانتصارات خيبت أمال الولايات المتحدة في العودة للعراق.

إن معركة تحرير صلاح الدين التي خاضتها قوات الحشد الشعبي مع القوات الأمنية بعيداً عن التحالف الدولي، أظهرت عدم حاجة العراق إلى مساعدة التحالف الدولي.

ولهذا لا تتورع العديد من الدراسات الأمريكية في توصيتها للحد من نشاطات قوات الحشد الشعبي، حيث ترى الولايات المتحدة إن قوات الحشد الشعبي إذا ما تمكنت من حسم المعركة ضد «داعش»، فأنها ستجعل الحكومة العراقية في حِلّ عن الدعم الغربي، وهذا سيؤدي إلى إزاحة الولايات المتحدة من المشهد في العراق، وبحسب أحد الكتاب الأمريكيين «إن معركة تحرير صلاح الدين التي خاضتها قوات الحشد الشعبي مع القوات الأمنية بعيداً عن التحالف الدولي، أظهرت عدم حاجة العراق إلى مساعدة التحالف الدولي كثيراً،

وذلك بسبب القوة العسكرية التي تتمتع بها قوات الحشد الشعبي، وبسبب الدعم الإيراني المتواصل للعراق»[39].

(39) Michael Knight, After Tikrit: What to Do With Iraq's Shia Popular Mobilization Units, op. cit

إن وجود قوات الحشد الشعبي واستمرار الدعم الإيراني للعراق في إطار مكافحة الإرهاب، يعني وفق المنظور الأمريكي أبعاد الولايات المتحدة عن مشهد تشكيل المؤسسة العسكرية في العراق، وإعاقة للتعاون الأمني المفترض بين العراق والولايات المتحدة، فبحسب الدراسات الأمريكية «أن قوات الحشد الشعبي هي بفضل الدعم الإيراني؛ مميزة بفرق استخباراتية خاصة وخلايا دعم جوي... وهذا الأمر من المفترض أن تقوم به الولايات المتحدة وليس إيران»[40]. لذا ليس من الغرابة بمكان إن يصبح الحشد الشعبي في المنظور الأمريكي تهديداً، لأن وجوده اضحى يزعزع تأثير الولايات المتحدة على المؤسسة العسكرية في العراق.

(40) ibid

وهذا ما أكده فيلب سميث الباحث في الحركات الإسلامية الشيعية في دراسة على مجلة الفورين بوليسي، بعنوان (**كلهم رجال آيات الله**) بالقول: «بينما يبدو محور تركيز هذه الفصائل ظاهرياً هو هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، فإنها تبشر أيضاً بكونها ذات تأثير هائل في صياغة مستقبل المجتمع الشيعي العراقي.....، ويضيف «وإذا لم تتخذ واشنطن خطوات فعلية لكبح نمو هذه الجماعات الآن، فقد تكتشف لاحقاً أنها قد تنازلت عن بغداد بالفعل لطهران، ولا طريق للعودة لأن خطر هذه الجماعات كما يصفها سميث، يكمن في «أنها تتبع نموذج وكيل إيران اللبناني، حزب الله، وأنهم عازمون على تنفيذ إرادة إيران في المنطقة، وتعزيز مكتسبات الثورة الإسلامية الإيرانية»[41].

إذا لم تتخذ واشنطن خطوات فعلية لكبح نمو هذه الجماعات الآن، فقد تكتشف لاحقاً أنها قد تنازلت عن بغداد بالفعل لطهران.

(41) Phillip Smyth, All the Ayatollah's Men, foreign policy, op.cit.

إن مرادفة خطر الحشد الشعبي «بداعش» في الدراسات الأمريكية، جعل مسودة القانون التي قدمها الرئيس أوباما إلى الكونغرس الأمريكي، لاستحصال تفويض باستخدام القوة العسكرية ضد «لداعش» في العراق وسوريا، توسع صلاحياته العسكرية باستهداف قوات الحشد الشعبي، إذ تنص مسودة القانون «على أنه يمكن للولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم «لداعش» أو القوات والأشخاص المرتبطين بها، أو أية جهة وثيقة الصلة مع الأعمال العدائية، التي تستهدف الولايات المتحدة أو شركائها في التحالف الدولي»[42].

(42) John Hudson, Kate Brannen, White House Asks Congress to Back War Against the Islamic State, Foreign Policy, February 11, 2015.

وسبب تضخيم الولايات المتحدة لخطر قوات الحشد الشعبي، يعود إلى رفض قيادات الحشد الشعبي المشروع الأمريكي في العراق القائم على منهج التقسيم، وكذلك رفضهم لخيار التدخل البري الأمريكي في العراق، في حين لا ترفض أغلب القوى السياسية السنية والكردية خيار التدخل البري، وكثير ما أعلنت قيادات سياسية في كردستان والأنبار وصلاح الدين والموصل الحاجة إلى التدخل البري، بل إن البعض منهم طالب علناً بالتدخل البري، وهذا الأمر جعل الحشد الشعبي وفق المنظور الأمريكي، أحد أهم معوقات العودة الأمريكية إلى العراق التي تستهدف إعادة صياغة البنى السياسية والعسكرية للحكومة العراقية، بما يعزز النفوذ الأمريكي ويضبط العلاقات العراقية الأمريكية، بالمسار الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تحت ذريعة القضاء على تنظيم «لداعش»، ناهيك عن فرض مشروع الأقاليم على الحكومة العراقية بإرادة أمريكية.

وختاماً، على سبيل الخلاصة يمكن القول: على الرغم من إن تنصل الولايات المتحدة عن التزاماتها الأمنية مع العراق قبيل أحداث الموصل وبعدها، ثبت أنها وراء توسع تنظيم «لداعش» في العراق، إلا إن هناك تغاضي في الدراسات الأمريكية عن تحميل الولايات المتحدة مسؤولية عدم الاستقرار في العراق، وتنصلها عن تسليحه بعد أحداث الموصل، مقابل التقليل من دور قوات الحشد الشعبي في تحرير الكثير من المناطق التي استولى عليها تنظيم «لداعش»، والعمل على وصف قوات الحشد الشعبي على أنهم مليشيات إجرامية، وبإمكانها أن تحل محل القوات النظامية في قيادة المؤسسة العسكرية، وأنها تابعه لإيران وذلك بسبب المساعدات العسكرية التي تقدمها ايران للجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي، فعلى الرغم إن العراق يتلقى الدعم من إيران، إلا إن ذلك لا يعني أنه تابع، فهذا الدعم يأتي في إطار الحملة الدولية لمحاربة تنظيم «داعش». ويأتي أيضاً ضمن سياسة توازن القوى لمجابهة الدعم التسليحي، الذي يحصل عليه «لداعش» في العراق وسوريا إقليمياً ودولياً. وهذا الدعم سببه ازدواجية المواقف الأمريكية مع العراق، القائمة على التسليح المشروط بالتقسيم. وهذا كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت العراق إلى اللجوء إلى دول على غرار إيران وروسيا، لمواصلة حربه ضد «لداعش».

ولعلنا لا نبالغ إذا خلصنا في هذا المقام إلى القول: أنه من بين الأسباب

التي زادت من الهواجس الأمريكية تجاه قوات الحشد الشعبي، هو الانتصارات التي تحققها واحداً تلو الآخر، لأن قوات الحشد الشعبي إذا ما استمرت في تحقيق الانتصارات وتحرير المدن من سيطرة داعش، فسوف تقوض المخطط الأمريكي بالعودة إلى العراق، ولا سيّما أن هذه القوات باتت تمثل نواة لجيش عراقي رديف، فبينما لا تريد الولايات المتحدة للعراق أن تكون له قوة ضاربة على المستوى الوطني، حتى يظل خاضعاً لمعول التحكم الأمريكي، يعمل الحشد الشعبي على إعادة الثقة للمؤسسة العسكرية، وهذا ما لا يتماهى مع المصالح الأمريكية في العراق، لا سيّما وأن قوات الحشد الشعبي تنتهج أسلوب المقاومة الإسلامية، التي تعده الولايات المتحدة منهجاً يقوض المكانة الأمريكية في العراق.

لعبة التطييف الأميركية في العراق وإدارة ملامح التقسيم

أ. م. د. سهام الشجيري*
باحثة وأكاديمية من العراق

* كلية الإعلام ـ جامعة بغداد.

تمهيد

اقترن وصف وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كينسجر، بقوله: من أن «منطقة الشرق الأوسط جغرافية صغيرة وتاريخ محتشد» ببدأ معالم التخطيط الأمريكي لمستقبل هذه المنطقة الحيوية في كل شيء، ليس انتصاراً لطائفة دون غيرها، ولا لتسيد طائفة على غيرها، بل لإشعال المنطقة بحرب طائفية بغيضة، بحيث تتحول الطائفية إلى أداة تحليل سياسي فيها، وتتحول إلى موشور دقيق يعكس التناقضات داخل الأمة الواحدة، من أجل فرز ما يسمى بالمكونات ثم إشغالها بعضاً ببعض، ويبدو أن اللجوء إلى هذه السياسة ناتج من صعود مصطلح «الحرب الناعمة» في مقابل «القوة الناعمة»، باستعمال «القوة القاهرة» إذ تعني الأولى الحرب الخفية، الحرب بالوكالة، فيما تعني الثانية الدخول إلى العالم من باب متمثلة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وتأثيرات إعلامية من أجل البقاء والنفوذ.

إن تسمية كل هذا العمل باللعبة فيه الكثير من التساهل، فالطائفية اليوم كمنهج عمل أمريكي في المنطقة العربية بوجه خاص، فهي ليست لعبة طائفية، بل هي استراتيجية ضخمة تهدف إلى إنهاك العرب بكل مقوماتهم الروحية والاقتصادية والعسكرية، ولذلك أرى في هذا التعبير بساطة، وعدم تقدير للواقع المريب الذي سوف يتمخض عن هذه السياسة البعيدة المدى، إنها استراتيجية وليست لعبة، فضلاً من أنها لعبة

الطائفية اليوم كمنهج عمل أمريكي في المنطقة العربية بوجه خاص، فهي ليست لعبة طائفية، بل هي استراتيجية ضخمة تهدف إلى إنهاك العرب .

الطائفية وليس الطوائف، وهو مصطلح ليس خاصاً بالعراق، بل هي لعبة أمريكية صهيونية، هدفها تحويل الوطن العربي إلى كانتونات وجيوش ضعيفة وثقافة انعزالية، الأمر الذي يقضي على كل نهضة للبلد، ومن ثم تحويل الكيان الصهيوني شريك وليس غريب، والذي يؤكد ما أقوله أن الطائفية تحولت اليوم في الوطن العربي، إلى مواقف دول وقاعدة صلبة لتخطيط السياسة الخارجية لكثير من الدول العربية، وهذا ينذر بحرب طائفية تشمل الوطن العربي كله، بل تشمل العالم الإسلامي بأجمعه، والغريب إنها حرب طائفية ذات دوائر متداخلة، فإذا كان هناك تجاذب واختناق وحروب طائفية بين السنَة والشيعة في العراق ولبنان وسوريا، فأن هناك حرب طائفية أضيق بين المكون السنَي بحد ذاته، والمكون الشيعي بحد ذاته، وهذا يعني أن الحرب الطائفية ربما تنذر بمسلسل حروب دامية تستهدف الجميع.

ليس هناك صراع طائفي حقيقي في المنطقة، بل هناك استراتيجية أمريكية صهيونية لإشعال العالم العربي والإسلامي، بحرب لا تنتهي إلا بإنهاء جميع الأطراف، بالأهداف الأربعة للولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن تشخيص ملامحها بالآتي:

أولاً: ضمان تدفق النفط إلى شركات التصنيع العالمية التي هي حليف عضوي للسكرتارية الأمريكية بصفتها أضخم وأخطر مؤسسة عالمية، أي المركب الصناعي التجاري الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص.

ثانياً: ضمان أمن الكيان الصهيوني كحليف عضوي استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وتحقيق الحلم الصهيوني الكبير من أن تكون عضواً عادياً في المحيط العربي.

ثالثاً: إنهاء الإرادة العربية باتجاه أية نهضة فكرية وعلمية واقتصادية وسياسية.

رابعاً: تفتيت الأيديولوجيات المنتمية إلى روح الأمة العربية أو العالم الإسلامي، لتسهيل عملية السيطرة والاستحواذ على مقدرات شعوبها، والقضاء على عقيدتها[1].

ثانياً: برنامج القرن الأمريكي والقدرة المتاحة

إن مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية

(1) يكتب شريعتي: (الأيديولوجيا عبارة عن عقيدة ومعرفة عقيدة، وهي بالمعنى الاصطلاحي، رؤية ووعي خاص يتوفر عليه الإنسان فيما يتصل بنفسه، ومكانته الطبقية، ومنزلته الاجتماعية، وواقعه الوطني، وقدره العالمي والتاريخي، وفئته الاجتماعية التي ينتمي إليها. وهي المسوّغة لهذه الأمور، والتي ترسم له مسؤولياته وحلوله وتوجهاته ومواقفه ومبادئه وأحكامه، وتدفعه بالتالي إلى الإيمان بأخلاق وسلوك ومنظومة قيم خاصة، فعلى أساس رؤيتك الكونية، وابتناءً على نمط (علم الاجتماع) و(علم الإنسان) و(فلسفة التاريخ) الذي تحمله، يمكن تحديد ما هي عقيدتك في الحياة، وفي علاقتك بنفسك وبالآخرين وبالعالم؟ كيف ينبغي العيش، وما الذي يجب فعله؟ أي مجتمع يتعين بناؤه، وكيف يتوجب تغيير نظام اجتماعي بشكل نموذجي، وما هي مسؤولية كل فرد حيال المجموع؟ وما هي صراعاته، وأواصره، وأشواقه، ومثله العليا، وحاجاته، ومرتكزاته العقيدية، وقيمه الإيجابية والسلبية، وسلوكه الاجتماعي، ومعايير الخير والشر لديه، وبالتالي ما هي طبيعة الإنسان وهويته الاجتماعية؟ وعلى هذا فالإيديولوجيا هي عقيدة تحدد الاتجاه الاجتماعي والوطني والطبقي للإنسان، وتفسر نظامه القيمي والاجتماعي، وشكل الحياة، والوضع المثالي للفرد والمجتمع، والحياة الإنسانية بكل أبعادها، وتجيب عن الأسئلة: (كيف تكون؟) و(ماذا تفعل؟) و(ماذا ينبغي فعله) و(كيف يجب ان نكون؟) (للمزيد انظر: علي شريعتي. الآثار الكاملة، ج11، ص242. 243).

الثانية، التي توجتها كقوة عظمى تملك أضخم قدرات عسكرية تقليدية ونووية، وتصل حصتها في الناتج الإجمالي إلى نحو 50 بالمئة، لكن الاهتزاز الأول الذي تعرضت له القوة الأمريكية في حرب فيتنام في أوائل السبعينيات، يعرض للهبوط التدريجي في نصيب الولايات المتحدة في الناتج الإجمالي العالمي إلى نحو 30 بالمائة في السبعينيات، وإلى 20 بالمائة في التسعينيات، ليصل انفجار الأزمة المالية في أيلول 2008، بعد حقبة الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، مروراً بحقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي وهجمات 11 أيلول 2001، وإعلان «الحرب على الإرهاب» وإطلاق استراتيجية بوش للأمن القومي في 20 أيلول 2002، وصولاً إلى فشل هذه الاستراتيجية في العراق وأفغانستان، وتزاحم مشاريع النخب الهادفة إلى بلورة استراتيجية لمرحلة ما بعد (بوش)، التي غالباً ما تعكسها بحوث ودراسات معامل الفكر الأمريكي (Think Tanks).

فضلاً عن مشروع استراتيجية أمريكية بعد (بوش) الذي رعت مناقشاته جامعة برنستون الأمريكية تحت عنوان (تقرير برنستون للأمن القومي: صياغة عالم من الحرية في ظل القانون ـ الأمن القومي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين)، في السنوات الثلاث الأخيرة من ولاية (بوش) الثانية، والتي شارك فيها نحو أربعمائة من خبراء السياسة الخارجية من مختلف التوجهات السياسية، لكن القرن العشرين لم يكن أمريكياً بالكامل كما يؤكد الكثير من الباحثين في الشأن الأمريكي، إذ إن التراجع الأمريكي لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة فقدت دورها القيادي، بقدر ما يعني صعود دول أخرى (أكثر من 124 دولة حققت نمواً بمعدل 4 بالمائة وأكثر).

إن التراجع الأمريكي لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة فقدت دورها القيادي، بقدر ما يعني صعود دول أخرى.

ولذلك فأن التحديات أمام إدارة أوباما كبيرة ومتعددة، بسبب تركة (بوش) الثقيلة من استمرار الحرب في أفغانستان والعراق، والحرب المفتوحة على الإرهاب، إلى استفحال الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق واستيلاؤها على بعض المدن المهمة، فضلاً عن ملفي كوريا الشمالية وإيران النوويين، وأزمة الشرق الأوسط والخلاف مع روسيا بشأن اوكرانيا، وقبلها بشأن نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في صياغة النظام الدولي في المرحلة المقبلة، مع صعود قوى كبرى إلى المسرح الدولي، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية من عجز في الموازنة يقدر بنحو تريليون دولار، إلى كساد اقتصادي وبطالة ترتفع

أرقامها، وهو ما يؤكده تقرير الاستخبارات القومية الأمريكية الصادر في تشرين الأول عام 2008، الذي يؤكد على تراجع الدور الأمريكي في العالم وتقرير برنستون للأمن القومي، الذي يؤكد على: (فشل استراتيجية إدارة بوش التي قامت على عسكرة السياسة الخارجية)....، وأن تحديات عدة تواجه أوباما من بينها العجز العربي المزمن للنظام العربي الرسمي، وافتقاره إلى وسائل الضغط على المصالح الأمريكية، أما التحدي الأبرز الذي يحدَ من التغيير، فيكمن في وجود مراكز ومؤسسات وتيارات ونخب فكرية وسياسية ـ سواء كانت تنتمي إلى مدرسة الواقعية أو المثالية ـ ، ما تزال ترفض التخلَي عن مبدأ التفوَق أو الهيمنة، وتتمسك في مراجعتها لمبدأ القوة، بإبقاء الهيمنة العسكرية للديمقراطيات الليبرالية، مع الإصرار على الدور القيادي للولايات المتحدة والتعاون مع الآخرين بوصفهم قوى معونة.

سئل (أوباما) خلال قمة «العشرين» في لندن عن رأيه في القول: إن سلطة الولايات المتحدة حول العالم تراجعت، فأجاب أن «بعضاً من هذه الخسارة كان حتميا.

وهنا تكمن الإشكالية، إذ أن الذين يعارضون التخلي عن قوة أمريكا المهيمنة يقرَون في الوقت نفسه، بأن العالم لن يكون في القرن الواحد والعشرين على ما كان عليه في القرن العشرين، ولن يكون وضع أمريكا بالتالي مثلما كان، وعليه، هل تستوعب الولايات المتحدة الأمريكية الواقع الجديد؟.

لقد سئل (أوباما) خلال قمة «العشرين» في لندن عن رأيه في القول: إن سلطة الولايات المتحدة حول العالم تراجعت، فأجاب أن «بعضاً من هذه الخسارة كان حتميا»، وأن بعضه الآخر سببه أعمال الإدارة الأمريكية السابقة، وأضاف: «أعتقد أنه مع انتخابي والقرارات التي اتخذناها، بدأنا نرى استعادة لهيبة أمريكا في العالم»، والحديث عن **استعادة الهيبة الأمريكية، لا يمكن فصله عن التمسك بمبدأ التفوق أو الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية.**

ثالثاً: القوة الساحقة للوصول إلى الطائفية

يقول نابليون: «إن إنساناً مثلي لا يحفل بحياة مليون إنسان»، إنَه طاعون مدمر يسكن عقول المستعمرين قديماً وحديثاً، إذ كان يعمل السيف في إبادة مدن كاملة تجتاحها جيوش غازية، وكان صاحب الجند يعطي المدن لعساكره ثلاثة أيام ليقتلوا من يشاؤون، ثم يغتصبون النساء، ويحرقون

البيوت والزرع، ليعود بعد ذلك واقفاً فوق ركام الدم والخراب رافعاً راية النصر نيابة عن الإنسانية، يذكرنا ذلك باللحظة التي وقف فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش على ظهر حاملة الطائرات أبراهام لينكولن، ليعلن انتهاء العمليات العسكرية الأساسية في العراق أول أيار 2003.

إن تصميم «القوة الساحقة» أو «القوة القاهرة»، قد تحول إلى نمط من الحرب الشاملة التي أخذت في هذا العصر مفهوماً غامضاً، هو «الحرب على الإرهاب» أو الحروب المحلية التي تقود إلى انعدام الاستقرار الجيو ـ سياسي، كي تولَد حلقة مستمرة من الحاجة إلى ممارسة القوة والوصول إلى قمة هرم النظام الدولي، مع الإمساك بمصادر التفوق وممارسة ذلك في الواقع، إذ تعتقد أية إدارة أمريكية أنها تستطيع أن تحقق خلالها مكاسب سياسية داخلية وخارجية[2].

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

ومنذ أن حاولت بريطانيا ترسيخ هذه الفوارق عند احتلال العراق في أثناء الحرب العالمية الأولى، وجدت جداراً عراقياً صلباً ضد هذه المحاولات، إذ قبل الشيعة العراقيون بملك سنَي، كقادة شيعة مثل محمد مهدي كبة (حزب الاستقلال) وجعفر ابو التمن (الاهالي) وفؤاد الركابي (حزب البعث) ولمسيحي مثل فهد يوسف سلمان، ومن بعده قادة شيعة وأكراد (الحزب الشيوعي) وسنَة مثل كامل الجادرجي، وحسين جميل، ومحمد حديد، أن يرأسوا ويقودوا أحزاباً جماهيرية علمانية ضمت كل الطوائف والمذاهب والاديان والقوميات؟ وهذه الحالة أستمرت حتى الاحتلال الذي سهل وشجع عملية الفرز الطائفي وأعدها من سمات المجتمع العراقي، وإن تم تصوير هذا الأمر بالمقبول.

فإن واقع الحال بدأ يختلف بعد مرور إحدى عشرة سنة على الاحتلال وانسحاب قواته نهاية عام 2011، ولم يبق من يؤيد الفرز الطائفي إلا المستفيدين منه، وتقف على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاحزاب الطائفية من جميع الطوائف والعشائرية الضيقة الحاكمة والمتنفذة بدعم أمريكي كامل، فأصبحت الطائفية إلى جانب الإرهاب من الكلمات المفتاحية الأساسية في حرف طبائع الصراع، وأداة فعالة تستخدمها الأنظمة والجماعات لتحقيق أهداف إيديولوجية وسياسية، وكانت

لم يبق من يؤيد الفرز الطائفي إلا المستفيدين منه، وتقف على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والاحزاب الطائفية من جميع الطوائف والعشائرية الضيقة الحاكمة والمتنفذة.

الولايات المتحدة تشجع على استبدال النظام السياسي بتقسيم طائفي للعراق وحصص طائفية في الحكومة، وهو ما أكده (بريمر) في كتابه (عام قضيته في العراق) ومحاولته توحيد قوى المعارضة العراقية، والتي تحولت بعد الاحتلال إلى حكومة حول تفاصيل تقسيم العراق، إذ بدأت مرحلة «التدمير الخلاق» في المجال السياسي العراقي، واستندت إلى حملات إعلامية غير مسبوقة موجهة إلى الرأي العام العالمي والعراقي، اعتمدت على مصطلحات طائفية، وعلى هويات وهمية، تضمنت مبالغات كبيرة في توصيف الأحداث وكما يأتي:

1 ـ «تم قتل الأكراد بواسطة الغاز» ومن ثم يجب حمايتهم وإعطاؤهم حقوقاً خاصة، وذلك في الواقع هو مقدمة للانفصال ولتفتيت الدولة العراقية، رغم بشاعة ما تعرض له الأكراد فعلاً من قبل النظام السابق.

2 ـ «الشيعة هم الأغلبية» إذ إنَهم مقموعون، ليس فقط من قبل نظام (صدام)، وإنَما أيضاً طوال تاريخهم، والعملية الديمقراطية ما هي ببساطة إلا بشائر العدالة الاجتماعية، لتغيير حال الشيعة نحو الأفضل.

3 ـ «السنَة هم المجرمون» و«يعارضون» «العراق الجديد» بسبب فقدانهم الامتيازات وسلطتهم في قمع الآخرين.

4 ـ «العراق هو تكوين صناعي» مكَون من ثلاث مناطق منسجمة: الأكراد في الشمال، والسنَة في الوسط، والشيعة في الجنوب، فهذه الدعاية تحمل في داخلها تشويشا مقصودا للفرق بين الهوية الأثنية والهوية الطائفية: الشيعة والسنَة ليسوا عرباً ولا اكراداً، الأكراد ليسوا مسلمين، لا شيعة ولا سنَة، ولا يوجد شيء اسمه «العراقيون»، وإنَما فقط هناك خليط بين السنَة والشيعة والأكراد، أما باقي مكوَنات المجتمع العراقي، من تركمان وآشوريين ومسيحيين ويزيدين وصابئة، فقد تم تجاهلهم تماماً، إذ أن هدف هذه الدعاية هو تسهيل تدمير الولايات المتحدة للدولة العراقية، وتهيئة المسرح العام من أجل تدشين عراق مقسَم.

اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون صراحة في كتابها (خيارات صعبة) بعلاقة بلادها بالتنظيمات المتطرفة.

5 ـ غضَ النظر عن ظهور تنظيمات متطرفة، والترويج لأفعالها الوحشية اتجاه من يخالفها أو ينتقدها، وقد اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية

هيلاري كلينتون صراحة في كتابها (خيارات صعبة) بعلاقة بلادها بالتنظيمات المتطرفة، مما يؤكد مثل هكذا حقائق، كما استمدت الطائفية جذورها من سجون الاحتلال الأمريكي الذي عدَّ مصنع للجماعات الارهابية، كسجن غوانتنامو، أو سجن بوكا أو غيرهما، بحسب مراقبين.

رابعاً: الترويج لفكرة التقسيم

كشف (كرانجيا) الصحافي الهندي المعروف المخطط المرسوم لتقسيم المنطقة المحيطة بفلسطين المحتلة في الخمسينات، إذ استطاع سرقة بعض وثائق حلف بغداد التي تتحدث عن المخطط الصهيوني في ذلك، وقد بدأت بوادر تقسيم هذا المحيط بشكل واضح، فمشروع الأقاليم في العراق بداية تقسيم، وهناك طروحات حول دولة علوية ودولة سنَية في سوريا، ولما كان الولاء في لبنان إلى الطائفة قبل الولاء إلى الوطن يكون التقسيم حقيقة فعلية، وتقسيم السودان إلى سودان شمالي وسودان جنوبي، أصبح أمراً واقعاً وتم تنفيذه، ونزعات تقسيم ليبيا على شكل أقاليم عشائرية مشروع مطروح بالفكر والسلاح، إذ لم يكن التقسيم استراتيجية جديدة في خانة التخطيط الغربي اتجاه الآخر.

واستعملت الولايات المتحدة كذبة أسلحة الدمار الشامل لتنفيذ مخططها للتقسيم، فالمعلومات حول أسلحة الدمار الشامل في العراق واستغلال تلك المعلومات للحضَ على الحرب، ويشير مطلعون على بواطن البيت الابيض، وكانوا قد نشروا «مذكراتهم» مثل وزير الخزانة الأسبق بول أونيل، وأحد أساطين مكافحة الإرهاب ريتشارد كلارك، إلى أن هناك أجندة منذ اليوم الأول، إذا جاز التعبير لغزو العراق.

أما أحداث الحادي عشر من أيلول فإنها ببساطة، منحت الإدارة العذر الذي كانت بحاجة إليه، واعتراف رجال السياسة الأمريكية بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وعدم وجود أية علاقة للنظام بتنظيم القاعدة، وزيف وكذب لجان التفتيش ودورها السيء الذي قام به رؤساؤها والمنفذون فيها مثل إيكيوس، وباتلر، وريتر، و(هانز بليكس)، إذ إن تقارير وتصريحات هذه اللجان كانت السبب وراء الاعتداءات المتكررة على العراق، ومن ثم احتلاله وتدميره، كما أكد المركز العام للنزاهة الأمريكي في تقريره الصادر في كانون ثاني عام 2008، أن القادة الأمريكيين عسكريون أكانوا أم مدنيين

منهم (رامسفيلد) و(تشيني) و(كونداليزا رايس)، و(كولن باول)، و(ولفوفيت)، و(فليشر) وغيرهم، والرئيس (بوش) على رأسهم، أدلوا بأكثر من ألف وخمسمائة تصريح كاذب وغير صحيح عن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وعن علاقة النظام العراقي السابق بتنظيم القاعدة لتبرير الحرب المدمرة على العراق واحتلاله.

الأسباب التي أدت إلى اختيار العراق هدفاً للتدمير، تعكس ثلاثة مستويات سياسية (كونية وإقليمية ومحلية).

فضلاً عن الوضع الاقتصادي القاهر للعراقيين بسبب الحصار، مما أدى إلى استقالة المديرين المسؤولين عن برنامج الأمم المتحدة لتوزيع الغذاء، وهما أيرلندي والماني، احتجاجاً على الوضع المأساوي للحالة العراقية، وما سبَبه الحصار الظالم للشعب العراقي الذي تسبب في وفاة أكثر من مليون ونصف المليون إنسان.

خامساً: أدوات التقسيم وترسيخ الطائفية

هناك عدة مجموعات أساسية من الأسباب التي أدت إلى اختيار العراق هدفاً للتدمير، **تعكس ثلاثة مستويات سياسية (كونية وإقليمية ومحلية)**، تكوَن معاً استراتيجية إمبريالية شاملة للتقسيم وترسيخ أسس التطرف والمغالاة والطائفية، ويرتبط كل عنصر فيها بالآخر، بل يعتمد عليه أيضاً وهي[3]:

أولاً: تأكيد الهيمنة الجيوسياسية الكونية للولايات المتحدة: إنها «منطقة تكفي مواردها إذا تمت السيطرة الكاملة عليها لتوليد قوى كونية»، فالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا أمر ضروري لأية محاولة للهيمنة على العالم، حتى عام 1989 كان تفوق الولايات المتحدة معطلاً من الاتحاد السوفياتي، وعلى الرغم من الوجود الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن سيطرة الولايات المتحدة كانت افتراضية وليست فعلية، ففي حديثه إلى الشعب الأمريكي في عام 1980، لخصَ الرئيس (جيمي كارتر) هموم الولايات المتحدة في الحرب الباردة بشأن الشرق الأوسط بما يأتي: «أية محاولة من قبل قوى خارجية للسيطرة على الخليج العربي، ستعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسنواجه ذلك بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية» وقبل ذلك في عام 1979، كان (كارتر) قد أنشأ فعلاً قوات الانتشار السريع المشتركة كرد فعل للغزو السوفياتي لأفغانستان، وهي عبارة عن تجمع خاص

(3) إيان دوغلاس، الولايات المتحدة في العراق: جريمة ابادة جماعية، وثائق إدانة احتلال العراق.

أية محاولة من قبل قوى خارجية للسيطرة على الخليج العربي، ستعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

من القوات الأمريكية جاهزة لإمكانية الانتشار في الشرق الأوسط، كما عمل (ريغان) في عام 1983 على تدعيم قوات الانتشار السريع كقوة مركزية للولايات المتحدة، وبحلول أواخر عام 1989 ومع سقوط حلف وارسو وتفتت الكتلة السوفياتية، أصبحت الولايات المتحدة غير مهددة في أكثر مناطق العالم أهمية من حيث موقعها الجيو ـ سياسي والجيو ـ اقتصادي، وهكذا أصبح من الممكن التفعيل الكامل للأهداف التي طالما كانت مكبوتة بفعل الحرب الباردة.

ثانياً: النفط سلاح للسيطرة وتحقيق الأهداف: مازالت كلمات هنري كيسنجر: «إن النفط سلعة على درجة من الأهمية، بحيث لا يمكن تركها في يد العرب» عالقة في الأذهان، إذ كانت تلك الكلمات تلخص السياسة الأمريكية التي ظلت غير معلنة حتى عام 1990، فقد أصبحت سياسة معلنة منذ انهيار حلف وارسو، كما أن نظامي العقوبات الذي بدأ في عام 1990، وبعد حرب الخليج عام 1991، هما بمثابة نقطة الانطلاق بالنسبة إلى خطة الولايات المتحدة للتحكم بشأن الأسباب وراء احتلال العراق للكويت، قانونياً، لم يكن للعراق الحق في غزو الكويت، لكن نظام العقوبات الذي تبنَاه مجلس الأمن، وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه، كل ذلك يقدم الدليل على وجود خطة مسبقة في عام 1990 لتدمير العراق، وليس فقط وضع حدَ لاحتلال الكويت، وإذا كان الاحتواء هو الفلسفة الاستراتيجية للحرب الباردة، فأن الإخضاع والاستبدال أصبحا الفلسفة السائدة منذ عام 1990، فقد أصابت العقوبات قلب العراق.

ثالثاً: الموقع الجيوسياسي والتحكم باقتصاديات العالم: يأتي التساؤل لماذا العراق بالذات؟ ففضلاً عن كونه متحكماً في ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم، فإن الإجابة تكمن في موقعه الجيو ـ سياسي، إقليمياً «العراق بمثابة مفترق طرق، فأراضيه توفر الطريق للوصول إلى ايران وسوريا وتركيا والأردن والمتوسط، وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على الاقتصاد العالمي، فإنها لا تستطيع أن تفعل ذلك سوى عن طريق فرض نفسها كوسيط بين العراق وأوربا والصين، وكما قال (بول وولفوفيتز) و(ديك تشيني) وزير الدفاع الأمريكي في عام

نظام العقوبات الذي تبنَاه مجلس الأمن، وسرعة تنفيذه وقسوته والنتائج المترتبة عليه، كل ذلك يقدم الدليل على وجود خطة مسبقة في عام 1990 لتدمير العراق.

1992، فإن الأمر يتعلق بـ«منع ظهور أي منافس عالمي محتمل في المستقبل».

رابعاً: تفتيت الأيديولوجيات: يقول جون دين (المستشار السابق للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون)، في كتابه «محافظون بلا ضمير»: «إن أجندة المحافظين الجدد تتطابق مع أجندة أخرى متطرفة، وهي أجندة الأصوليين في اليمين المسيحي، فقيادة الحزب الجمهوري الآن ـ كما الحزب الشيوعي السوفيتي سابقاً ـ متشبعة بأيدولوجيات رسمية، و(بوش) نفسه سقيم الفكر، ذو شخصية يمينية متطرفة وسلطوية، وهو ومن حوله يعتقدون أنهم «رسل العناية الإلهية»، فقد بات واضحاً على نحو مقلق أن العالم واقع في خضم حرب أيديولوجية، وإن النضال من أجل الديمقراطية في مواجهة النزعة المتطرفة، إنما هو في جوهر النضال من أجل قيم ومن سخرية الأمور؛ أن الكثير مما كان يجري أو يمول على الصعيد الأيديولوجي، باسم الدين والاسلام قد أسهم إسهاماً لا يستهان به في ممارسة التطرف والغلو، وقد وفرت بعض الفتاوى الدرع الواقي ووفرت البرامج والفرص العديدة للترويج لتلك الأفكار.

الاستقرار هو مهمة أمريكية لا تستحق شيئاً، كما أنَه مفهوم ضال لا يجوز ترويجه، نحن لا نريد الاستقرار في إيران وسوريا ولبنان والعراق ولا حتى في السعودية.

خامساً: الترويج لفكرة التقسيم: عبَر (مايكل ليدين) العضو المؤسس في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وهو من بين المحافظين الجدد البارزين، عن «الحقيقة الأمريكية في التقسيم سنة 2002 بقوله: «الاستقرار هو مهمة أمريكية لا تستحق شيئاً، كما أنَه مفهوم ضال لا يجوز ترويجه، نحن لا نريد الاستقرار في إيران وسوريا ولبنان والعراق ولا حتى في السعودية، إذ أن لب الأمر هو ليس ما إذا كنا نهدَد ذلك الاستقرار أم لا، وإنما السؤال هو كيف نهدَد ذلك الاستقرار؟.

إن (التدمير الخلاق) هو الاسم الوسط بالنسبة إلينا، لطالما كره أعداؤنا زوابع الطاقة والإبداع التي تهدد تقاليدهم (بغض النظر عن طبيعة تلك التقاليد)، ويجب أن ندمَرهم لكي نتقدم في مهمتنا التاريخية»، إذ إن الحفاظ على العراق بالذات في حالة عدم استقرار هو أمر جوهري، بالنسبة إلى الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة العربية بأسرها، فقد كتب (كنعان مكية) كتابه (جمهورية الخوف) عن ما أرتكبه النظام السابق من أجل

التأثير في المحافظين الجدد، والذي كان ممن أيدوا غزو العرق بحماسة وجرى استقباله في البيت الأبيض، كتب أخيراً بمرارة وألم: «كان الخطأ الأمريكي الأول والأكبر هو فكرة الولع بالاحتلال وتمزيق العراق وتقسيمه بعد تدميره نهائياً»، إذ أن مشروع الاحتلال الأمريكي مشروع إمبريالي هدفه السيطرة على نفط العراق، واستعمال العراق قاعدة استراتيجية، وهذا لا يتحقق إلا بتقسيم العراق وأقلمته أو فدرلته أو صوملته أو لبننته، فضلاً عن ترويج حصيلة من الفتاوى الجافة والفقه الصحراوي الذي أنتج الجماعات المسلحة المتطرفة.

سادساً: الرغبة في تغيير العالم بالحرب على الإرهاب وبفرض القوة القاهرة: يذكر(بريجنسكي) في كتابه (الفرصة الثانية) (The Second Chance) الصادر عام 2007، وفي مجال شرح نوايا المحافظين الجدد من الحرب على العراق ما نصه: «استراتيجياً، فإن الحرب على الإرهاب، عكست اهتماماً إمبريالياً تقليدياً للسيطرة على موارد الخليج العربي، وإنها مثلت رغبة المحافظين الجدد في إعلاء وتدعيم الأمن (الإسرائيلي)، عن طريق إنهاء العراق كخطر يهددها»، والقضاء على مقومات الدولة العراقية بحل الجيش والقوات الأمنية، ونهب أسلحتها وحرق ونهب وزاراته ومؤسساته المختلفة بسجلاتها ومعلوماتها، وكذلك تدمير وحرق ونهب مكتباته العامة وآثاره، واغتيال وتشريد علماؤه ومفكريه.

سابعاً: استراتيجية موحدة للإبادة الجماعية: لضمان تفوق الولايات المتحدة، كاد العراق أن يصبح الاقتصاد الواحد والخمسين للولايات المتحدة، إن ذلك لا يمكن إلا أن يعني الإبادة الجماعية، فما من سبيل آخر يمكَن الولايات المتحدة من التحكم في كل ما كان على مدى 6000 عام وحدة جيوسياسية وقلعة للقومية العربية طوال القرن العشرين، ما سبيل آخر تستطيع به الولايات المتحدة أن تنتزع من العراقيين المصدر الأساس للرفاهة المادية والرفاهة في المستقبل، ولا أن تفرض على ثقافتهم فكرة الملكية الأجنبية لثروات بلادهم، إذ إن تدمير الدولة العراقية لن يكون كافياً، وللسيطرة على العراق، في موقعه المركزي، لا بدَّ من تدمير هويته العربية الاسلامية، لا بدَ من محوه تماماً كشعب، وتنفيذ قرار تقسيمه، ليكون شعوباً متعددة.

ثامناً: تحطيم العراق كدولة وشعب واستبدال الدولة بثلاثة كيانات متصارعة وضعيفة أو أكثر، وبذلك تكون الانتماءات الاثنية والطائفية بمثابة المقدمة لتدمير الهوية العربية الإسلامية للعراق. إن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماماً أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الأثنية، من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، ومن ثمَّ لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله، إذ أدخلت البلاد والمنطقة في (فوضى خلاقة) من الحروب الطائفية والعرقية والمذهبية والقومية، تنفيذاً لمشروع (برنار لويس) في تفتيت وتقسيم المنطقة إلى دويلات وطوائف وكانتونات لأمراء الحرب والطوائف، نتج عنه الإرهاب الدولي الذي صنعته الولايات المتحدة الأمريكية بأيديها، وهو ما تؤكده مطالبة ابي بكر البغدادي في أول خطبة له في جامع بالموصل بعد الاستيلاء عليها، بـ (تفجير براكين الجهاد) أي الحرب الطائفية في كل مكان.

تكون الانتماءات الاثنية والطائفية بمثابة المقدمة لتدمير الهوية العربية الإسلامية للعراق.

كل ما سبق مجتمعا يمثل السياق والدوافع الاستراتيجية ـ الكونية والإقليمية والمحلية ـ ، التي كانت وراء تدمير دولة وشعب العراق، فلا يمكن النظر إلى أي من تلك الجوانب منفصلاً عن الأخر، إذ إن كل واحد منها يدعم الأخر، ومن خلال مجموع الأفعال التي تلتقي مع تلك الأهداف الاستراتيجية الواسعة، يمكن أن نقتفي أثر «القصد في التدمير» لدى الولايات المتحدة، في حين يشير الترابط العام بين تلك الأسس الاستراتيجية للولايات المتحدة إلى «التدمير المتقصد» للعراق، كنتيجة منطقية لسياسة استراتيجية أمريكية مستقرة اتجاه الشرق الأوسط والعالم، فالولايات المتحدة كان لديها من الأسباب ما يجعلها ترغب ـ في سياق منطقها الخاص ـ في تدمير العراق كدولة وشعب، أما الوسائل التي استعملتها في تدمير الدولة، وفي محاولتها تدمير الشعب، فإنها تنبع من تلك الأسباب وتتوافق معها.

ثامناً: مشروع التقسيم وملامحه

مطالبة ابي بكر البغدادي في أول خطبة له في جامع بالموصل بعد الاستيلاء عليها، بـ (تفجير براكين الجهاد) أي الحرب الطائفية في كل مكان.

يقول فرانسيس فوكوياما في كتابه «أمريكا على مفترق طرق»: «جاءت إدارة (بوش) إلى البيت الأبيض من منطلق عقائدي، متحيز ومتصلب ضد الأمم المتحدة والمنظمات

الدولية، ومنها محكمة العدل الدولية. كما أساءت توصيف ما زعمت أنّه خطر إسلامي يواجه الولايات المتحدة، والحقيقة أن عدداً كبيراً من غلاة الداعين إلى الحرب مثل (بول وولفوفيتز، ودوغلاس فيث، وريتشارد بيرل كانوا من اليهود)، فمشروع برنارد لويس لتقسيم الدول العربية والإسلامية، والذي اعتمدته الولايات المتحدة لسياستها المستقبلية هو ما يعبر عن ذلك ويستند إلى:

1 ـ في عام 1980 والحرب العراقية الإيرانية مستعرة صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي» بقوله: «إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (1980)، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية جديدة تستطيع من خلالها تصحيح حدود «سايكس ـ بيكو».

2 ـ عقب إطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» بدأ المؤرخ الصهيوني المتأمرك «برنارد لويس» بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعاً كلاً على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي.. إلخ، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت، بوحي من مضمون تصريح «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «كارتر».

إن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن (1980)، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية جديدة تستطيع من خلالها تصحيح حدود «سايكس ـ بيكو.

3 ـ في عام 1983 وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور «برنارد لويس»، وبذلك تمَّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية لسنوات مقبلة.

ولو عدنا لعشرين عاماً للخلف نجد أودينون المفكر الإسرائيلي قال: إن قوة إسرائيل ليست في سلاحها النووي، لأنه يحمل في طياته موانع استعماله بعودة الغبار الذري على (إسرائيل)، لكن قوتها في تفتيت قوة الثلاث دول الكبرى مصر، إيران، العراق، إلى دويلات متناحرة على أسس دينية وطائفية.

إن نجاحنا في هذا الأمر لا يعتمد على ذكائنا بقدر ما يعتمد على غباء الطرف الآخر، والمؤسف أن الحكمة غائبة عن القادة بقدر كبير، وقد رأينا تفتيت العراق وسوريا، وحالياً يعملون على تفتيت دول أخرى، فمن وجهة النظر الأمريكية ومؤسساتها المختلفة الذي تروج له، بأن الدعم المادي والمعنوي اللامحدود للكيان الصهيوني، هو عمل يرضي الرب، وإلزام إيماني وديني يفرضه الإنجيل، ويحقق مصالح الولايات المتحدة في الحاضر والمستقبل، إذ تأكدت هذه الحقائق على لسان كتَاب مسيحيين ومسلمين أيضاً.

وأكد بعضهم أن القناعات الدينية للرئيس بوش الأبن، هي صاحبة الدور الأساس في تحديد موقفه الداعم لـ(إسرائيل)، وإن ما يفعله في إطار هذا الموقف لم يصدر عن رغبة في التقرب إلى اليهود فحسب، لكنه كان أيضاً رغبة في التقرب إلى الله، حتى كان عنوان غلاف مجلة نيوزويك في 11/ 3/ 2003 قبل احتلال العراق بأيام، في كلمتين أثنين هما: «بوش والرب» وفي الداخل خصصت المجلة حوالي 12 صفحة، استعرضت فيها الجانب الإيمانية في حياة الرئيس الأمريكي، الذي بعد أن هداه الله وكف عن الشقاوة عدَّ نفسه من بين الذين «ولدوا من جديد»، وهذه ليست صفة ولكنها عنوان لجماعة تحمل ذلك الاسم وتضم 64% من أبناء الشعب الأمريكي.

أن الدعم المادي والمعنوي اللامحدود للكيان الصهيوني، هو عمل يرضي الرب، وإلزام إيماني وديني يفرضه الإنجيل.

لذلك فإنه قبل أن يترشح للرئاسة جمع نفراً من القساوسة لينال بركتهم، بعدما أخبرهم: أنه تمت دعوته لكي ينشد منصباً أرفع، وفي أثناء تولى منصبه وهو يتصرف كمبشر، يتولى منصب القيادة ويفسر الأحداث تفسيراً غيبياً، وهؤلاء الإنجيليون الذين ولدوا مرة ثانية أصوليون بامتياز، إذ يعدون النبوءات التوراتية عموداً فقرياً لرسالتهم، ومن خلالها يقرأون التاريخ ويفسرون أن العالم سينتهي قريبا، وأن المعركة الفاصلة التي ستكون علامة النهاية تعارضها الكنائس الكاثوليكية والارثذوكسية والانجيليكانية، وتعد أطروحاتها (هرطقة لا تستحق المناقشة لاهوتياً)، ويرون أن نهاية العالم المحققة للنبوءات التوراتية بدأت عام 1948، مع إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، ذلك أن تجمع اليهود على أرض الميعاد هو في نظرهم إرادة عليا، القصد منها الإعداد للمعركة الفاصلة بين قوى الخير(إسرائيل

والولايات المتحدة)، وقوى الشر التي تضم كلا من العرب والمسلمين والأوربيين، وأيضاً الأمم المتحدة، وستنشب المعركة بحسب النص التوراتي الذي يقرأونه، في مرج أبن عامر شمال فلسطين (هرمجيدون أو وادي الملح)، في تلك المعركة سيجري تدمير الأرض، وهو ما يشير إلى عودة المسيح ليحكم العالم الف سنة.

أما اليهود فما عليهم إلا أن يشهروا إيمانهم بالمسيحية ولو قبل دقائق من وقوع الكسوف الأخير، وذلك بأن يقوموا بنسف المسجد الأقصى لكي يبنوا مكانه الهيكل الثالث، تكفيراً عن إنكارهم الطويل لحقيقة أن (عيسى بن مريم) هو المسيح الحق، والكاتبة الأمريكية جريس هالسل التي الفت كتابين عن الأصوليين الإنجليين، أو ما يسمى بـ«الصهيونية المسيحية» تحدثت في كتابها «يد الله» عن الحضور الإعلامي القوي لتلك الحركة في الولايات المتحدة، فذكرت أنها تملك وتشرف مباشرة على مائة محطة تلفزيونية وألف محطة إذاعة، ويتسع نشاطها الكنسي على نحو مثير للانتباه، حيث يبشر بتعاليمها ثمانون ألف قسيس، وفي الثمانينيات وحدها تم إنشاء 250 مؤسسة وجمعية دينية في الولايات المتحدة، مؤيدة للكيان الصهيوني في إطار الرؤية الصهيونية المسيحية.

تاسعاً: القوة الناعمة.. بيئة التقسيم

كان (جوزيف غوبلز) وزير الدعاية في المانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية، يدعو المواطن الألماني إلى فتح نوافذ بيته، ورفع صوت المذياع بقوة لكي تستطيع الأفكار التي يبثها الوصول إلى أذن كل الماني واختراقها، سواء أكان راغباً في الاستماع أم لا، كان تعامل عامة الناس مع ما كان يقوم به غوبلز، لا يتعدى مجرد كونه نوعاً من أنواع الإزعاج المبالغ فيه، أما اختصاصيون الإعلام والاتصال في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها فطنوا إلى ما لم يفطن إليه الكثير من الناس العاديين، من خلال المتابعة والرصد والدراسة لأسلوب تعامل غوبلز مع الجهاز العبقري الحديث النشأة المذياع، التفت هؤلاء الخبراء إلى أن غوبلز كان بصدد تشكيل شيء غير مسبوق في تاريخ البشرية، لقد كان يصوغ مبادئ وأفكاراً لأمة كاملة، ليقتنع ويضحي من أجلها الملايين من الألمان على نحو الذي حدده الحزب النازي[4].

وهو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف التقنيات الحديثة

(4) جمال الزرن، تدويل الإعلام العربي الوعاء ووعي الهوية، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2007، ص19.

لصالح الجماعات المسلحة، التي تبث وتنشر الرعب والخوف من خلال ما تقدم عليه من جرائم بشعة كالذبح والحرق والقتل الجماعي، وغيرها من الأساليب الذي تضج بها المواقع الالكترونية ووسائل الإعلام المختلفة، وهو ما عدته المؤسسات التحليلية قوة ناعمة لخلق مجتمع الخوف والرعب لتحقيق أهداف سياسية أكبر.

ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف التقنيات الحديثة لصالح الجماعات المسلحة، التي تبث وتنشر الرعب والخوف.

كما غرقت وسائل الإعلام في مستنقع من الأكاذيب وأنصاف الحقائق، التي وظفت في خدمة الصورة السياسية التي يرسمها المسؤول السياسي، سواء حركتَه مصالحه أم طبيعة ما تفرضه عليه المرحلة، ويطلق أصحاب النظريات على أساليب حرية الدعاية التي أنحدر إليها الإعلام الأمريكي، ما يعرف باللجوء إلى (القوة الناعمة ـ soft Power)، وهي القدرة على الحصول على ما تريده عبر إقناع الآخرين باحتضان أهدافك، وتحقيق ما دعتك إليه مصالحك، في مقابل (القوة الصلبة ـ Hard Power) وهي اللجوء إلى استخدام أساليب الضغط الاقتصادي والقوة العسكرية لإجبار الآخرين على الرضوخ والإذعان، بحسب رأي البيت الأبيض والبنتاجون.

كما إن الحرب ضد الإرهاب أو من أجل الديمقراطية تقتضي استعمال (القوة الذكية)، أي الناعمة والصلبة بحسب مدى قرب الطرف الآخر أو بعده، وتصنيفه كعدو أو صديق، طبقاً للمقولة السائدة كل شيء مباح في الحب والحرب، لذا فأن العالم يشهد الآن واحدة من أشرس المعارك التي تستعمل فيها (القوة الناعمة) لخدمة أهداف سياسية، لأن الإعلام سياسي بطبيعته، لأنه عرضة للتأثير في الصراعات السياسية داخل الدولة الواحدة.

كما أن المؤسسات الإعلامية تشكل نتاجاً طبيعياً للمجتمعات التي تتشكل فيها، وعندما لا تعكس المؤسسات والقوانين والممارسات الإعلامية واقع المجتمعات، التي نشأت فيها تبدو كأطفال لا يشبهون أهاليهم، فتظهر الشكوك حول شرعيتهم، كما يقول ذلك مأمون فندي في كتابه حروب كلامية[5]، والتخويف الذي تزرعه وسائل الإعلام في نفوس المتلقين، وثقافة الخوف مرتبطة بالتخويف، تأتي وسائل الإعلام في وقتنا الراهن على رأسها، في تعميم المخاوف الحقيقية أو الوهمية بين الناس، وفي تضخيمها إلى الحد الذي لا يرون معه من يحميهم منها غير السلطة ذاتها، وهذه الثقافة

(5) مأمون فندي، حروب كلامية، ترجمة: تانيا ناجية، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2008.

لها محطاتها، القديمة والحديثة / الأنظمة والسلطات التي زرعت الرعب، وتلك التي لا تزال تزرعه في فضاء سلطتها، كثيرة، ولها أوصاف مصنفة: استبدادية أو تسلطية، شمولية أو دكتاتورية... الخ، وهي كلها أوصاف تعني (القدرة على توزيع الخوف، والكفاءة في توزيع العقاب) والانتقال من التوعية بالمخاطر إلى التخويف منها، لتحقيق الهدف المنشود.

يقول الدكتور (محمد عابد الجابري) في كتابه المسألة الثقافية (لم يعد إخضاع الأبدان شرطاً لإخضاع النفوس، ومع تحوّل العالم إلى قرية كونية، بل أصبحت شاشة بحجم كف اليد، وطغيان تكنولوجيا المعلومات الرقمية، وتم استثمار التقنيات الرقمية الحديثة في المجالين العسكري والإعلامي، ووظفت تكنولوجيا الاتصال والإعلام في التأثير في المتلقي وتدمير معنوياته من خلال حروب الأعصاب والحرب النفسية.

فلم تعد وسائل قتل البشر وتدميرهم نفسياً وصحياً حكراً على تقنيات الأسلحة، التي ترصد لها الدول ميزانيات مالية ضخمة طبقاً للدور والهدف الذي يخطط أن تلعبه، فتقنيات الاتصال والإعلام أضحت مستخدمة في الحروب الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، لإخضاع الدول التي تخالف نهجها وسياستها لهيمنتها ونفوذها، وكشفت أن نفقات الإعلام والاتصال في الحروب تعادل نفقات وسائل القتال الميدانية مثل الدبابة والطائرة والمدفع.

ويكشف عالم اللسانيات والمفكر الأمريكي (ناعوم تشومسكي) في مقاله «استراتيجيات التحكّم والتوجيه العشر»، التي تعتمدها دوائر النفوذ في العالم للتلاعب بجموع النّاس وتوجيه سلوكهم، والسيطرة على أفعالهم وتفكيرهم في مختلف بلدان العالم، مستنداً في مقاله إلى «وثيقة سريّة للغاية» يعود تاريخها إلى 1979، وتمّ العثور عليها سنة 1986عن طريق الصدفة، وتحمل عنوانا مثيراً «الأسلحة الصّامتة لخوض حرب هادئة»، وهي عبارة عن كتيّب أو دليل للتحكّم في البشر وتدجين المجتمعات والسيطرة على المقدّرات، ويرجّح المختصّون أنّها تعود إلى بعض دوائر النفوذ العالمي، التي عادة ما تجمع كبار الساسة والرأسماليين والخبراء في مختلف المجالات، وتناول في مقاله:

اولاً: استراتيجية الإلهاء والتسلية: عنصر أساس لتحقيق الرقابة على

المجتمع، عبر تحويل انتباه الرأي العام عن القضايا المهمة والتغيرات التي تقررها النخب السياسية والاقتصادية، مع إغراق النّاس بوابل متواصل من وسائل الترفيه، في مقابل شحّ المعلومات وندرتها، وهي استراتيجية ضرورية أيضاً لمنع العامة من الوصول إلى المعرفة الأساسية في مجالات العلوم والاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب، وعلم التحكم الآلي حافظوا على اهتمام الرأي العام بعيداً عن المشكلات الاجتماعية الحقيقية، جعلوه مفتونا بمسائل لا أهمية حقيقية لها، وأبقوا الجمهور مشغولاً لا وقت لديه للتفكير، وعليه العودة إلى المزرعة مع غيره من الحيوانات.

ثانياً: استراتيجية افتعال الأزمات والمشكلات وتقديم الحلول: إذ يسمّى هذا الأسلوب المبتكر «المشكلة/ التّفاعل/ الحلّ" يبدأ بخلق مشكلة، وافتعال «وضع مّا» الغاية منها انتزاع بعض ردود الفعل من الجمهور، بحيث يندفع الجمهور طالباً لحلّ يرضيه، على سبيل المثال: السّماح بانتشار العنف في المناطق الحضرية، أو تنظيم هجمات دموية، حتى تصبح قوانين الأمن العام مطلوبة حتّى على حساب الحرية. أو: خلق أزمة اقتصادية يصبح الخروج منها مشروطاً بقبول الحدّ من الحقوق الاجتماعية وتفكيك الخدمات العامّة، ويتمّ تقديم تلك الحلول المبرمجة مسبقاً، ومن ثمّة، قبولها على أنّها شرّ لا بدّ منه.

ثالثاً: استراتيجية التدرّج: لضمان قبول ما لا يمكن قبوله يكفي أن يتمّ تطبيقه تدريجياً على مدى عشر سنوات، بهذه الطريقة فرضت ظروف اقتصاديّة واجتماعيّة مثّلت تحوّلا جذريّا كالنيوليبراليّة وما صاحبها من معدلات البطالة الهائلة والهشاشة والمرونة، العديد من التغييرات التي كانت ستتسبّب في ثورة إذا ما طبقت بشكل وحشيّ، يتمّ تمريرها تدريجيّا وعلى مراحل.

رابعاً: مخاطبة الجمهور على أنّهم قصّر أو أطفال في سنّ ما قبل البلوغ: معظم الإعلانات الموجّهة للجمهور العريض تتوسّل خطاباً وحججاً وشخصيات، أسلوباً خاصاً يوحي في كثير من الأحيان، أنّ المشاهد طفل في سنّ الرضاعة أو أنّه يعاني إعاقة عقلية، كلّما كان الهدف تضليل المشاهد، إلا وتمّ اعتماد لغة صبيانية، «إذا خاطبت شخصاً كما لو كان في سنّ 12 عند ذلك ستوحي إليه أنّه كذلك، وهناك احتمال أن تكون إجابته أو ردّ فعله العفوي كشخص في سنّ 12.

خامساً: مخاطبة العاطفة بدل العقل: التوجّه إلى العواطف هو الأسلوب الكلاسيكي لتجاوز التحليل العقلاني، وبالتالي قتل ملكة النقد، فضلاً عن استعمال السجل العاطفي يفتح الباب أمام اللاوعي ويعطّل ملكة التفكير، ويثير الرّغبات أو المخاوف والانفعالات.

سادساً: إغراق الجمهور في الجهل والغباء: لابدّ من إبقاء الجمهور غير قادر على فهم التقنيات والأساليب المستعملة من أجل السيطرة عليه واستعباده، يجب أن تكون نوعية التعليم الذي يتوفّر للمستويات التعليميّة الدنيا سطحيّاً، بحيث تحافظ على الفجوة التي تفصل بين النخبة والعامّة، وأن تبقى أسباب الفجوة مجهولة لدى المستويات الدنيا.

سابعاً: تشجيع الجمهور على استحسان الرداءة: تشجيع العامّة على أن تنظر بعين الرضا إلى كونها غبيّة ومبتذلة وغير متعلّمة.

ثامناً: تحويل مشاعر التمرّد إلى إحساس بالذّنب: دفع كلّ فرد في المجتمع إلى الاعتقاد بأنّه هو المسؤول الوحيد عن تعاسته، وذلك بسبب عدم محدوديّة ذكائه وضعف قدرته أو جهوده، وهكذا، بدلاً من أن يثور على النظام الاقتصادي يحطّ الفرد من ذاته ويغرق نفسه في الشّعور بالذنب، ممّا يخلق لديه حالة اكتئاب تؤثر سلباً على النشاط، ودون نشاط أو فاعليّة لا تتحققّ الثورة.

تاسعاً: معرفة الأفراد أكثر من معرفتهم لذواتهم: على مدى السنوات الـ 50 الماضية، نتج عن التقدّم السّريع في العلوم اتّساع للفجوة بين معارف العامة، وتلك التي تملكها وتستعملها النّخب الحاكمة، فمع علم الأعصاب وعلم الأحياء وعلم النفس التطبيقي وصل «النظام العالمي» إلى معرفة متقدّمة للإنسان، سواء عضويّا أو نفسيا، وتمكّن «النظام» من معرفة الأفراد أكثر من معرفتهم لذواتهم، وهذا يعني أنه في معظم الحالات، يسيطر «النظام» على الأشخاص ويتحكّم فيهم أكثر من سيطرتهم على أنفسهم.

وعليه تلخصت استراتيجية الولايات المتحدة في العراق بعد غزوه واحتلاله لتهيئة البيئة المناسبة للتقسيم من خلال مجموعة من الإجراءات أبرزها: الخصخصة بواسطة القوة العسكرية، إذ الغي القرار رقم (12) الصادر عن الحاكم المدني بول بريمر، والذي بدأ تطبيقه في 7 حزيران 2003، كافة

الرسوم والجمارك وضرائب الاستيراد ورسوم الترخيص ورسوم أخرى شبيهة على كافة السلع التي تدخل أو تخرج من العراق. . . النتائج فكانت كالتالي: ارتفاع في معدلات البطالة والنهب المنهجي بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، فضلاً عن انتشار الفساد بمعدل غير مسبوق، وطغيان اقتصاد الكسب غير المشروع المقتصر على المنطقة الخضراء، فضلاً عن الترويج لفكرة الطائفية وتكريس مصطلحاتها في الخطاب الإعلامي الأمريكي.

وختاماً، فإن المشروع الأمريكي الذي أندرج في أدبيات خطاب الساسة الأمريكان تحت عنوان الشرق الأوسط الكبير، والذي ترجم عملياً باحتلال دولتين إسلاميتين هما أفغانستان والعراق، يخفي نوايا وأطماع كبرى لا تنتهي بهذا العنوان، وأن خارطة الطريق التي طبختها المطابخ الأمريكية حسبما يتجلى في الواقع العملي، لم تكن مختصرة ومحددة للمشكل والصراع الفلسطيني الصهيوني، وإنما للعالم بأسره وظهرت بوادرها في العراق، وأنها أُعدت منذ ربع قرن، ، ويتحدث (نعوم تشومسكي) عن الكيفية التي يؤبلس فيها العدو، ويصنع الخوف بغية وضع الإنسان في وضع يندفع فيه للدفاع عن نفسه.

دور الإعلام وقنوات التنشئة الاجتماعية الأميركية في تصدير الكراهية بإزاء العرب والمسلمين

أ. م. د. كامل القيم*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية الفنون الجميلة ـ جامعة بابل.
** عضو في مركز حمورابي.

مقدمة

لا أحد يشك في أن المتغيرات المسرعة والمتدفقة في العالم العربي، تكاد تكون بفورية غير مسبوقة، تلك الفورية في المتغيرات شديدة الانحدار لم تكن فقط على مستوى ثورية الشارع العربي وانتصاراته المتوالية على الانظمة اللاصقة منذ عقود، بل يمتد الأمر إلى أن يغدوا مرجل التغيير، ينفجر بشكل أكثر هولاً في عالمنا المكبل بالمسكوت عنه، والبطيء النسبي الذي طالنا حينما حدثت صفحات التغيير الكبرى في التسعينيات، واذا كانت العقلية العربية قد أفردت لها وبحكم تصورات ومساند موروثة (من مثل الأنا القومية والتفسير الديني والموروث الملّغم جملة من التبريرات)، والتي لم تصمد طويلاً بإزاء حتميات متشابكة ومتصاعدة عاشها ويعيشها العالم العربي في سنواته الأخيرة، والتي أفرزت وستفرز لنا العديد من المفاجآت على مستوى السياسة والثقافة والاقتصاد والحراك الاجتماعي.

فإن مد التغيير جارف وآخذ في التصاعد وبواقعية سياسية وثقافية أكثر اشراقاً وإلح مطلباً، وتعد خريطة تلك الحتميات ولنقل (الظروف الموضوعية)، التي استكانت عنها واوضعتها الانظمة السائدة في حاضنات المستقبل، وبالخط الباهت وتحت نقش الانحراف الوطني أو القومي، حينما **امتد نوم الشارع العربي بخساراته الزمنية والفكرية على وقود الصراع العربي الإسرائيلي (آلية تخدير الانظمة لشعوبها)، وملهات الطاقة العربية بكل مواردها وبواباتها الواعدة، بعدما عالجت ذلك الصراع بالرمز الدعائي والتطبيعي الخانع الذليل، مما جعل إسرائيل واقعاً مُراً وخطراً اقليمياً جاثماً على اجيالنا**

اللاحقة، ولو نظرنا إلى خرائط التغيير التي تجعل من العالم العربي سائر إلى أزمة حقيقية في الهوية وترصين ذاته الثقافية، من خلال مؤشرات دخلت على الخط، منها استحكامات أو حتميات، ومنها عوامل طرد وجذب في واقع عربي سريع التغيير وفي تشتت وعدم ثبات، يصل إلى حد التناقض في آحيان كثيرة، ومن بعض بأرقات ونتائج تلك العوامل الآتي:

الغرب قد أدخل (للشعوب المقهورة) صورة نمطية زائفة، على أن التغيير نحو الديمقراطية يجب أن يأتي بأي ثمن.

1 ـ تصاعد الميل إلى الكوكبية (عولمة السياسات Globalization Politics)، أي وجهات النظر الكونية في قضايا الشأن السياسي وشكل الانظمة ونموها وأزماتها. بالشكل الذي تعولمت فيه مصائر وثقافات وخصائص شعوب لصالح أخرى، تحت مسمى (الشأن، السلم، الأمن، تأزم، انفراج، إرهاب دولي)، وهنا اضيفت دولي (International) لتشير إلى أن حدود الدولة القومية، قد ألغي ليصبح من حصة الأطراف الدولية الكبرى في السير بعجلة التحكم في العالم (كما في القضية العراقية والسورية والليبية وافغانستان والسودان)، وقد كان الغرب قد أدخل (للشعوب المقهورة) صورة نمطية زائفة، على أن التغيير نحو الديمقراطية يجب أن يأتي بأي ثمن، سواء أكان تدخل عسكري أم استخدام ناعم لبروتوكولات أم لعصف دعائي...، سيكون الهدف واضحاً ومحدداً ومسوغاً، تحت شرعية المصلحة الدولية ومحاربة الإرهاب وإنقاذ الشعوب من كنف الثورية والراديكالية إلى العالم المدني، المسرع نحو النمو.. والتحضر.

ببساطة كانت تلك الأفكار التي عرجت عليها الحكمة السياسية الغربية على الأقل في السنوات العشر الأخيرة، وأدت دور الوصاية على العالم وإعادة هيكلته وتنظيمه وتنظيفه، بحسب (هرمية Pyramid) مصالح الغرب .وهكذا كان المنظرون قد عجزوا في إيجاد مخرج من ذلك التناقض اليومي، الذي يُؤشر على وسائل الإعلام ـ وبالأخص في الدول الناشئة الديمقراطية ـ ، إذ في الغالب تُصاب بالوصاية من أحد أطراف الصراع أو التدخل الخارجي أو الدول والقوى المحيطة أو الكبرى، هكذا يروي لنا التاريخ الكثير مما عملته وسائل الإعلام على تفتيت البناء الاجتماعي للمجتمعات السريعة التغيير والمتعددة الاثنيات

يروي لنا التاريخ الكثير مما عملته وسائل الإعلام على تفتيت البناء الاجتماعي للمجتمعات السريعة التغيير والمتعددة الاثنيات والأديان والقوميات.

والأديان والقوميات، كما حدث في استهداف البروباغندا نحو (يوغسلافيا، وأوكرانيا، وإيران، والصين، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والسودان... وأخرها العراق وسوريا... والقائمة تطول).

2 ـ الانفجار الهائل في بنى الاتصال والاعلام، الذي تحول وصفه من القرية الكونية إلى الشاشة الكونية، بفضل آليات نقل المعلومات الرقمية وتنشيط الاعتمادية بشكل كلي وحتمي على انسيابها عبر الأقمار الصناعية.

3 ـ التشبيك Netting الدولي على جملة من القضايا التي لم تعد من مسؤولية الحكومات، بعد أن ألغت الحدود الوطنية وتحول مفهوم المواطن (إلى مواطن كوني)، وليس بالضرورة تتحكم به هويات المجتمع ومرجعياته.

4 ـ عدم وجود طبقة سياسية شابة تقود تلك المتغيرات، وتوجد خطاب وتنشئة سياسية محدثة لبناء واقع عربي خصمه التخلف والتوريث والاتكاء على الماضي.

5 ـ التراجع الواضح في البنى التحتية للخدمات العامة وتفشي البطالة والأمية بنوعيها (التعليمية والتكنلوجية)، فضلاً عن تصاعد المشكلات الثقافية والاثنية في معظم أوطان الشراكة[1] في بعض الاقطار العربية (كالعراق ولبنان، والسودان، ومصر، وسوريا، والبحرين).

(1) أوطان الشراكة: نقصد به الدول العربية التي تحمل طابع التنوع الديني والاثني ولها ثقافات متعددة تبعاً لذلك.

6 ـ تصاعد العمل بالمشروعات الاستثمارية الاعلامية، فالدول العربية تحمل عدداً هائلاً من قوى الإعلام والاتصال التي تمول بمال عربي أو أجنبي بقصد الربح والترويج والاعلام، واخذت تلك المشروعات بالتزايد حتى امتدت للمستوى الشخصي[2].

(2) اخذت بعض الشخصيات السياسية وبعض اصحاب رؤوس الاموال بافتتاح قنوات تلفزيه وصحف ومحطات راديو بهدف الترويج أو التأثير في الرأي العام لأهداف متعددة، كما أن القوى السياسية والدينية والحكومات تمددت في تمويل وادارة تلك المشروعات.

7 ـ متغير التواصل وبالتالي(التفاعل الاجتماعي interaction Public): ففي الوقت الذي تتنامى قوى الاتصال التقني وتنشط التفاعل والتجديد المعلوماتي، نشهد ويشهد العالم نوعا من التراجع الاتصالي للوسائل التقليدية، كالحوار واللقاءات الشخصية مما أضعف بنية المجتمعات الحقيقية في التقارب (الفيزيقي)[3]، فيما اتسعت دائرة ثقافة الصورة لتصبح هي البوصلة وأدوات الإثارة والتحريك عبر الصور والأفلام الرقمية، التي تنتج وتصنع وترسل وتستهلك عبر الحاسب، ومن ثم الاتساع إلى تشبيك وتوسيع مديات التأثير عبر الانترنت وانظمته اللحظية في نقل المعطيات، كل هذا

(3) الفيزيقي هنا يأتي للحوار والمجابهة وجها لوجه وباستخدام علامات ورموز الجسم بكليتها كالصوت والهيئة والاشارة، ويعد حضور الإنسان وجوده جسمه هيئته الحقيقية حضوراً وفعلاً (فيزيقياً) (الباحث)

جعل المواطن العربي يتماهى من جمال وهدوء وإمكانية أن يكون سحر التكنلوجيا الرقمية، هي الحل سواء أكان في الهروب من الواقع أم على مستوى الاعتماد على الانفتاح والتطوير في التنشئة السياسية أم الثقافية.

8 ـ تصاعد الاعتمادية الفردية والمجتمعية للمواطن العربي على التلقي الاعلامي، وهناك فئة كبيرة جداً أصابها الإدمان التلفزيوني[4]، من قبيل التعرض والاستهلاك للرسائل الفضائية.

وفي ظل مشاهد ومتغيرات أخرى على مستوى الاقتصاد والتعليم واتساع وانتشار المعرفة، كانت المجتمع والعلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والثقافة والعولمة علاقة وطيدة، فوسائل الإعلام والاتصال هي الناقل الرئيس للثقافة، وهي أدوات معرفية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها وتنميط السلوكيات وتعزيزها ونشرها. والدول الغربية المسيطرة على تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، لا تصدر الينا المعلومات المسموعة منها والمرئية والمقروءة، سعياً وراء المكاسب (المباشرة) فحسب، إنما القصد أيضا التأثير (Effect) في الأفكار وتخريب العقول ومحاولة اقتلاع القيم والتقاليد والعادات من جذورها واستبدالها بقيم أخرى غريبة، والدول النامية معرضة للغزو الثقافي وتدفقت المعلومات المسيسة عليها.

(4) الادمان التلفزيوني: مصطلح يطلق على حالة المجتمع أو الفئة أو الفرد الذي يجعل من التلفاز الاداة الرئيسة في تناول معلوماته وقضاء اوقات الفراغ بالشكل الذي لا يستطيع الانقطاع عنه، ويشكل هذا المنحى صناعة عوالم افتراضية خطرة جدا على معايشته الواقع وهذا ما اصيب به الكثير من الشباب العربي في ظل الادمان على السماع أو التعرض أو الاستخدام لبعض قنوات الميديا والموسيقى والاتصال (الباحث) حول موضوع الادمان التلفزيوني راجع تفصيلاً:
ماري واين: الاطفال والادمان التلفزيوني، تر: عبد الفتاح الصبحى، سلسلة عالم المعرفة (247) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة1999،)

أصبحت المظلة الاتصالية أو المراهنة على تكنولوجيا الاتصال بمثابة الخيار الاستراتيجي للبلدان المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال التحسينات التقنية لبنى الاتصال وشيوع استعمال الفضاء واقترانهما، انتقلت الوسائل الجماهيرية إلى نمط وهوية جديدة، أظهرت تسخيرها الواضح للحرب القادمة (حرب المعلوماتية) أو حرب الثقافات عبر الفضاء، وهذا بدوره قد أضاف متغيرات جديدة في صناعة الرسائل الجماهيرية، تداخلت فيها كثافة واتساع الوظائف والأهداف سياسياً واقتصادياً وحضارياً[5].

(5) كامل حسون القيم، بناء الاتصال ومشكلات التعرض الاتصالي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، قسم الإعلام، 2000، ص46.

وبذلك أصبحت المظلة الاتصالية أو المراهنة على تكنولوجيا الاتصال بمثابة الخيار الاستراتيجي للبلدان المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل العولمة، اذ تبلغ نسبة نمو الصناعات الاتصالية فيها (8%) سنوياً، وقد اعتمدت الحكومة الأمريكية فعلاً على الخيار الاتصالي من خلال تبنيها منذ سنة 1993 على قطاع لتعزيز القدرات الاتصالية من خلال برنامج سمي (الطرق السيارة للاتصال)، اعتماداً على تطور شبكات

معلوماتية عالمية تعتمد الإنترنت والهاتف والأقمار الصناعية والكومبيوتر، لإقامة آلية متكاملة لانتشار النماذج الثقافية والمعلومات.[6]، وهذه الانتقالية الجديدة قد أوجدت المؤشرات الآتية[7]:

1 ـ تعمقت الهوة بين الدول الكبرى والنامية من خلال خلق سوق ثقافي واتصالي دائم ومتعدد، عَمقَ التبعية أو الاعتمادية على الآخر، النامي باتجاه المتقدم.

2 ـ إعاقة الاتصال الحقيقي بين الناس (فكل الناس يتخاطبون مع بعضهم البعض ولكن لا أحد يلتقي بالآخر).

3 ـ الاندماج الذي حصل في الوظائف، السياسية، الثقافية، التربوية، . . .الخ، تحت مدخل الترفيه لجذب آلية ونمط تعرض اكثر واشد.

4 ـ هذا الوضع يعزز حرمان دولاً وشعوباً كثيرة من المشاركة والإفادة من هذه التكنولوجيا، اذ ستزيد الفوارق الثقافية والعلمية (فجوة المعرفة) بين الطبقات الفقيرة والقروية والمنعزلة عمن يستعملون ويملكون سبل الاتصال.

5 ـ انشغال مؤسسات الاتصال في الدول النامية في تبني الوافد من الرسائل، وارضاء أذواق المشاهدين من خارج حدودها الوطنية، على حساب خططها وبرامجها المحلية، مما ولد ابتعاداً عن توظيف الموروثات الشعبية وانحسار الأعمال الدرامية.

اولاً: التواتر الرقمي يزاحم الهوية. . . ويؤرجح المواطنة

ليس من باب الصدفة أو العجب أن يبدي الكثير من أهل الفكر والتاريخ تخوفهم مما يجري في مسرح التناغم التقني مع سوق الاتصال والمعرفة، وكانت تلك الخشية والتوجس منذ مطلع التسعينيات، حينما بدأ التنشيط الفضائي على مستوى استخدامات الانترنت والعمل بالاستهداف عبر الفضائيات، وكجزء من تسخين مرجل العولمة المتصاعد، تلك الدعوات والصرخات كانت بطبيعة الحال، وكما تعودنا أن نعدها نقصاً في مؤن البدائل وردت فعل طبيعية على كل (وبالفطرة)، على أن نجعلها بارقة المفلسين والمتآمرين على التكنلوجيا والانفتاح، كما أعدت في ورقات بحثية عديدة أنها الهزيمة الفكرية والمعرفية للنتاج العربي، الذي أصبح في حلبة حقيقية للصراع مع الغرب المتهيء.

(6) ينظر من هذا البرنامج في:
أ ـ عبد الحفيظ الفرهام، الثورة الاتصالية والواقع الثقافي الجديد، مجلة الإذاعات العربية، ع3، 1998، ص8.
جوزيف اس ناي ووليم أي وانيز، المعلوماتية الأمريكية موارد قوة المستقبل، ت شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، بغداد، ع6-7، س2، 1996، ص90-102.

(7) كامل حسون القيم، بناء الاتصال ومشكلات التعرض الاتصالي، م س، ص47.

كانت تلك ملامح واقعية وواضحة ومترقبة من قبل أهل الفكر والتربية والقانون والسياسية، ولكن وبذات العقلية التأجيلية قد تعاملت مؤسسات التغيير[8] الأساسية مع هذا القادم بجملة (نحن أهل الفكر والثقافة والقيم)، وعليه كان القادم أعتى وأكثر هولاً وخشية مما كان المتوقعون من أهل التحسب والتخطيط البسيط .على الرغم من هناك طروحات ترى أن (انتشار التجديد لا يحصل من الخارج نحو الداخل، عدا بعض الحالات التسلطية، بل من الداخل نحو الخارج ذلك أنه لا يقوم على سيرورة استقبال سلبي بل على ممارسة خيال ذاتي)[9].

ومنذ ذلك الحين كان الأدب السياسي والمعرفي الحديث تداول مصطلحات لغوية استحدث دلالتها من اشتقاقات لغوية خاصة، وقد أسهمت وسائل الإعلام إلى حد كبير، بقدراته التداولية والتبادلية (Deliberation) على نقل وتفصيل تلك المفردات، بل تكريس استخدامها العلمي تزاوجاً مع المعطيات الثقافية الأخرى عبر ـ ثقافة الصورة ـ والشكل ـ والسلوك، والذي في ظل العولمة استفردت به الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره إحدى خيارات الوصول إلى (أن يكون القرن الواحد والعشرين أمريكياً).

نعم أن العالم ينفتح على بعضه، وتزداد سرعة وفورية انتقال المعلومات وتتسع السوق وتزول وتتهمش الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه.. ما الذي يجري عولمته؟ ليس إلا ثقافة معينة بذاتها مصحوبة بسلع وخدمات بعينها، مما يجعل مقولة (فرنسيس بيكون) (Francis Bacon) الشهيرة (المعرفة قوة) تضع بضلالها على معترك الصراع الحضاري، إذ يرى إدوارد سعيد الخطوط العامة لهذا المعترك بالقول: (أن النظام العالمي الذي ينتج الثقافة والاقتصاد والقوة السياسية جنباً إلى جنب مع (معاملاتها) العسكرية والسكانية، ليملك ميلاً لإنتاج صور عبر قومية خارجة عن القياس تمارس الآن إعادة توجيه الإنشاء الاجتماعي والانتماء الوطني)[10].

وانطلاقاً من مبدأ التدفق الحر للمعلومات، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن دخول السلع الثقافية الغربية إلى شعوب العالم الثالث سيمكنها في فترات لاحقة من الاعتماد على نفسها وبلورة إنتاجها المحلي، وأن المواد الثقافية والثقافات عموماً يجب أن تتنافس فيما بينها، مثلها في ذلك مثل السلع

(8)مؤسسات التغيير: وهي المنظومة التي ترتكز على التنشئة والتغيير في البنى السلوكية، وتصون الاتجاهات والمرجعيات للأفراد والمجتمعات المحلية، بالشكل الذي يتماشى مع القيم والعادات والثقافة الإسلامية والشرقية، وتكون مصدر تغذية مستدامة للفرد والمجتمع ومنها (المؤسسة التربوية، ووسائل الاعلام، والخطاب السياسي، والمؤسسة الدينية، وقادة الفكر والرأي).

(9) مجموعة من المؤلفين: اشراف فرانك مرمييه: **الفضاء العربي** (دمشق: قدمس للتوزيع2003،) ص15.

(10) د. صباح الياسين، الإعلام والعولمة، في العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، سلسلة المائدة المستديرة (37)، بغداد، 1999، ص28-29.

المواد الثقافية والثقافات عموماً يجب أن تتنافس فيما بينها، مثلها في ذلك مثل السلع التجارية العادية في الأسواق الحرة.

التجارية العادية في الأسواق الحرة، على أن تكون الغلبة للأصلح والأفضل، وتنطلق تلك الطروحات من الواقع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي الذي يحكم فكر الغرب، من الهيمنة والسيطرة على الشعوب، ذلك أن مفهوم الهيمنة الاتصالية كما يعرفها (Boyed - Barrett) 1977 على أنها (العملية التي يخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال ـ من حيث الملكية ـ والبناء ـ والتوزيع والمضمون ـ لدولة معينة أو مجموعة من الدول لنفوذ وحفظ المصالح الاتصالية لدولة أخرى أو أخرى دون تأثير معاكس ومتوازن من الدولة التي خضعت للهيمنة)[11].

ويشير تنستال (Tunstall) إلى أن هيمنة وسائل الاتصال الأمريكية تعود إلى أسباب متعلقة بطبيعة منتجاتها، الذي يتميز بانخفاض سعره وارتفاع جاذبيته، وفي الوقت نفسه قدرته على مجاراة الأذواق الشعبية بشكل عام، الإضافة إلى القدرة الأمريكية أو الانجلو ـ أمريكية على استيعاب العملية الاتصالية ـ، بالأخص في مجال التلفزة قد أدت إلى تسيد المنتوج الغربي دون سواه[12] من خلال عامل الخبرة والاستثمار المالي الكبير وأخطبوطيه مراكز التأثير عبر العالم، ولما أضحت التكنولوجيا (سيّما رافدها في الإعلام والمعلومات والاتصال) معرفة والمعرفة شكل من أشكال التكنولوجيا، فإن التساؤل في التوزيع العالمي الجديد للمعرفة إنما هو من التساؤل في القطبية الجديدة التي بدأت، منذ مدة، تطاول العلاقات الدولية والتي تؤسس لتراتبية جديدة قوامها الأساس مدى احتكام هذه الدولة (أو المجموعة)، أو تلك لناصية «تكنولوجيا المعرفة»[13]، (أعتدةً ومضامیناً) ومدى قدرتها على بناء منظومة «للرأسمالية الرمزية»[14]، تتجاوز منظومات إنتاج الثروات المادية واللامادية التي كانت سائدة إلى حين نهاية سبعينات القرن الماضي.

ولما أضحت المعلومات والمعرفة مصدر القوة والسلطة بداية هذا القرن، كان الوقوف من جديد عند الواقع المتردي لمنظومة العلم والتكنولوجيا بالوطن العربي (سيّما تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال)، إنما غرضه التدليل على المكانة المتدنية للوطن إياه على مستوى بنية إنتاج وتوزيع واستهلاك المعلومات والمعرفة. ذلك لأن التكنلوجيا انتاج معرفي اجتماعي ثقافي يشمل الافكار والمعتقدات والسلوك والتصورات والقيم، والتي يستمدها الفرد من خلال تعامله مع الطبيعة والمجتمع، لأنها أي التكنلوجيا

(11) محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ع2، مج18، 1990، ص132

(12) المرجع السابق، ص132-133.

(13) يحيى اليحياوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة: مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة"، دار الطليعة، بيروت، 2002.

(14)ورد هذا المصطلح كأساس تطبيقي للشعوب النامية، والتي تريد أن تركب موجة التكنلوجيا والحضارة، ليس على اساس موروثها الحضاري وقيمها، ونبهت إلى التشتت المستقبلي فيما لو لم تبني لها رأسمالية رمزية، أو افق جديد باتجاه تشكيل قوة معرفية من الرموز القابلة للتشبيك مع المعطيات الكونية الجديدة ينظر:
Vercellone. C, «La question du développement à l'âge du capitalisme cognitif», The Third World Forum, Forum du Tiers Monde, 2003. نقلاً عن:
يحى اليحياوي: العرب والتكنلوجيا والتوزيع العالمي للمعرفة (المقدمة) موقع المؤلف على شبكة الانترنت.

قبل أن تكن آلة فهي فكرة تولدت عن حاجة أو رغبة اجتماعية في زمن محدد. ومن ثم فهي مصب عارم نحو كل ما ينتجه وما يعتقده وما يسلكه الفرد والمجتمع من نشاطات، ويرى ذلك (د. هاملتون Dr.Hamilton)، والتي حددها على أنها (الوسيلة التي بواسطتها يمكن للإنسان أن يوسع نطاق سلطته على ما يحيط به)[15].

(15) ينظر: فضيل دليو، التكنلوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: المفهوم- الاستعمالات- الافاق (عمان: دار الثقافة2010،) ص22

لم يفرز الواقع ذلك ولا المكانة تلك تعميقاً للفجوة الرقمية (الملازمة للتوزيع العالمي للتكنولوجيا)، المتزايدة المد بين الدول المتقدمة والبلدان العربية، بل أفرزت معها تشوهاً أعمق على مستوى بنى التنمية الإنسانية العربية (وداخل البلد الواحد)، لا يتراءى لنا من سبيل لتجسيرها وردم هوتها، إلا البدء في بناء منظومة علمية وتكنولوجية دامجة لكل البلدان العربية على أساس التكامل بين من لديه المال فقط، وبين من يمتلك قدرات بشرية ترتكن في غالبها الأعم لسلك سبيل الهجرة للخارج[16].

(16) المرجع السابق.

وخلاف ذلك التردي في مجال المشاركة الحقيقية والمتكافئة في مجال شغل حيز متكافئ، أو فلنقل معقول من رمزية النطاق الفضائي وحزم المعرفة، التي كان من المفترض على العرب أن ينتجوا ما يؤهل ردم أو تخفيف صدمة التكنلوجيا على الواقع (السبيراني) المخزي، الذي يعتري توزيع معطيات المشاركة على مستوى اللغة أو كمية المعلومات أو نوعها أو استرجاعها، فالواقع العربي يشير إلى الارتفاع الهائل في استهلاك منظومة المعلومات الوافدة بكل صنوفها (العلمية والثقافية والترفيهية والاعلامية) (مصادر الاخبار)، فضلاً عن آلية تشغيل التكنلوجيا نفسها والمتعلقة بالبرامج أو تقنيات الصناعة السمع بصريات، ومن يتفحص مخرجات التعرض الاتصالي المتزايد للمتلقي العربي للوسائل الرقمية الجديدة (ووصول بعض فئاته إلى حالات الادمان)، يرى هناك تدفقاً تأثيرياً في مجالات عدة منها:

1 ـ بحكم طغيان ثقافة الصورة وإحلال الرمز الصوري محل الفكرة السطرية، كان الآفق الثقافي والامتداد المعرفي لا يشير إلى اتساع وعمقيه الاستخدام بحكم التواتر والاستمرارية تلك، إنما يشير إلى تراجع قاموسيه المتلقي العربي وتربية حس النقد والتحليل واستخدام رموز الذاكرة، سواء أكانت على مستوى الاتصال الشخصي أم على مستوى مخرجات الإعلام والصحافة بشكل خاص.

2 ـ تدفق المزيد من القيم والسلوكيات والانماط والمعارف، والتي بحكم الوفرة غير المسبوقة أصابت العقل العربي (بثنائية التقاطع) على مستوى التلقي، ومن ثم التبني ومن ثم التغيير، أي أن ما يجري تصديره من الأخر، وبالأحرى استهلاكه ضمن مفهوم (التعّلم أو الاستطلاع أو التعّرف) كان قد عمل مفصل وخطوة للتناشز مع الواقع الفعلي، وما تعمله الرسائل المستقبلة من رسم واقع افتراضي متخيل، هذا الواقع الافتراضي سيزيد ويراكم الهوة وعدم القبول بما يجري على مستوى القيم أو الهوية أو أية مرجعيات يمكن لها أن تدعم(عناد التغيير).

الوفرة غير المسبوقة أصابت العقل العربي (بثنائية التقاطع) على مستوى التلقي، ومن ثم التبني ومن ثم التغيير.

فلا زال الشباب العربي يعيش في نشوة الضياع الإعلامي وأوجد له الشرعية في ذلك، عندما كشف أن معامل التغيير العربية والمحلية، لم تدخل الساحة لاحتوائه أو للتعبير عن حاجاته الاتصالية المتجددة والمتفاعلة مع حتمية التقانة الكونية.

3 ـ لا زالت قنوات الإعلام العربية تجعل من السياسة مرادف للإعلام، وبذلك انطوى الخطاب السياسي على تلميع صورة من يحكم أو يقود السلطة، سواء أكانت الانظمة القديمة أم المنحدرة من ثورات التغيير الأخيرة، فمعظم مفاصل البرامج والنشرات الاخبارية واشكال التغطية والوصلات الحوارية، تميل إلى المحادثة السياسية والصراع من أجل اثبات صحة وديمقراطية الفعل السياسي أو صحية الخلاف ومقاربات الدستور. . . الخ.

4 ـ وبحكم تربع العرب على أعلى امتلاك لوسائل إعلام سواء أكانت الفضائية منها أم المواقع الالكترونية أم الصحف، وأن عملية التمدد والتوسع والتخصص في فتح تلك المساند الاتصالية العالية الكلفة المنخفضة التأثير، يحتاج إلى وقفة والى تساؤل: ما دواعي عمل أكثر من 400 قناة عربية مختلفة التوجه والنية والقوة والمصدر وبكلفة تشغيلية تتجاوز (10مليار$)، ماذا نريد بتلك الترسانة الاعلامية لهذا الجيل؟ أي جمهور نخاطب؟ وهناك اسئلة فرعية أخرى على الجانب الفني والابداعي، لا نريد أن تأخذ حيزاً أهم من العموميات، التي نحن في صدد رصدها وتحليلها، ومن ثم استخراج اشتغالاها وجدواها.

ثانياً: الواقع الافتراضي بديل للمواطنة

لا أحد ينكر نعمة التكنلوجيا على بني البشر، ولا أحد ينكر أن بعضاً من قوة الفرد ـ أي فرد ـ تأتي من كم وكيف يتعامل مع التكنلوجيا، تلك الكلمة التي اختزلت واسعدت الكثير من مفاصل ومفردات صعوبات الطبيعة ومنها التواصل الإنساني، فلا يمكن بأية حال مقارنة مهارات الافراد في التحكم بالمعرفة كما كان قبل قرون أو سنين، الماكنة تدون ويختزل معها أقراص الذاكرة الإنسانية في الخزن والانتقاء ومن ثم الاستخدام، هذا الواقع الجميل العنيف بكل مصادره قد أوجد لنا سُبلاً شتى لفهم العالم، والتطلع إلى التنبؤ على وفق حزم المعلومات المجهزة التي تمطرنا بها قنوات نقل التكنلوجيا، وكانت النزعة الانسانية تميل ومنذ القدم إلى تقصي الاخبار والمعلومات وتتساءل عن مخرجات حدوث الظواهر...

وهكذا سار الإنسان كائناً اتصالياً بامتياز، تعينه (الرمزية اللغوية) بأشكالها، ولم تتوقف ثنائية الإنسان وحب الاستطلاع ولن تتوقف، وبذلك تؤشر تقنيات التواصل على أنها الأكثر فعلاً في نتاجات الإنسان المعاصر، بحكم طابع الأثر الفوري التي تنتجه، جراء فعل التواصل ـ في المشاهدة أو القراءة أو الاستماع ـ ، وبذلك حينما نقول أن ثمة تلاقح وتزاوج غير مسبوق، قد حدث بين انسان العصر الحالي وبين تكنلوجيا الإعلام والاتصال، لسنا نغالي أن نقول ذلك من باب الوصف.

فعلى مدى العصور، يتشعب هذا الهوس الاجتماعي، كما يترسخ الهاجس الفردي للإنسان بتقصي المعلومات، حتى باتت اليوم في عصرنا هذا المجموعة الاكبر من (الشاشات) في حياتنا اليومية، وذلك اختصاراً للزمن المتراكم لتاريخ البشرية، حيث يتفاعل كل واحد منا بعشرات الشاشات في اليوم الواحد من قبيل (الاستشارة والفحص والمشاهدة والتشغيل)، من دون أن يفكر أو يشعر أو يخطط، ولا علاقة للعلم أو الامية بموضوعة سيطرة الشاشات على واقع حياتنا اليومي، فالكل يعيش على ايقاع شاشة التلفاز ـ الهاتف النقال ـ الكومبيوتر والانترنت والسيارة وساعة اليد والاي باد وشاشات الاعلان الطرقي...[17].

(17) رمزي ج. النجار، وجهة نظر وسفر: الإعلام.. التواصل..الربيع العربي (بيروت: دار النهار، 2012) ص15.

وفي ظل تلك الثنائية ـ ثنائية وسيلة الإعلام الفرد ـ كان الانسان العربي في

أعلى هرم التماهي مع تلك العلاقة، ليس بحكم الصدفة أو الحاجة أنما بحكم البيئة العربية التي اثقلها كاهل السياسة والحروب والصراعات وهول احتلالات متعددة، ومن ثم السجن المعرفي التي قادته السلطات السياسية واجبرته على متنفس أوحد، وهي قنوات السلطة وشعارتها وبطولاتها، مما أفرغت تلك العلاقة من أية انتماء بين المحتوى الإعلامي ومخرجات استهلاكه.

وكان المد الإعلامي في أبان النشاط الستيني والسبعيني للأعلام العربي، يرتكز على صراع الوجود مع اسرائيل، والاتكاء على عبور قناة السويس المصرية، وانتصار العرب في حرب التحرير 1973، وقد استطاع الإعلام العربي إلى حد كبير من أن يطيح بشعور الاستكانة وفقدان الأمل، الذي كان يلف الجماهير العربية بعد النكسة، ومتغيرات الحرب الباردة التي كانت رحاها تدور بين الروس والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

عند ذلك تراوح تأثير وسائل الإعلام العربية على متغير المواطنة، باعتباره ليس القيمة الحقيقية للمواطن، بقدر ما كان الحاكم أو القائد والذي بأذياله سترتبط المواطنة، هذا الارتباط العجيب الذي حكم العرب ومواطنتهم وانتمائهم على الأقل في حدود الحاضنة السياسية والشؤون العامة، بدأت ملامحه تظهر حينما اكتشفت بعض الشعوب العربية، أنها كانت تعيش فكر الاساطير وميثولوجيا عقيمة، وأنها خطابات الزعماء والاحزاب والمصلحين ومن يتربع على عرش التأثير، كانوا مجرد دعاة وحماة لأشخاص ولظرف، وأن الجهد الإعلامي الماضي ليس مواطني ـ من المواطنة ـ ولا يتعلق بثقافة وهوية وتنمية شعب بقدر ما يبرر بقاء الحكام وترسانتهم السياسية، كما كان ذلك في العراق، وليبيا وتونس ومصر وملامحه بدأت في دول الخليج وبلدان أخرى تحاول تصحيح الخطاب.

وعلى الرغم من أن المواطنة والهوية مصطلحان غير خاضعين للقياس والمناقشة في ظل مجتمعات ساكنة وغير متغيره، إلا أنهما يكشفان عن نفسيهما إلا في حالات التغيير أو الانتقالات الكبرى كتغيير بنية النظام، أو الانتفاضات الشعبية أو الدراسات الميدانية الكبرى، وترتبط المواطنة والهوية الوطنية بمؤشرات لطبيعة النظام السياسي، وهيكل عمله من معايير الحكم

الصالح، والحكم الصالح بالضرورة ينتج لنا حزمة من منشطات تدعم المواطنة وتصونها وتجذرها وجدانياً وادراكياً[18]:

- وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.
- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الإصغاء للمواطنين.
- التكيف السريع من قبل الإدارة العامة مع حاجات المواطنين في تحديد التمويل العام واتجاهات إنفاقه. وقد تم استنباط من هذه المقومات الأساسية الأربع معايير تشكل مؤشرات على صالحية الحكم، وتتوزع هذه المعايير بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.

(18) ينظر تفصيلاً في: كامل القيّم، وسائل الإعلام والهوية الوطنية: في كتاب المواطنة والهوية العراقية عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع2011،) ص ص 211- 2014

إن المشكلة الكبرى في الإعلام العربي لا تتجلى فقط في مهارات المسح الاجتماعي والدولي والاقليمي للشؤون العامة (خرائط الانتقاء)، بل والأخطر هو الجمود في التماهي مع متلقي نشط وعنيد ومتحكم الكترونياً، ومن ثم كانت حدود التأثير باهتة ولنقل ضعيفة ليس على مستوى التثوير أو نقل الاحداث أو استخدام رموز التحريك للشارع العربي.

الفشل الإعلامي في اللحظة التاريخية الكبرى التي نعول عليها، قد يقود العرب إلى مزيد من التيه في الهوية والتأرجح في المواطنة.

والفشل الإعلامي في اللحظة التاريخية الكبرى التي نعول عليها، قد يقود العرب إلى مزيد من التيه في الهوية والتأرجح في المواطنة، بعد أن يهرب وتهرب منه وسائل الإعلام بوصفها دون فحوى ودون مضمون يعصف بالمتلقي بعد الثورات، والمشهد الذي نتأمل منه انقلاباً في مستوى الفكر والتوجه والاساليب والنظريات وطرق الاستمالة المختلفة، حتى يمكن لها أن تكون بمستوى ميادين التحرير الذي رسم للشباب العربي أفق جديد وهوى جديد أساسه الإحساس بالأنا المجتمعية وليس السياسية.

إن الانقلاب الكبير الذي حصل في طاقات الشباب العربي والذي سيحصل بالضرورة، لا يمكن أن يُطفأ أو يذوب في متاهات السياسات وتشكيلاتها ومشكلاتها، وبالتالي يمكن أن تفلت منا تلك الجذوة الرائعة التي غدت فرصة كبرى لتوحيد النفوس، وللإشعال منار المواطنة على أعلى مرتفع،

والمواطنة هنا ليست بالضرورة تلك (للوطن القطر)، بقدر ما تكون للواقع الشامل لأزمة العرب مع الدور والهوية والواقع والمستقبل.

وختاماً يمكن القول، هل نحن أمام هوية جديدة ومواطنة تلقى بظلالها على الاثنية، والمناطقية، والحزبية، واسقاطات التاريخ؟ هل سيغدو التاريخ مشكلة أم حل؟ هل نستطيع الاحتفال بعرس جديد لبطل جديد اساسه واقع المواطنة المنظم، والهوية المتخمة بالفعل ـ كما فعلت أروبا ـ هل نستغل الفرصة لإعادة اعمار العقل والتوجه والتربية وتشكيل الصورة الذهنية المنتجة على حساب طغيان ـ صورة النمط المتعثر ـ .

وعليه ومن أجل تنظيم المدخل الاتصالي الفضائي للعرب من بابه الاوسع، وبشرعية علمية تديم وتدعم وتصنع يافطة جديدة للتأثير على دواخل افرادها، وعلى مساحات الرأي العام الدولي نرى أن نسير على وفق الآتي:

1 ـ إجراء مجلس عربي للإعلام يعيد تنظيم وتوجيه المضمون الإعلامي العربي، بما ينسجم مع المتغيرات التي عصفت بالشارع العربي، يكون اساسه (المواطنة، والذات الثقافية، ويتولى تأسيس نظام مراقبة للشأن الإعلامي العربي يرصد الفوضى والتحريض والأنا الدينية والمذهبية والاخلاقية التي يعج بها الفضاء العربي).

2 ـ على الحكومات في الأقل (المنتخبة)، والتي تكونت بالطقس الديمقراطي وببعض معايير الحكم الصالح، أن تتصالح مع وسائل الإعلام وتعترف (تشريعياً)، وضمن قوانين جديدة لتطلق العنان لدوره الجديد في تنوير الرأي العام.

3 ـ توجيه المؤسسات الاعلامية الممولة والمملوكة من شخصيات أم احزاب أم مجهولة الهوية أم الاجنبية (الناطقة بالعربية)، على اعطاء حصة برامجية لمتغير (الهوية والمواطنة والتربية الديمقراطية وحقوق الانسان والطفل والمرأة).

4 ـ إعادة منظومة الانتاج التلفازي والسينمائي بالشكل الذي يحاكي ويتفاعل مع متطلبات التقنيات والمضامين الحديثة.

5 ـ انشاء مراكز ابحاث وطنية أو عربية تقوم بتحليل ورصد الظواهر الاعلامية والمهارات وبنية التلقي الاعلامي.

6 ـ تشجيع المبادرات الشخصية والمؤسسية ومنظمات المجتمع المدني على الدخول إلى التأثير الفضائي، والتشارك في المحن والازمات الكبرى التي يعاني منها العرب، على مستوى مستقبليات العلاقات الدولية والاقليمية، وأزمة الهوية والمواطنة التي باتت مهددة بشكل غير مسبوق وواضح.

7 ـ العمل على تبني نظريات اعلامية حديثة للتواصل مع خيال وإمكانية ومهارات جديدة، تتفاعل مع الفضاء ورسائله (كحتمية تقنية).

8 ـ إعادة النظر في مناهج تدريس الإعلام والسياسة والاقتصاد بشكل جذري، بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات العصر وفروضه الالكترونية والنزعة إلى الكونية العلمية.

9 ـ المصالحة وتأكيد على رموز التأثير السائدة والفاعلة، التي أطاحت بالحكومات المتسلطة، والعمل على اذكائها واستذكارها كوسائل ساندة.

10 ـ رسم خارطة طريق عربية لإعلام الطفل العربي تحت مظلة تكنلوجيا المعلومات والاستقبال الرقمي وتواتر حزم الافلام والمسلسلات والأغاني والبرامج التي تثير ما تثير من ضرر ثقافي ونفسي واجتماعي.

11 ـ فضح ومعاقبة الفضائيات وقنوات الإعلام الأخرى، التي تزحف ضد تيار الوحدة الوطنية، وترسي ممارسة العنف الطائفي والدولي وتبارك الإرهاب والقسوة السياسية على المتلقين.

12 ـ حجب كل ما من شأنه أن يبارك الانظمة السابقة والمتجبرة، وكل اشكال التسلط والعنف ويبارك الارتماء في أحضان الغرب أو من يمثلهم، بما يعود ذلك على ضعف المواطنة والتقليل من شأن العقلية الجديدة للمواطن الفضائي.

13 ـ استغلال الفضاء ونعمته وتقنياته في تعديل صورة العرب والمسلمين، بعدما امتلكنا كل أدوات التأثير وأحدثها، والعمل على ترميز خطاب دولي يليق بدور العرب كأمة محبة وسلام وتحضر.

أغصان الكرمة
المسيحيون العرب
د. عبد الحسين شعبان
2015
مركز حمورابي

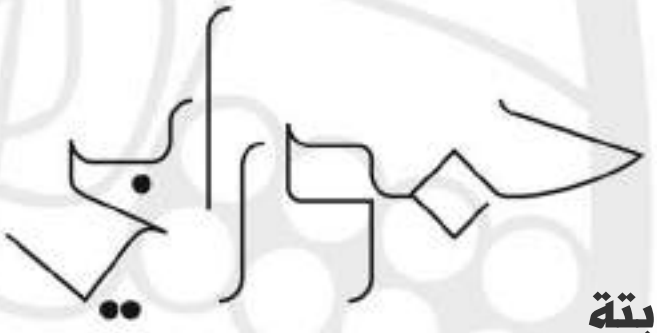

الأبواب الثابتة

- **البحث المترجم:** ترجمة: أ. م. د. سعد علي
  أعراض الانسحاب: تخبط الخروج من العراق
- **متابعة الندوة:** عطارد عوض عبد الحميد
  اغتيال الحضارة
- **رسائل وأطاريح جامعية** **نور صبحي**
- **عروض الكتب:** عربي ــ انكليزي د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد
- **استطلاع رأي:** مركز الفيض لاستطلاعات الرأي
  أراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش

تحرير: أ. م. د. فايق حسن الشجيري
كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد

البحث المترجم:

ريك بيرنان، أعراض الانسحاب: تخبط الخروج من العراق

ترجمة: أ. م. د. سعد علي*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة المستنصرية.

في بحثه المعنون (أعراض الانسحاب تخبط الخروج من العراق)، يتحدث ريك بيرنان الذي يعمل كباحث سياسي أقدم في مؤسسة راند، فضلاً عن عمله كمستشار في الجيش الأمريكي في العراق للسنوات 2006 ـ 2011، عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011، والأثار والنتائج السلبية التي ترتبت على هذا الانسحاب على المستوى الداخلي في العراق وعلى المستوى الاقليمي، أذا يرى بيرنان أن مسار الأمور في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق كان مأساوياً، بجميع المقاييس، وتتعمق الصورة المأساوية من خلال معرفة حقيقة مفادها أن الجميع ما حصل منذ عام 2011 كان متوقعاً، فقد توقع المخططون والقادة العسكريون الأمريكيون حصول مثل تلك الامور، وأطلقوا تحذيرات مبكرة بشأن عملية القيام بسحب جميع القوات الأمريكية في العراق البالغ قوامها (50000) جندي أمريكي، وأن تلك القوات بحسب رأي اولئك المخططين والقادة العسكريين، ينبغي أن تبقى في العراق بعد عام 2011، ولم ينجح اوباما وفريقه الخاص بالأمن القومي في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية، يسمح بإبقاء قوات أمريكية مقيمة بشكل مؤقت في العراق، كما فشل اوباما في تأسيس استراتيجية أمريكية تتعلق بكيفية مغادرة العراق، بالشكل الذي يؤمن المكاسب التي جرى تحقيقها خلال تلك السنوات، ويدفع العراق والدول المجاورة له والولايات المتحدة وبقية العالم في الوقت الحاضر ثمن تلك الاخطاء والفشل الأمريكي المتمثل بسحب القوات الأمريكية بأكملها من العراق عام 2011.

ويرى الباحث أن الفشل الأمريكي في العراق لا تتحمله إدارة اوباما لوحدها، وأنما تشاركها في هذا الفشل إدارة بوش، إذ فشلت إدارة بوش في وضع الاعتبار الصحيح بخصوص مسألة وضع القوات الأمريكية في العراق، فقد حققت القوات الأمريكية جميع اهدافها القتالية المحددة لها في غضون (42) يوماً من الغزو الأمريكي، إلا أن البنتاغون لم يقم بالتخطيط جيداً لعمليات الدعم والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، ولم تكن القوات الأمريكية مستعدة لحالة الفوضى وانعدام القانون التي تلت انهيار الحكومة العراقية، وتحملت قرارات واشنطن المتعلقة باتباع سياسة اجتثاث البعث، حل الجيش العراقي، عدم اهتمام بالمصلحة الوطنية على تغذية التمرد السني بشكل كبير، ويعتقد الباحث أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي والاتفاقية الأمنية المعقودة بين العراق والولايات المتحدة 2008، والتي سمحت للقوات الأمريكية بالبقاء في العراق بعد انتهاء ذلك العام، وبرغم أن تلك الاتفاقيات حددت جدولاً زمنياً لانسحاب نهائي خاص لجميع القوات الأمريكية، لكنها فشلت في وضع اتفاقية تتعلق بوجود مركز دائم للقوات الأمريكية في العراق تحكم النشاطات العسكرية الأمريكية، وقد نصت الاتفاقية الامنية المؤقتة على أن تقوم الولايات المتحدة بسحب قواتها من جميع المراكز السكانية بحلول نهاية 2009، ومن جميع البلاد وبحلول نهاية عام 2011، ولتأمين هذا المسائل كان على واشنطن التراجع عن اصدارها بخصوص تمتع القوات الأمريكية بحصانه كاملة من القانون العراقي، وبدلاً من ذلك اعطت الاتفاقية السلطات العراقية اختصاصاً قانونيا حول القضايا التي يتهم فيها الأفراد الأمريكيون بارتكاب خطيرة خارج واجباتهم بعيداً عن المواقع والمنشأت الأمريكية.

وفي مذكراته التي نشرها اوائل عام 2014، والتي اطلق عليها اسم (الواجب) يذكر وزير الدفاع السابق روبرت غيتس، أن كلاً من واشنطن وبغداد اعتقد بأن اتفاقية 2008 تمثل خطوة مؤقتة، سيتم تعديلها قبل موعد الانسحاب عام 2011، بالشكل الذي سيسمح ببقاء بعض القوات الأمريكية في العراق لتقديم النصيحة والمساعدة لنظرائها من القوات العراقية، ولكن في الأعوام اللاحقة أدى الغموض بشأن رغبة إدارة اوباما في ترك قوة مقيمة في العراق، بجانب قضية الحصانة القانونية للأفراد الأمريكيين ذات البعد الحساس، إلى إيجاد عقبات جدية أمام وضع ترتيب طويل الأمد خاص بوجود القوات الأمريكية في العراق.

ويقول بيرنان أنه وبحلول نهاية عام 2009 توصل الجنرال رايموند اوديرنو قائد القوات الأمريكية في العراق، إلى استنتاج مفاده أن أهداف السياسة الأمريكية ربما لن تتحقق بحلول نهاية عام 2011، وقد اشترك معه في هذا التقييم والاستنتاج مسؤولون في القيادة المركزية الأمريكية والبنتاغون ومجلس الأمن القومي، ورغم جهود اوديرنو الذي عمل على تقديم تقارير صريحة سرية وغير سرية لأعضاء الكونغرس في هذا الخصوص، إلا أن هناك فجوة كبيرة كانت قد وجدت بين الاهداف الاستراتيجية الموضوعة والمحددة من قبل إدارة اوباما والموارد والوقت اللذين يحددهما البيت الأبيض لإنجاز وتحقيق تلك الأهداف.

إن التحليل الذي حكم البيئة الأمنية العراقية تمثل في كونها بيئة مستقرة ولكنها هشة، وهذا الحكم جرى الاتفاق عليه من قبل القادة العسكريين والمسؤولين في البنتاغون، فعلى الرغم من إن تنظيم القاعدة في العراق قد هزم، إلا أنه وبحلول نهاية عام 2009 عمل التنظيم على إيجاد ملاذ أمن في سوريا، وبدأ في إعادة بناء وتنظيم نفسه، ومن المهم ملاحظة إن المخططين العسكريين الأمريكيين وعلى الرغم من اهتمامهم الشديد بتنظيم القاعدة في العراق، إلا أنهم لم يتوقعوا تحول التنظيم إلى جيش جهادي، يعرف اليوم باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وحصل هذا الأمر والتغيير بين عامي 2012 و2014 نتيجة لاندلاع الحرب الأهلية السورية كعامل أساس.

قام الجيش الأمريكي بتقديم تقارير دورية إلى الكونغرس، حذر فيها من إن الجيش العراقي يعاني من نقوصات كبيرة ومهمة تعيق قدرته في الدفاع عن البلاد وصد هذه التهديدات الخارجية

ويرى الباحث أنه برغم مرور أعوام من المساعدة والتدريب من قبل المستشارين الأمريكيين، إلا إن الحكومة العراقية والقوات الأمنية بالكاد تكاد تكون قادرة على مواجهة مثل هذه التهديديات، فخلال المدة ما بين عامي 2005 ـ 2011، قام الجيش الأمريكي بتقديم تقارير دورية إلى الكونغرس، حذر فيها من إن الجيش العراقي يعاني من نقوصات كبيرة ومهمة تعيق قدرته في الدفاع عن البلاد وصد هذه التهديدات الخارجية. كما تعاني القوات الأمنية العراقية من ضعف عملية جمع وتحليل ومشاركة المعلومات الاستخبارية، فضلاً عن عدم القدرة على القيام بعمليات مستمرة في الجانب القتالي، وضعف في التجهيزات والأسلحة، وغياب القدرات الاستخبارية والاستطلاعية والمراقبة، فضلاً عن قدرة الجيش العراقية

المحدودة للغاية في القيام بعمليات خاصة بمكافحة التمرد دون دعم مباشر من القوات الأمريكية الخاصة، خصوصاً مع وجود ضعف شديد في القوة الجوية العراقية، فالقوة الجوية العراقية لا تستطيع توفير الدعم المهم والحاسم للقوات البرية العراقية في ساحة المعركة، ولا تمتلك القدرة على نقل القوات من قاعدة جوية إلى أخرى.

القوة الجوية العراقية لا تستطيع توفير الدعم المهم والحاسم للقوات البرية العراقية في ساحة المعركة، ولا تمتلك القدرة على نقل القوات من قاعدة جوية إلى أخرى.

وقد دفعت تلك الأدلة بمجملها المخططين العسكريين الأمريكيين في العراق إلى الخروج باستنتاج أساسي واضح مفاده، أنه اذا ما انسحبت القوات الأمريكية بشكل كامل نهاية عام 2011، فأنه سيكون من الصعب جداً بالنسبة للعراقيين الحفاظ على المكاسب الهشة التي جرى تحقيقها والحصول عليها منذ عام 2007، وخرج التقييم الذي قام به المخططون العسكريون الأمريكيين في أيلول 2010، والخاص بإجراء تقيم داخلي للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق، باستنتاج أخر مفاده إن الفشل الاستراتيجي في العراق قد جرى تأخيره وتأجيله ولكنه مازال ممكناً، وستعمل غياب القوات الأمريكية في العراق على فسح المجال أمام إحياء التمرد السني وتنظيم القاعدة في العراق وإنهاء الاستقرار النسبي الذي عملت الولايات المتحدة جاهدة على تعزيزه.

بعد إعلان أوباما لقراره الخاص بأنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وسحب جميع القوات الأمريكية من هذا البلد، أجرى القادة الأمريكيون في العراق تقييماً اطلقوا عليه (تقيم إنهاء الحرب) لقياس درجة ومستوى تحقيق الجيش الأمريكي لأهدافه، واستناداً إلى المخططين العسكرين الذين عملوا على هذا التقييم، فأن الغالبية العظمى من تلك الأهداف يمكن أن توصف بأنها غير مكتملة، وأن بعضها تحتاج إلى سنوات عديدة قد تصل إلى جيل كامل لتحقيقها، فعلى سبيل المثال لازال الجيش العراقي متأخراً بفترة زمنية تتراوح 3 ـ 5 سنوات، كي يصبح قادراً على دعم وتعزيز المكاسب التي تحققت في الأعوام الأربعة بشكل مستقل.

ولازال العديد من الأهداف غير متحقق والفضل في ذلك يعود إلى الانقسامات الداخلية في العراق وضعف أداء القادة والزعماء العراقيين، وأشر المخططون العسكريون

إن الفشل الاستراتيجي في العراق قد جرى تأخيره وتأجيله ولكنه مازال ممكناً.

أمراً واحداً مؤكداً يتمثل في أنه بحلول عام 2011، كان هناك قدر كاف من المعلومات للخروج باستنتاج مفاده إن غياب وجود عسكري أمريكي مهم سيجعل الوضع في العراق، وفي غضون أعوام قليلة متدهوراً وربما بشكل لا رجعه فيه.

ويعتقد الباحث بعدم جدوى خطة أوباما المتمثلة في قيادة الولايات المتحدة للتحالف الدولي الخاص بأضعاف وتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وعدم إمكانية نجاح هذه الخطة لأنها لا توفر الكثير من الحوافز للشركاء الآخرين، من أجل القبول بالتكاليف والمخاطر التي لا ترغب الولايات المتحدة نفسها تحملها، وأن لم تقرر الولايات المتحدة القيام بفعل مباشر بشكل أكبر بما في ذلك نشر عدد من القوات القتالية الأمريكية وقوات العمليات الخاصة، فأن (تحالف الإرادة) المتشكل في العراق سيكون قليل التأثير ولن يكون سوى تحالف لغير الملتزمين.

عدم جدوى خطة أوباما المتمثلة في قيادة الولايات المتحدة للتحالف الدولي الخاص بأضعاف وتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

ومهما كانت الدروس التي يمكن تعلمها من الأخطاء الأمريكية في العراق، إلا إنها سوف لن تساعد كثيراً في المسعى الحالي لأوباما والمتمثل في اضعاف وتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أما عن وضع القوات الأمريكية في افغانستان، فالباحث يذهب إلى القول: إن افغانستان تبدو اليوم تماماً مثلما كان العراق عام 2011، فالولايات المتحدة تستعد لسحب قواتها في ظل وجود حكومة مركزية منقسمة فاسدة، وبجانب ذلك تتزايد قوة الجماعات المتطرفة في الملذات الأمنة عبر الحدود في دولة منقسمة وغير مستقرة، ويمكن ابدال كابول ببغداد وطالبان بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وباكستان بسوريا، وبذلك تصبح الصورة أكثر اتضاحاً، وبدون تغيير وتحول دراماتيكي في الاستراتيجية الأمريكية، فأنه وفي غضون اعوام قليلة بعد مغادرة القوات الأمريكية وقوات الناتو لأفغانستان، سيصبح البلد تماماً مثلما يبدو وعليه العراق اليوم، ويتوجب على إدارة اوباما العمل بسرعة أو المخاطر بخسارة حرب ثانية عبر المغادرة قبل انجاز العمل.

متابعات:

نــدوة: اغتيـال الحضـارة

عطارد عوض عبد الحميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة بيروت العربية.

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع المركز الثقافي العراقي في بيروت، ندوته الموسومة: اغتيال حضارة، بتاريخ 6 آذار 2015 على قاعة المركز الثقافي العراقي في بيروت، وقد وترأس الندوة الدكتور جواد كاظم البكري/ معاون مدير مركز حمورابي، إذ استهل الدكتور البكري تقديمه بالتأكيد على إن هذه الجريمة الانسانية بمفهومها لا تستبعد عن كونها استراتيجية أميركية ـ اسرائيلية لتدمير ذاكرة العراق التاريخية، التي تتكوّن من ثلاث مراحل أنيط تنفيذ المرحلة الأولى للقوّات الأميركيّة المحتلّة للعراق عام 2003، عندما نهب الجنود الأمريكان المتحف الوطني العراقي، وتمّ تهريب ما يخصّ اليهود والسبي البابلي الأوّل والثاني إلى تل أبيب.

أما المرحلة الثانية، قام بها اليهود عن طريق جمعيات يهودية عملت في العراق داخل السفارة الأميركية، مثل منظّمة (العاد) الاسرائيلية وانتهت من سرقة كل ما يخص اليهود عام 2012.

والمرحلة الثالثة، فكانت من حصّة (داعش) الذي قامت بسرقة ما تبقّى من الآثار وبيعه في أسواق مافيا الآثار العالمية لتمويل نشاطاتها العسكرية، ولتدمير ما تبقّى من الآثار الكبيرة التي لا يمكن نقلها.

وطرح مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة وهي:

- ماهي الرسالة التي يريد التنظيم إيصالها؟
- هل يريد داعش أن يغطي على سرقات الآثار وتهريبها إلى خارج الحدود؟

- هل إن الضائقة المالية لداعش هي من دفعتهم لذلك؟
- ما هو دور مافيات الآثار العالمية في دفع داعش إلى ارتكاب مثل هذا الفعل؟

وقد تضمنت الندوة محاضرتين، الأولى للمفكر العراقي الأستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان/ مستشار مركز حمورابي، حيث تحدّث فيها عن جريمة داعش بتدمير آثار العراق في مدينة الموصل وتجريف آثار مدينة النمرود قائلاً: نحن بحاجة إلى خيال لكي نواجه تلك الفظاعات التي تفرضها علينا الأشياء... روح الحجر... الثور المجنّح يبكي في بوابة نركال رمز حضارة الآشوريين، هل نحر حقاً الثور المجنح الذي يعبر عن ثلاثية جميلة (الرأس+ الجناحين+ الجسد) الرأس يعني الفكر والعقل للإنسان العراقي، والجناحان يمثلان الفضاء، أما الجسد فيمثل القوة والصلابة، منتصب في مكانه لأكثر من (3) آلاف عام.

سخرية الضحية من المرتكب لهذه الجريمة السوداء؟... قطع الرؤوس... الخطف... استباحوا حرمات المسيحيين والأيزيديين والتركمان والشبك وجميع الناس المختلفين عنهم، دمروا جامع النبي يونس وجامع النبي شيت انّهم استهدفوا البشر والحجر والبيئة والثروة والغذاء والدواء والأمن المجتمعي والاقتصادي والثقافي والفكري وكل ما لهُ علاقة بالأمن الانساني.

مبيناً انه قبل داعش قامت قوات الاحتلال الأميركية عام 2003 بتحطّيم بوّابة المتحف العراقي في بغداد، وتركت الأبواب مشرّعة للّصوص والسراق ليحطّم المتحف العراقي، بهدف تدمير ذاكرة العراق الثقافية والحضارية، ونهب كل ما هو ثمين بما فيها النسخة الأقدم لمخطوطة التوراة التي ظهرت منذ مدّة في تل أبيب.

وتساءل شعبان: لماذا العراق.... لأنّه بلد الشمس، مهد الحضارات، مركز الاشعاع الفكري والثقافي والحضاري، أوّل مؤسسة تمثيلية (برلمانية) بلد الأبجدية، أوّل مجتمع سكني، أولى الشرائع لذلك تمّ استهدافه، مؤكداً أن ما يشهده العاق الآن سببه الاحتلال الأميركي.

أما المحاضرة الثانية فكانت للدكتور حيدر فرحان/ أستاذ علم الآثار في

جامعة بغداد وباحث في مركز حمورابي، قدّم الدكتور حيدر فرحان عرضاً لجرائم داعش بحق آثار العراق، وفي الموصل تحديداً، فقد تم حرق الكنائس التاريخية وأول تلك الكنائس التي تم حرقها هي كنيسة مار متي، واتخاذ بعض الكنائس مواقع لتجمع تلك العصابات، وهدم جامع مجاهد الدين أو ما يعرف محلياً (الولي الخضر) وهو ثالث مسجد آثاري مشيد بعد جامعي الأموي والنوري، ويعود تاريخهُ إلى القرن التاسع الهجري، ويعتبر محرابه تحفه آثاريه على مستوى العالم، هدم قبر المؤرخ المعروف أبن الأثير وهو أحد الرموز التاريخية البارزة في التاريخ الإسلامي، ومن أبناء مدينة الموصل ولهُ الكثير من المؤلفات، وقدم حلولاً وتوصيات لحماية الآثار العراقية بالتنسيق مع منظمة اليونسكو وتشخيص مدى الضرر الذي لحق بالمواقع الاثرية، من خلال تشكيل لجان مختصة ووضع خطة عمل طارئة، وتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي الأخير الذي صدر بحق حماية الاثار العراقية وعدم تمييعه، ودرج مدينة الحضر ضمن مواقع التراث العالمي المعرّضة للخطر، واصدار قرار مرحلي يمنع تداول آثار الموصل (بيع وشراء) ومحاسبة من يقوم بذلك طبقا للقوانين الدولية.

وفي الأمسية عرض فلم جسد جريمة داعش وعرض (60) صورة تمثل حضارات العراق المختلفة مع نماذج جبسيه آثاريه.

وحضر الأمسية عدد من المثقفين العرب والمهتمين بالشأن الثقافي على الساحة العربية، فضلاً عن القنصل في السفارة العراقية الدكتور وليد العيسى والدكتور فؤاد الحركة ممثّلاً نقابة الصحفيين اللبنانيين وعدد من الأكاديميين منهم الدكتور أمين حطيط والدكتور وليد علي والدكتور خليل عبد اللطيف التميمي وعدد من وسائل الإعلام.

رسائل وأطاريح جامعية

نور صبحي*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة النهرين

مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي (الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً)

الطالب: سيف نصرت توفيق الهرمزي
أطروحة دكتوراه ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين ـ 2014

تبحث الأطروحة في توجهات الولايات المتحدة الأميركية وادائها الاستراتيجي وفق التحولات والمتغيرات، والتي تنحصر وفق الرؤية العربية في اتجاهين، **الأول**: يحاكي نظرية المؤامرة ويعطي كل حركة لها بأنها مؤامرة، مما يقتل التفكير في البحث عن الحلول وهو يقع ضمن مبدأ الاستسلام ونظرية التبرير لأي اخفاق داخلي أو خارجي تقع به بلداننا العربية. أما الاتجاه **الثاني**: فهو اتجاه يمجد بالولايات المتحدة الأميركية ويعدها قوة خيرة تسعى إلى انارة العالم بالديمقراطية وحقوق الانسان والرفاهية لا غير، هذا الوجهان أنما وقعا في حقيقة الأمر ما بين كماشة التفريط والافراط.

ومن هنا تسعى الأطروحة إلى تجنب الاتجاهين، والسعي إلى تبيان ما لها وما عليها، (السلبيات والايجابيات)، لتصل إلى رؤية شاملة وفق منهجية استقرائية للأوضاع التي يشهدها النظام الدولي، الذي نحن جزء منه وتحليلها وفق متلازمة الواقعية الجديدة التي تقدم في المقام الأول، فهم عمق الاداء الاستراتيجي لاستشراف مستقبل تلك السياسة ـ الاستراتيجية موضوع الدراسة.

ولقد طرح في اشكاليته تساؤلاً هو: لماذا الولايات المتحدة الأميركية أقوى من غيرها، ولماذا تتربع قمة الهرمية في التراتبية الدولية بفارق كبير عن الوحدات الدولية في النظام الدولي، التي يمكن أن تنافسها؟ ولعل الاجابة المنطقية تكمن في أنها قوة ذكية، لكن سر هذه القوة وسر هذا الذكاء في الفكر والاداء والنتائج المرجوة من الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأميركية، وقد تناول الباحث في فرضيته أن هناك علاقة طردية ما بين التوظيف الامثل لمقومات القوة الفكرية والمادية والنتائج الايجابية المبتغاة، بمعنى أنه كلما كان توظيف القوة رشيد وعقلاني، كلما كانت مخرجات الاداء الاستراتيجي الأميركي ناجعاً، والعكس بالعكس.

واذا ما أردنا أن نعطي صورة موجزة للموضوع تبرز أهميته، فإن موضوع القوة والتغيير يعد من المواضيع المتجددة في مختلف الحقول والمجالات، لا سيّما في حقل العلاقات الدولية، فالقوة هي مادة المدرسة الواقعية التي ترى أن الدول تتصارع من أجل القوة، وإن كل حركة أنما تقوم على ذلك ليس إلا، وبالتالي ولا وجود للمثالية في العلاقات الدولية، أما التغيير فهناك قاعدة فلسفية تقول (إن كل شيء يتغير إلا التغيير فهو ثابت لا يتغير)، ومن هنا جاءت المدرسة الواقعية الجديدة الأميركية بقيادة «ارميتاج»، والمدرسة الليبرالية الجديدة (الأقرب إلى المثالية) بقيادة «جوزيف سي ناي» لدمج انماط القوة الملموسة (الخشنة ـ العسكرية ـ الصلبة ـ الاقتصادية) والقوة غير الملموسة (الناعمة)، ليخرج لنا من هذه التوليفة منسجم كلي لجزئيات القوة تحت مسمى (القوة الذكية)، التي تدمج كل هذه الانماط وتصبها في بوتقة واحدة لتكون العصا والجزرة في كل اداء.

فلا يمكن الاعتماد على القوة العسكرية في تحقيق الاهداف، لأن مردودها سيكون سلبي لا سيّما في القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن بالوقت نفسه الاعتماد على القوة الناعمة في تحقيق الأهداف المنشودة التي تصب في دعم المصلحة القومية العليا، لأن كلاهما قاصر بصورة نسبية، فالقوة العسكرية ممكن أن ترغم الأخرين على فعل شيء معين، لكن يصعب عليها اقناعهم بفعل ذلك، مما يعني أنه متى ما ذهب المؤثر الخارجي، فأن النتيجة ستكون عكسية وهذا ما حصل في احتلال العراق ما بعد 2003. وبذلك جاءت هذه النظرية كرد فعل للإخفاق الذي اتسمت به الادارة السابقة إدارة «بوش

الابن»، أثر الافراط في استخدام القوة العسكرية لتحقيق التغيير، وصولاً إلى التوأمة التي اضطلع بها «جوزيف ناي» صاحب نظرية القوة الناعمة، ليجعل من الأخيرة اداة مهمة لتعضيد القوة العسكرية والاقتصادية، لأن القوة الناعمة هي الأداة الأهم في ترويض العقول واستمالة القلوب، التي يخترق الحدود وتفقد الدول سيادتها، وهي بذلك تخلق فجوة ما بين الشعوب وانظمتها، لا سيّما وأن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك أدواته المتمثلة بالأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي وكل ما يتعلق بها. بل أنها أداة العصر، إذ أن كل تغيير يكون عن بعد وبصورة خفية كونها تدبي كدبيب النمل، وهي كما وصفها «مورجانثو» بأنها أخبث الوسائل في استهداف الدول والاشخاص، لكنها ذات مديات بعيدة وغير منظورة.

«مكانة اوراسيا في الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وآفاق المستقبل»

الطالب: مناف نزار

رسالة ماجستير ــ كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ــ 2015.

احتلت اوراسيا مكانة متميزة في التفكير الاستراتيجي للقوى الكبرى وبضمنها الولايات المتحدة، التي حاولت أن تمنع القوى المنافسة من السيطرة على اوراسيا، وذلك عن دراية تامة أن مستقبل مشروعها في الهيمنة، لا يمكن أن يواجه خطر حقيقي، إلا عن طريق سيطرة إحدى القوى الاوراسية على هذه المنطقة أو توحد القوى الاوراسية ضدها، ومنذ ذلك الحين فأن الاستراتيجية الشاملة الولايات المتحدة تتمحور بشكل أو بأخر حول اوراسيا. التي تعتبر الجزيرة القارية الأكبر في العالم، وهي تمتد من لشبونة في البرتغال غرباً إلى مضيق بيرينغ شرقاً، ومن لابلاند شمالاً إلى ماليزيا جنوباً.

وهنا تكمن اشكالية الدراسة في الوزن الحقيقي لمكانة اوراسيا في الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ، وتأثير هذه المكانة في بناء استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة، في ظل ما تتمتع به اوراسيا من مميزات، فأن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر استراتيجياتها الشاملة، حاولت الاستجابة لاوراسيا بالقوى التي تشغل

مساحتها، وما تحتويه من موارد كأكبر تهديد تواجه الولايات المتحدة لمشروعها في الهيمنة.

ولعل البوادر الأولى لهذه المكانة بدأت تظهر في ما عرف بعقيدة مونرو نسبة الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحادي والعشرين (**جيمس مونرو**)، وكانت هذه العقيدة تتضمن جعل النصف الغربي من الكرة الارضية منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، بعيداً عن توازنات وحروب وارهاصات القوى الكبرى الاوراسية.

وعلى الرغم من اشتراكها أي الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مباشرة في الحرب العالمية الأولى، عبر ارسال قواتها إلى الطرف الغربي من اوراسيا (اوروبا)، والحرب العالمية الثانية اذا قاتلت قواتها على طرفي اوراسيا، ففي الطرف الغربي قاتلت المانيا النازية، وفي طرفها الشرقي قاتلت الامبراطورية اليابانية، إلا أن الولايات المتحدة اصبحت على تداخل مباشر مع مجريات الاحداث في اوراسيا في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وما افضت عنه من انتهاء حلف المصالح ما بين الطرفين (أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، بعد غياب تهديد المانيا النازية وسيطرة الاتحاد السوفيتي آنذاك على الجزء الأكبر من اوراسيا، وبضمنها منطقة القلب الاوراسي وبداية ما عرف بالحرب الباردة، فوجدت الولايات المتحدة نفسها ملزمة بتبني استراتيجية لمواجهة الخطر السوفيتي، فوجدت ضالتها في استراتيجية الاحتواء، والتي هدفت إلى منع توسع الاتحاد السوفيتي خارج حدوده على الرقعة الاوراسية.

إما المرحلة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، فأن الولايات المتحدة اصبحت هي المهيمن عالمياً ومن دون منازع أو منافس لها، أذ حرصت الولايات المتحدة على اثبات وجودها على الرقعة الاوراسية من خلال خوض حروباً في الشرق الأوسط واوروبا، وهدفت إلى جعل العراق عبرة لمن يتحدى هيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الغني بالإمدادات الطاقة. أما في اوروبا فقد كان الهدف منها اظهار حلفاء اوروبيين غير قادرين على مواجهة مشاكلهم في الطرف الغربي من اوراسيا.

في حين تشكلت المرحلة الثالثة على خلفية أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر عام 2001، إذ شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها المزعومة

على الارهاب، واستطاعت أن تعزز من تواجدها على الرقعة الاوراسية وتحديداً في شرق اوروبا وآسيا الوسطى، بما يضمن عدم عودة السيطرة الروسية على شرق اوروبا وآسيا الوسطى، وكذلك منع الصين من الحصول على موطئ قدم في آسيا الوسطى.

ويبزر على الرقعة الاوراسية منافسين عدة للولايات المتحدة الأمريكية، وهم روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق، والتي تحتل الجزء الأكبر من الرقعة الاوراسية، وتمتلك من القدرات العسكرية ما يجعلها تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة، فضلاً عن كونها عملاقاً طاقوياً، وكذلك الصين ذات عدد السكان الأكبر في العالم، والتي ينمو اقتصادها بسرعة كبيرة، وهذا النمو الاقتصادي يتناسب طردياً مع زيادة قدراتها العسكرية. فضلاً عن الاتحاد الاوروبي الذي يشغل الطرف الغربي لاوراسيا، والذي يحاول ايجاد هوية موحدة وقوة عسكرية ويسعى إلى إنهاء تبعيته للولايات المتحدة الأمريكية.

وكنوع من آليات السيطرة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في اوراسيا، فأنها تحرص على ابقاء حلف شمال الاطلسي مع توسيع نطاق عملياته على الرقعة الاوراسية، وكذلك تقوم بأنشاء الدرع الصاروخي والذي يجعل القوى المناوئة لها في حالة انكشاف استراتيجي بإزاء الصواريخ البالستية، فضلاً عن منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا ـ الباسيفيك (الايبك)، الذي تستخدمه الولايات المتحدة كألية للسيطرة الاقتصادية.

وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على عدم توحد اوراسيا ضدها، سواء عن طريق حلف يجمع القوى الاوراسية أو عن طريق هيمنة تفرضها إحدى القوى الاوراسية عليها، وهي تستخدم لهذا الغرض وسائل متعددة منها العسكرية والاقتصادية، والسياسية لضمان هذا الهدف.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن ذلك لا يمكن أن يكون حقيقة واقعة على الارض، ما لم تسيطر على اوراسيا وتفاعلاتها، ولعل المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين هم أول من ادرك هذه الحقيقة، التي ظهرت في كتابات كل من (الفرد تايلر ماهان، و نيكولاس سبيكمان، وسفرسكي، وزبيغنيو بريجنسكي)، إذ تناول كل منهم هذه الحقيقة بطريقة مختلفة، على الحزام الساحلي لاوراسيا، في حين أن سفرسكي أكد أنه ظل

تطور القوة الجوية، لا يوجد أي تهديد يمكن أن يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ويجعلها في حالة انكشاف استراتيجي، إلا ويأتي من اوراسيا، وبريجنسكي عاد وأكد السيطرة على اوراسيا مترامية الأطراف هي السبيل الوحيد لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية، لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم.

ولذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في التواجد على الرقعة الاوراسية عن طريق أيجاد تحالفات موالية لها، وخلق الازمات بما يعرقل أي جهد اوراسي لأجل التوحد، ولعل الولايات المتحدة تملك وسائل كثيرة، فمن ملف حقوق الانسان الذي لا يمس سوى الدول المناوئة لها، إلى التهديدات التي تختلقها لأجل ضمان وجودها العسكري فيها، وعمليات التغير الجيوبوليتيكي على الخارطة الاوراسية عبر الاعتراف بدول جديدة، أو عبر عمليات الانتقاص من سيادة الدول عبر فرض حضورها العسكري على اراضيها بطريقة أو أخرى.

عروض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* عضو في مركز حمورابي.

السلفية والتنوير: صراع الارادات والأفكار بين خيار الجمود وخيارات التغيير

المؤلف: محمد بن علي المحمود

الناشر: مؤسسة الانتشار العربي، 2014.

يبحث الكتاب إشكالية بين السلفيين والتنويريين في قضية تطبيق الشريعة ومدنية الدولة فيبدو أن البعض أخطأ في التعبير حينما وضع المقابلة بين حاكمية الشريعة وحاكمية الشعب، ونتج عن ذلك خطأ في فهم ما يريده وخطأ في التعبير عما يقصده هو، وهذا باعد بين المتحاورين. وهذه المعالجة جعلت المدخل لهذه القضية مدخلاً عقدياً، وفي المدخل العقدي يمكن تقسيم الناس إلى مؤمن وكافر. وفي هذا حرج شديد وإدراك غير سليم للمسألة المطروحة.

ويذهب الكتاب إلى أن الأولى في نظره أن يعالج الموضوع معالجة فقهية، وهذا يجعلنا نعيد الموضوع برمته إلى حكم الشريعة ونستفتيها في هذه النازلة، والشريعة ليست عاجزة عن الإجابة عما ينزل بنا من نوازل. وإذا كان المدخل العقدي لمسألة الحكم بالشريعة يقسم الناس إلى مؤمن وكافر فإن المدخل الفقهي يقسم الناس إلى مستطيع وعاجز أو مكره، والجميع كلهم مسلمون مأجورون مرفوع عنهم الحرج إذا صدقت نياتهم. والأخوة

الذين اثاروا قضية الديمقراطية ومدنية الدولة كان بإمكانهم الوصول إلى هذه النتيجة تحت راية الشريعة فإذا ثبت عجز فئة أو مجتمع عن تطبيق الشريعة فهم معذورون، وقد أفتى عدد من العلماء السلفيين برفع الحرج عن حزب العدالة والتنمية التركي في عجزه عن تطبيق الشريعة، كما أفتوا أيضاً بالتدرج في تطبيقها وقبلوا له حكم دولة مدنية ينادي بها التنويريون. الذين يرون في حكم المدنية حماية للمواطنين وخاصة الاقليات، وهذه يمكن أيضا أن يعالج تحت راية الشريعة. فالشريعة لم تأت لمصادرة حقوق الأقليات ولا لانتقاص حقوق الأكثرية ومنحها للأقلية. ولن تجد ديناً ولا مذهباً فكرياً أنصف الأقليات وحفظ حقوقها كما فعل الإسلام. فالإسلام سمح للأقليات بالتحاكم إلى دينهم فيما هو خاص بهم كما سمح لهم بالمتاجرة فيما هو مباح في دينهم كالخمر والخنزير بشرط إلا يباع على المسلمين، وقد طبق المسلمون هذا في عهد عمر بن الخطاب خليفة المسلمين الثاني. هذا البعد التسامحي لا نجد له تطبيق في واقع الفكر السلفي الذي غزى المنطقة، وما يجري في سورية منذ عامين يبين مدى التخلف الفكري للسلفية.

لقد اضحى هذا التخلف يتصارع بشدة مع التنويريين باتجاهاتهم (التنويري الديمقراطي التقدمي، والاتجاهات الإسلاموية السلفية) كما في تونس ومصر. وهذا يتطلب من المثقفين العرب من مختلف اتجاهاتهم الماركسية والليبرالية والوطنية الديمقراطية، نشر الثقافة العلمانية التنويرية.

بحث في الاقتصاد العادل

المؤلف: بيار كالام، أورور لالوك

ترجمة: محمد صالح فليس

الناشر: دار الفارابي، 2014

هذا الكتاب هو قبل كلّ شيء مسار بحث وتقصٍّ مع ما يتضمنه ذلك من تجريب؛ ذلك أنَّ المشاركة النشطة في حركيّة عالميّة غير رسميّة، متمثّلة في التحالف من أجل عالم مسؤول، تعدديّ ومتضامن.

وبتحديد أكثر، في الجمعيّة العالميّة للمواطنين التي التأمت في مدينة ليلّ في ديسمبر 2001 أقنعت الباحث بأنَّ ثلاثة تحوّلات يجب أن يصار إلى تحقيقها في القرن الواحد والعشرين: الأوّل يتعلّق بالحوكمة لبلوغ تسيير ترابطات جديدة في طبيعتها ومداها وحجمها. الثاني يخص المنظومة الأخلاقيّة لبلوغ تأسيس مقوّمات (العيش المشترك) لمختلف الحضارات، ومختلف الأوساط على قاعدة قيم مشتركة. أما الثالث فهو الانتقال من أنموذج للتنمية غير قابل للحياة إلى مجتمع مستدام. ولقد تقدّمنا فيما يخص النقطتين الأولى والثانية بإعلان المبادئ العامّة للحوكمة، وبتبنّي ميثاق المهمات الإنسانيّة الموفرة لعناصر قاعدة من المبادئ الأخلاقيّة المشتركة.

وأشار الكتاب إلى أن بعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وإنشاء المصانع والشركات ظهر نظامان اقتصاديان ظالمان هما النظام الاشتراكي الذى ظلم الأغنياء والنظام الرأسمالي الذى ظلم الفقراء. وعلى هذا الأسباب فان الحضارة الغربية حضارة ظالمة في كثير من جوانبها، ومن هنا يرى أن النظام العالمي الجديد يحتاج إلى اقتصاد دولي عادل يراعى الشعوب الفقيرة دون أن يظلم الشعوب الغنية. ويمكن أن يتحقق ذلك بالتكامل الاقتصادي بين جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية: تحولات الداخل ورهانات الخارج

المؤلف: أحمد يوسف الكيطان

الناشر: دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

يتناول هذا الكتاب الأحداث والتطورات الداخلية التي شهدتها تركيا مطلع القرن الواحد والعشرين، وفي مقدمتها: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتشكيله أول حكومة أغلبية في تاريخ تركيا تسيطر على البرلمان

والحكومة معاً في العام (2002)، وقيامه بثورة داخلية في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وإحداث تغيرات مهمة في توجهات السياسة الخارجية التركية الإقليمية والدولية مستندةً إلى مبادئ ومنطلقات جديدة تتناسب مع أوضاع المرحلة الجديدة ومتطلباتها سواء كان على صعيد الداخل التركي، وما يشهده من تفاعلات أم على صعيد الإقليم، والتطورات التي يشهدها، لا سيّما التطورات التي أفرزتها الأحداث المهمة التي شهدها العالم: كـ«الحرب على الارهاب»، واحتلال افغانستان والعراق، وظهور مخاطر حقيقية تهدد الكيان القومي للدولة التركية وسلامتها الوطنية.

ويرى المؤلف بان حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت في تحقيق عدة انجازات على صعيد البيئة السياسية الداخلية لتركيا، مستغلة تنفيذ (معايير كوبنهاغن)، وطلبها بالانضمام للاتحاد الاوروبي، تتمثل بإجراء إصلاحات دستورية تخص صناعة القرار السياسي، وتحديد دور المؤسسة العسكرية، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية واسعة، وإجراء تغييرات شاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودمج الاقتصاد التركي في الاقتصاد العالمي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحرير التجارة الخارجية، والانفتاح التجاري على الأسواق الإقليمية والعالمية، إلا أن الاقتصاد التركي، وعلى الرغم من ذلك ما زال يعاني مشكلات وتحديات عليه مواجهتها، تشكل عناصر ضعف فيه، والتي هي بمثابة تحديات تقف بوجه التقدم الاقتصادي. ويضيف بأن تركيبة المجتمع التركي المتنوعة قومياً ودينياً واثنياً والتي من المفترض أن تشكل دلالةً على حيوية المجتمع ومتانة نسيجه الاجتماعي، إلا أنها افرزت العديد من المشاكل والقضايا الاجتماعية والسياسية المعقدة، لا سيّما المسألة الكردية والعلوية، أثرت بشكل سلبي على تجانس واندماج المجتمع التركي واستقراره الداخلي، وعلى أمن الدولة ومستقبلها وقوة سياستها الخارجية.

وأشار المؤلف إلى أن تركيا تبنت منذ العام 2002 سياسة خارجية على وفق رؤية جديدة صاغها صانع القرار الخارجي التركي، وتستند هذه الرؤية إلى معطيات داخلية تشهدها تركيا، تأخذ في الاعتبار المصالح القومية والاقتصادية والاستراتيجية، وتقوم على التموقع في المحيط الإقليمي، والترويج لنفسها وثقافتها وحضارتها، في فضائها العثماني السابق بإحياء

القومية التركية، ومد نفوذها الثقافي، والإفادة من مكانتها السياسية والاقتصادية لتزعّم العالم الإسلامي، ولعب دور الأخ الأكبر لدول آسيا الوسطى والقوقاز المتحدثة بالتركية، والتحول إلى قوة إقليمية كبرى تهيمن على منطقة نفوذ الإمبراطورية العثمانية سابقاً، ويختتم المؤلف كتابه بالتأكيد على أن تفاعلات البيئة الداخلية التركية لازالت مستمرة، وأن أحداث تظاهرات ميدان تقسيم وما تمثله من صِدَام مع التيار العلماني وقاعدته الشعبية، والأزمة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية على خلفية اتهامات رسمية لمسئولين كبار في الحكومة والحزب بالفساد وتبييض الأموال وقضايا فساد أخرى، سينعكس بالتأكيد على سياسة تركيا الخارجية، وسلوكها الإقليمي والدولي ومكانتها.

النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ

الكاتب: هنري كيسنجر

ترجمة: د. فاضل جتكر

الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

يذهب هنري كيسنجر إلى القول بأننا نفتقد اليوم نظام عالمي مستقر، على غرار الاستقرار الذي أمَّنه النظامان السابقان. وما يسمى نظامًا عالميًا اليوم، وهو ليس كذلك، فهو يعيش أزمة ويقف عند منعطف خطير. ومن أسباب ذلك تفكك الدولة الحديثة؛ الأمر الذي حدث عمداً في أوروبا كجزء من سياسة تطوير الاتحاد الأوروبي والتي لم تبين عن فعالية دولية؛ فقد تخطت أوروبا مبدأ الدولة، وهي لا تزال الوحدة الأساسية في الحياة الدولية رغم تعرضها للضغوط الهائلة، وأخذت تتجه نحو سياسة خارجية تعتمد أكثر فأكثر على القوة الناعمة على حساب الفكر التقليدي الأوروبي. وبما أن أوروبا لم تتحول إلى دولة فقد تقع في فراغ سلطوي داخلي وعدم توازن للقوى على حدودها الخارجية، لا سيّما في الشرق الأوسط حيث تحتدم الصراعات المذهبية والعرقية والدينية المسلحة، وتتعرض الدول فيها إلى اعتداءات على سيادتها ما يجعلها عاجزة عن حماية أراضيها وشعوبها.

ولا يقتصر الكتاب البحث على اوربا بل يذهب إلى الشرق الأوسط، فمن دون أن يشير إلى الحاجة إلى الحرية والديمقراطية، يقول كيسنجر بأن هذه المنطقة تآكلت فيها الدول من الإهمال وتحولت إلى صراعات وتفاقمت بسبب قوى خارجية لا يحددها من غير إلى ان يشير للديمقراطية الناشئة في أفغانستان تعيش حالة شلل تام (أين المسؤولية الأميركية عن ذلك؟)، أما ليبيا فتعيش حربًا أهلية حيث يسيطر المتشددون الإسلاميون الذين قد ينقلون إليها دولة الخلافة التي نشأت في العراق وسوريا. هذان البلدان الأخيران لن يتمكنا من إعادة توحيد نفسيهما من جديد كدولتين سيدتين مستقلتين. والتَّفتت القبلي والمذهبي والعرقي الذي يعصف بهما قد ينسحب غدًا على المزيد من الدول ويترك المجال أمام سيطرة الكيانات غير الدولتية، مثل: حزب الله والقاعدة وطالبان وداعش وغيرهم، ويؤدي إلى تفكك النظام الإقليمي والدولي وانتشار القوى الخارجة عن النظام والقانون على مساحة الخارطة الإقليمية الإسلامية الواسعة.

ويضيف كيسنجر إن الصين وروسيا مسؤولتان عما آلت إليه الأوضاع في الشرق الأوسط، بسبب استخدامهما حق النقض (الفيتو) خوفًا من سقوط بشار الأسد وانتقال النزعات الانفصالية الإسلامية إلى أراضيهما، وإيران مسؤولة أيضًا لأنها تطمح إلى توسيع نفوذها في المنطقة، وتستخدم لأجل ذلك كيانات غير دولتية مرتبطة بها وبأيديولوجيتها، وتبحث عن مقارعة منافسيها والتشكيك بشرعيتهم.

وفي تحليله للعلاقة بين بلاده والمملكة العربية السعودية يحمِّل كيسنجر هذه الأخيرة مسؤولية كبيرة لاعتقادها، ومنذ زمن طويل، بأنها يمكن أن تنجو من الخطر الإسلامي الراديكالي عبر دعم الحركات الإسلامية في الخارج. لقد تبين خطأ هذا الرهان، فتهديد القاعدة وصل إلى الداخل السعودي، الذي بات يعاني من الخطر الإسلامي ويخشى تهديداته العلنية المباشرة. ووصول الاضطرابات إلى السعودية، إذا ما حصل، من شأنه أحداث أذى فادحًا بالنظام الاقتصادي العالمي وبالأمن والسلم الدوليين؛ إذ ليس من المعقول الافتراض بأن هناك معارضة سعودية ديمقراطية معتدلة تنتظر أن تحكم السعودية، وهذا على الأقل ما كشفت عنه الثورات العربية التي كانت في الظاهر ثورات تدعو إلى دولة مدنية ديمقراطية، وانتهت بوصول الإسلاميين إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

في تحليله لراهن الحركات الإسلامية العربية يعود كيسنجر إلى تاريخ الإخوان المسلمين لا سيّما إلى النقد الذي وجهه حسن البنا، في العام 1947، للنظام العالمي مقدمًا بديلاً له هو النموذج الإسلامي الطهوري، سيد قطب الذي أعلن الحرب على النظام العالمي في العام 1964. وفي رأيه أن هذا الفكر شكّل منعطفًا ومنطلقًا لانتفاضة الجهاديين والمتطرفين في الشرق الأوسط، التي عبرَّت عنها حركات وتنظيمات مثل القاعدة وحزب الله وطالبان والثورة الإسلامية الإيرانية وحزب التحرير والنصرة وداعش وبوكو حرام. والغريب انه يضع الثورة الإسلامية في ايران وحزب الله بنفس الجهة مع تنظيم القاعدة. وفي هذا الفكر لا يمكن للدولة الحديثة أن تكون الوحدة الأساسية في النظام العالمي لأنها كافرة وعلمانية وغير شرعية، ولا مكان فيه أيضًا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين، فالولاءات القومية على ضلال.

وأخطر ما يقوله كيسنجر هو عن سوريا والعراق؛ إذ يكرر في كتابه، ولو بعبارات غير مباشرة، ما سبق ورردده في غير مناسبة، منها محاضرة له أمام «فورد سكول» في يوليو/تموز 2013. قال وقتها إنه «يفضل بلقنة سوريا على انتصار بشار الأسد أو الجماعات المناهضة له»، فسوريا، بحسب تفكيره كما العراق ليست دولة تاريخية بل مصطنعة خلقها الفرنسيون في شكلها الحالي العام 1920، كما فعل البريطانيون وقتها بالنسبة للعراق، بهدف تسهيل السيطرة عليهما لاحقًا. وهاتان الدولتان تضمان قبائل وإثنيات وطوائف مختلفة دخلت اليوم في حرب طاحنة في ما بينها. وفي رأيه هناك حسنات من وراء تفتيت هذه الدول إلى دويلات صغيرة لأنه يمكّن القوى العرقية والمذهبية والأقليات من توكيد نفسها والسيطرة على مناطقها والاستحواذ على حقوقها، ما يفتح المجال أمام دمجها في نظام عالمي جديد.

وهذه فكرة ثابتة لدى «البراغماتي الواقعي» كيسنجر الذي يعتقد بأن الانقلابات الاجتماعية والاضطرابات والحروب الأهلية، يمكن استخدامها كوسائل لدمج الأمم في «نظام دولي» على الولايات المتحدة أن تعمل على إنشائه بمساعدة القوى العظمى الأخرى لا سيّما الصين؛ ففي عصر الإرهاب الانتحاري وانتشار أسلحة الدمار الشامل ينبغي التعامل مع المواجهات الطائفية الإقليمية كتهديد للاستقرار العالمي برمته، وهذا يستدعي تعاونًا

حقيقيًّا وجديًّا بين كل القوى الدولية لأن البديل عن ذلك انتشار الفوضى والتطرف في بقية المناطق.

ويقدم كيسنجر سرده للأحداث وصولاً إلى سيطرة داعش نتيجة عجز دمشق وبغداد عن فرض هيبة الدولة وسلطتها. بالطبع لا يتكلم كيسنجر هنا عن مسؤولية واشنطن عن هذا العجز، لا سيّما غزوها للعراق من غير وجه حق، والذي أدى إلى الكوارث الراهنة. بل يسعى إلى إزاحة المسؤولية عن الولايات المتحدة الأميركية لا سيّما وأنه كان من المؤيدين للغزو الأميركي للعراق.

الربيع العربي الافق الاسود

المؤلف: ندى الشقيفي الماريني

الناشر: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2015.

ان ثورات دول الربيع العربي بعد ما جرى منذ العام 2010 لن تفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي إلا اذا خضعت للشروط التالية: اولا: وجود يقين لدى قطاع واسع من المواطنين ان الديمقراطية هي افضل نظام حكم متاح، بالرغم من بعض العيوب أو المشكلات التي تعتريه. ثانياً: استمرار النظم التسلطية والتنافسية يتوقف ضمناً فقط على نجاحها في تدجين مواطنيها على قبول الوضع الراهن. ثالثاً: نجاح قوى المعارضة في الانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية يتوقف على بناء ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها، بل اكثر من ذلك تكون مستعدة لتحمل تكلفتها مهما كانت.

وعلى هذا نجد ان جل اهتمام الكتاب ركز في المجتمعات التي شهدت ثورات الربيع العربي وتواجه احتمالات، عدة اقربها هو التحول عن التسلطية ليس باتجاه الديمقراطية، وانما باتجاه تسلطية جديدة تنافسية، لها تواتر التي يمكن على المدى الطويل ان تقود إلى الديمقراطية حقيقية.

وهذا ليس توقعا غريبا. فالنظم التسلطية التنافسية هي نظم غير مستقرة، لأنها

قائمة على قواعد الديمقراطية شكلاً، بينما تمارس مناهج تسلطية، مما يفتح مساحة لقوى المعارضة لإبراز وجودها واستغلال التناقضات بين القانون والممارسة من قبل النخب الحاكمة. وهذا يقضي إلى ازمات شرعية للنخب.

وفي بعض الحالات قد تنجح النظم الحاكمة في تجاوز الازمات، مثل روسيا وماليزيا وألبانيا وارمينيا، واحيانا أخرى ينهار النظام، مثل ما حصل في نيكاراغور 1990، وفي غانا والمكسيك عام 2000، وفي جورجيا 2003، وأوكرانيا 2005، ويتحول الواقع بشكل دراماتيكي إلى ديمقراطية.

كما اكد الكتاب ان التحول الديمقراطية يتطلب وجود رأي عام غاضب على النظام التسلطي ورغبة عارمة في التغيير، وذلك ضمن شرطين:

ـ معارضة قوية لها قواعد عمل مقبولة من الشعب.

ـ وضع دولي واقليمي مساند لتفكيك النظام القديم ومساعدة النظام الجديد.

واخيراً يمكن القول، أن الربيع العربي الذي انطلق من تونس وتمدد إلى عدة بلدان اخرى، قد تحول من فرصة عظيمة لتحرر الشعوب العربية من حكامها الظلمة إلى محرقة أكلت الأخضر واليابس، وكشفت عن الأفق الأسود الذي تلوح معالمه من بين الابنية والبنى التحتية المدمرة وجثث الضحايا وعذابات المقهورين في هذا البلد العربي أو ذلك، بفعل النزاعات الداخلية المريرة التي انطلقت وليس من شيء قد يوقفها في الافق المنظور.

عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*
باحثة وأكاديمية من فلسطين * تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

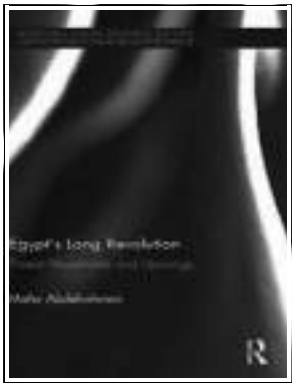

Maha Abdel rahman
Egypt's Long Revolution
Protest Movements and Uprisings
Routledge, 2015

الثورة الطويلة في مصر.. حركات الاحتجاج والانتفاضات

يناقش الكتاب مسيرة العملية الثورية في مصر إنما من زاوية جديدة حيث تحاول الكاتبة المقارنة والربط بين التحولات التي شهدتها مصر بين العامين 2011 و2013، والعملية الانتقالية من ثورة إلى تغيير نظام الحكم القائم إلى حكم الإخوان المسلمين ثم العودة إلى المربع الأول.

برأي الكاتبة، يعتبر معظم المحللين أن الشعوب العربية بشكل عام فشلت في مواجهة التحديات، ولم تكن ردات فعل هذه الشعوب على المستوى المتوقع منها، حتى أن الدول العربية احتلت، سابقا، مركزاً في أسفل القائمة في تصنيف الدول التي استاجبت لموجات الدمقرطة.

ونتيجة لعدم قدرة المنطقة الانضمام إلى الدول الأخرى في عملية التخلص من الأنظمة الديكتاتورية، إدّت إلى ظهور محاولات لاستكشاف أسباب هذا

الوضع الغريب، والبحث عن أجوبة مقنعة، لكن الأمور لم تخرج عن نطاق الحالة الدينية والثقافية في المنطقة العربية.

وتحاول الكاتبة أن تبتعد عن عملية سرد الأحداث التي أدّت في عام 2011 إلى تنحي الرئيس المصري السابق، حسني مبارك، محاولة تصوير ما تسميه «اللحظة الثورية» معتبرة أن انتفاضة اليوم الثامن عشر قد تشكل هذه اللحظة الثورية، عندما تدفق الملايين إلى الشوارع وظهر ما يسمى «جمهورية التحرير».

ترصد الكاتبة التغير في المزاج العام بين 2011 و2013، فمشاعر التفاؤل والشعور بتحقيق إنجازات كبيرة التي سادت بعد سقوط مبارك، تلاشت عندما حل صيف 2013 الدموي، إذ حل مكانها شعب مصري مستقطب ومنقسم. فالسقوط السريع للإخوان المسلمين والذي أدهش حتى أشد المعارضين لهم، مهد لمرحلة أكثر دموية وانقساماً في تاريخ الثورة المصرية. وكانت المفاجأة أن ما بناه الإخوان المسلمون خلال ثمانين عاماً خسروه في ثمانية أشهر.

بطريقة غير مباشرة، تنتقد الكاتبة تدخل الجيش المصري في الأحداث التي أدت إلى سقوط حكم الإخوان المسلمين، حيث تصف ما تعتبره ممارسات وحشية خلّفت أكبر من ألف قتيل وآلاف الجرحى والعشرات من المعتقلين، إلا أن الكاتبة تعترف، أن هذه الممارسات، للمفارقة، نالت دعماً ساحقاً من المصريين الذين عارضوا الإخوان المسلمين بشدة. وكانت نتيجة هذه الممارسات ارتفاع شعبية عبد الفتاح السيسي.

لكن طفرة التفاؤل لم تطل أيضاً هذه المرة، فحسب الكاتبة بدأت تظهر شعارات تعارض الإخوان والسيسي معاً، وظهر مناخ جديد م عدم الثقة.

وترفض الكاتبة بشكل قاطع المقارنة بين السيسي وجمال عبد الناصر. فشعبية السيسي جاءت على قاعدة وعده بالتخلص من الإرهاب، وفرض الأمن والاستقرار والنهوض الاقتصادي وإعادة مصر قوة إقليمية. لكن الأمر بالنسبة لجمال عبد الناصر يختلف، فهو جمع عدة عناصر، فإضافة إلى ظروف المرحلة، كان قائداً يتمتع بكاريزما كبيرة، وقائد عسكري توحدت البلاد حوله في أزمتها، وكان إلى حد ما طاغية لكنه تمتع بصفات جيدة،

إضافة إلى أن لا شيء كان من الممكن إيقافه عن مجابهة الأخطار بهدف توفير الأمن والازدهار.

وتجزم الكاتبة، أنه لا السيسي ولا غيره بإمكانه إعادة إنتاج مشروع «ناصر» جديد. فالتاريخ كان إلى جانب ناصر، وكان لديه مشروعاً لبناء دولة متطورة وحديثة، ويحظى في الوقت نفسه بدعم القوى الكبرى. وكغيره من الدول المستقلة حديثاً حينها، اتبع خطة اعتمدت على مشاريع بنية تحتية ضخمة، وإيجاد وظائف لسكان يتزايدون بشكل سريع، إضافة إلى أنظمة صحية وتربوية جيدة، نالت دعماً من قبل مؤسسات تمويل عالمية وجهات مانحة.

تعتبر الكاتبة، أن عالم ناصر اختفى، ونظام السيسي بإمكانه فقط الحصول على موارد مادية وسياسية لا أكثر، لكن لا يمكنه القيام بمشروع الدولة الحديثة كما كان الأمر في خمسينات وستينات القرن الماضي. أي أن حكام مصر الحاليين يعمدون إلى فرض هيمنة أيديولوجية في أفكار العامة، تشوّه مفهوم الثورة والنضال السياسي من أجل عدالة اجتماعية واقتصادية. وما يبدو وكأنه عملية انتقال للديمقراطية هو بعكس ذلك.

Kate Nicholls
Mediating Policy
Greece, Ireland, and Portugal Before the Eurozone Crisis
London: Routledge, 2015

سياسة التوسط، اليونان، إيرلندا والبرتغال قبل أزمة منطقة اليورو

في هذا الكتاب تحلل مؤلفته نتائج الأزمة العالمية فتختار ثلاث دول كنموذج للدراسة، وهي اليونان وأيرلندا والبرتغال، على اعتبار أن هذه الدول كانت من المتضررين بشكل كبير جرّاء الأزمة العالمية. وتشرح مؤلفة الكتاب السياسات التنموية في هذه الدول بين 1990 و 2008 قبل الأزمة التي طالت أيضاً منطقة اليورو.

اقتصادياً، من أهم نتائج الانهيار المالي في أواخر 2008 كانت أزمة

الديون السيادية، لكن في المقابل شهدت أوروبا سلسلة من عمليات إنقاذ غير مسبوقة طالت اليونان وأيرلندا والبرتغال بين عامي 2010 و2011.

كيف تعاملت هذه الدول مع الأزمة العالمية؟

على الرغم من تشابه الحالات، أي ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، إلا أن ردة فعل كل دولة اختلفت عن الأخرى وذلك تبعاً للاستراتيجيات والسياسات المختلفة التي تتبعها كل منها. ومن هنا تعمل المؤلفة على تحديد الاختلافات على المستوى الوطني بالنسبة للسياسات والنتائج التي ميزت التطورات في الاقتصاد السياسي في هذه الدول الثلاث.

ويتضمن الكتاب شرحاً تفصيلياً عن السياسة الاقتصادية في كل دولة من هذه الدول، وعن نتائج الأزمة الاقتصادية ومحاولات الانقاذ الأوروبية لهذه الدول خاصة في معالجة أزمة الديون السيادية وتداعياتها على الاقتصاد الأوروبي.

من هنا تحاول المؤلفة أن تضع تفسيراً وافياً حول اختلاف السياسة تجاه أزمة واحدة أو مشابهة تضرب أكثر من دولة، وذلك في ظل وجود أو غياب مؤسسات وعمليات صنع القرار التي تشكل ما تطلق عليه «منطقة الوساطة»، وبعد سقوط التجربة الأوروبية الاقتصادية فيما عرف بالاتحاد النقدي الأوروبي. إذ عمل هذا الاتحاد على تنسيق السياسة النقدية للدول الأعضاء، لكنه فشل في تنسيق السياسة المالية.

وبرأي الكاتبة فإن كل دولة من هذه الدول الثلاث تشكل حالة منفصلة جديرة بالدراسة، ومن هنا كان اعتمادها على منهج الدراسة المقارنة. فهي عندما تقارن سياسات هذه الدول، تقدم ثلاثة نماذج مختلفة من حيث السياسات المعتمدة والنتائج.

بشكل عام يقدم هذا الكتاب تحليلا واسعاً لاستراتيجيات وسياسات اليونان وأيرلندا والبرتغال من الناحية الاقتصادية حيث يمكن للقارئ أن يستنتج التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية وبشكل خاص ما أصاب بعض الدول الأوروبية ومنطقة اليورو.

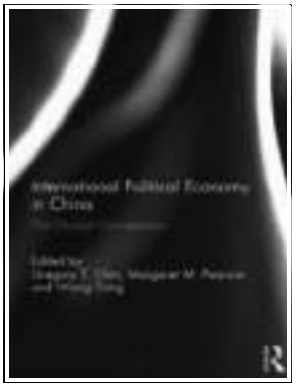

International Political Economy in China
The Global Conversation
Edited by: Gregory T. Chin, Margaret Pearson, Wang Yong
London: Routledge, 2015

الاقتصاد السياسي الدولي في الصين (المحادثة العالمية)

يتناول هذا الكتاب مفهوم «الاقتصاد السياسي الدولي» في الصين. فالصين ليست دولة صاعدة اقتصادياً فقط، بل هي دولة تطبق الماركسية كنظام، فكيف يتعاطى الباحثون الصينيون في المجال الاقتصادي مع مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي؟

يساهم مجموعة من الباحثين الصينيين والغربيين في كتابة الأوراق (فيما يشبه المناقشة أو المحادثة العالمية)، حيث تنقل هذه الأوراق وجهات النظر المختلفة حول كيفية التعاطي مع مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي، وما هي المخاوف الصينية الرئيسية بالنسبة لهذا الموضوع. كما يقدم الباحثون مقترحاتهم حول أفكار أفضل حول الاقتصاد السياسي الدولي وما يمكن أن يضيفه المفكرون في مجال المناقشة العالمية.

أما المواضيع الرئيسية التي يناقشها الكتاب فتدور في معظمها حول النظام العالمي والتنظيم الدولي، الدولة والعولمة، المال والتمويل، مصادر التفكير والابتكار الفكري، وذلك مقارنة مع طريقة التفكير الغربية.

ومن خلال الأوراق تتم دراسة الاقتصاد السياسي الدولي في الصين واعتماده كحالة للدراسة، وعرض لخصائص الاقتصاد الصيني، وحدود تطور هذا المفهوم في الصين حتى الآن، مع وضع خريطة طريق لتطوير الاقتصاد السياسي الدولي في الصين.

وترصد الأوراق المقدمة في هذا الكتاب، التطورات التي حدثت في الصين خاصة على الصعيد الاقتصادي، وهي تطورات حوّلت الصين إلى قوة اقتصادية صاعدة. فخلال سنوات تحوّل التيار الرئيسي للباحثين الصينيين في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، من الأصول الماركسية الجامدة إلى تقارب

في جزء أساسي مع التقاليد الأيديولوجية الأنجلو ـ أميركية. لكن لا تزال هناك فئة من الباحثين المتأثرة بتقاليد أخرى بما فيها الكونفوشيوسية.

يعتبر الباحثون أن دراسة الاقتصاد السياسي الدولي في الصين واستخلاص النتائج من شأنه أن يؤدي إلى نهج صيني فريد من نوعه في هذا المجال، وهذا النهج تمليه عدة عوامل تتميز بها الصين منها الموقع والتقاليد والثقافة الفكرية.

لكن التمعّن في الأبحاث الصينية يظهر أنها حتى الآن، لم تقدم الكثير في المجال المعرفي والابتكاري ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد السياسي الدولي كمجال جديد للدراسة، لا يزال تحت تأثير التنشئة الاجتماعية الغربية، كما أن البيئة المؤسساتية في الصين لا زالت تقيّد إلى حد ما هذا النوع من الدراسات الذي من شأنه أن يقدم رؤية جديدة ووجهات نظر مبتكرة.

ما يخلص إليه الباحثون، أن هذا النوع من الدراسات المشتركة حول الصين لا شك سيساهم في أحداث تطور إيجابي بالنسبة لتطور مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي مستقبلا في الصين بشكل خاص وعالميا بشكل عام، إضافة إلى دراسة العقبات التي قد تعيق هذا التطور.

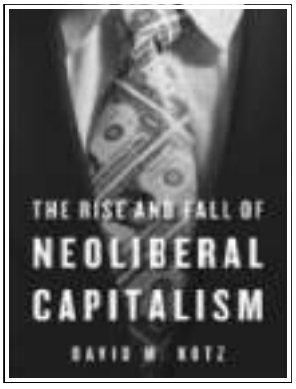

The Rise and Fall of Neoliberal Capitalism

David M, Kotz

Harvard University Press, 2015

الأزمة الاقتصادية العالمية وعلاقتها بالنظرية «الرأسمالية».

ينطلق الكاتب في مناقشة الأزمة الاقتصادية والمالية التي هزت العالم عام 2008، استناداً إلى مفهوم «الرأسمالية» مركّزاً على «الليبرالية الجديدة» ومصطلح «السوق الحرة». ويعتبر الكاتب، وهو أحد الأكاديميين

الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأميركية من الأوائل الذين توقعوا حدوث الأزمة بسبب التغير الذي طرأ على تطبيق الرأسمالية.

يضم الكاتب ستة فصول إضافة إلى المقدمة، تناقش كل ما يتعلق بالأزمة الاقتصادية. واللافت في هذا الكتاب ما يتضمنه من شرح مفصل لجذور الأزمة ولاحتمالات مستقبلية لمعالجة نتائجها.

وبما أن الولايات المتحدة الأميركية بنظر الكاتب، تشكل القوة الرئيسية في العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبما أن تأثيرها يمتد إلى باقي دول العالم، فإن الكتاب بمجمله يركز على الأزمة بشكل خاص في الولايات المتحدة.

الإشكالية الرئيسية في هذا الكتاب تتمحور حول تطبيق النظرية «الرأسمالية». فقبل الثمانينات من القرن الماضي كانت الرأسمالية المنظمة هي المفهوم السائد والمطبق في الاقتصاد الأميركي، لكن هذه الرأسمالية بدأت تشهد تغييراً في نمط التطبيق في بداية الثمانينات حيث تحولت إلى «رأسمالية الليبرالية الجديدة» أو النيوليبرالية Neoliberal Capitalism.

من هنا نقرأ في أحد فصول الكتاب تعريفاً وشرحاً لكلا المفهومين للرأسمالية. ففي الرأسمالية المنظمة تلعب الدول والشركات البيروقراطية والاتحادات التجارية الدور الرئيسي في تنظيم الاقتصاد. ويختلف الأمر بالنسبة لرأسمالية الليبرالية الجديدة حيث تلعب قوى السوق الحرة الدور الرئيسي في العملية الاقتصادية. ويرتبط الشكل الجديد من الرأسمالية بظهور العولمة ومؤسسات التمويل. وسرعان ما انتشرت الرأسمالية الجديدة إلى معظم الدول العالم وفي مقدمتهم بريطانيا. ولهذا السبب، يجزم الكاتب أن الأزمة الاقتصادية طالت أيضاً معظم هذه الدول التي تأثرت بالولايات المتحدة الأميركية.

وبما أن هذا الشكل الجديد من الرأسمالية اعتبره العديد من صناع السياسة الأميركيين تطوراً طبيعياً، فإن الأزمة الاقتصادية جاءت مفاجئة لمعظم هؤلاء وللاقتصاديين الذين كان يعتقدون أن الانهيارات الاقتصادية لا يمكن أن تحدث في ظل هذا الشكل الجديد والمتطور من الرأسمالية.

وفي هذا الإطار يطرح الكاتب عدداً من الأسئلة، معتبراً أن الإجابة عنها

تشكل مدخلاً لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية، ومنها:

- ما هي رأسمالية الليبرالية الجديدة؟
- لماذا ظهرت بعد عدة عقود من الرأسمالية المنظمة؟
- وكيف عمل هذا الشكل من الرأسمالية منذ قيامه تقريباً في العام 1980

ما هي الطريقة الأفضل للسير نحو حل للأزمة الاقتصادية؟

يعتبر الكاتب، أن الأزمة لم تكن أزمة مالية، أو عملية ركود اقتصادي أو مزيج من العاملين فقط. بل كانت أزمة تتعلق بهيكلية النموذج الجديد للرأسمالية، وهذا النوع من الأزمات لا يمكن أن يحل فقط عن طريق سياسات اقتصادية معينة. فالحل يكون عن طريق تغيير هيكلي رئيسي في العملية الاقتصادية والقضايا الاجتماعية المتعلقة بها.

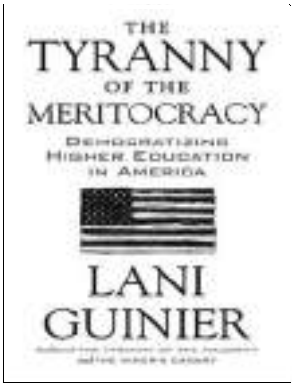

The Tyranny of the Meritocracy Democratizing Higher Education in America

Lani Guinier

Boston: Bacon Press, 2015

طغيان الجدارة.. دمقرطة التعليم العالي في أمريكا

فيما ينكب الباحثون في المنطقة العربية على الكتابة عن عملية «دمقرطة الحكم» في دولنا، تخصص المؤلفة الأميركية هذا الكتاب لمناقشة موضوع «دمقرطة» التعليم العالي في الولايات المتحدة الأميركية.

يبدو الموضوع مختلفاً من حيث العنوان والاختصاص، لكنه جدير بالقراءة للتعرف أكثر على المجتمعات الأخرى.

تتناول المؤلفة ما تعتبره عملية تمييز بالنسبة للمعايير المطبقة في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، حيث تختلف معايير «الجدارة»

و«الكفاءة» وفقاً لأمور تحددها المؤسسات بعيداً عن المعايير الديمقراطية التي تركز مؤلفة الكتاب على ضرورة تطبيقها.

وتنتقد في كتابتها ما تسميه «المعايير الفردية» المطبقة في التعليم العالي في الولايات المتحدة، وهي معايير تنطلق من امتيازات الفرد بعيداً عن الخصائص الجماعية التي تميز المجموعات والتي تستحق الالتفات والتقدير نظراً للكفاءات التي قد تتمتع بها هذه المجموعات بعيداً عن النظرة «الفردية».

وترى المؤلفة، وهي محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان، أن خلق نماذج تعليم تعاونية جماعية من شأنها تعزيز الديمقراطية في الولايات المتحدة الأميركية بدلاً من طريقة تفضيل النخب الفردية في المجتمع. وتشدّد على أن معايير الجدارة والكفاءة يجب أن تبتعد عن أمور اللون والعرق والجنس، وهي مفاهيم من شأنها أن تعيق العملية الديمقراطية.

وبما أن الجامعات هي المؤسسات التي تشكل منطلقاً للحراك الاجتماعي، ومصنعاً لممارسة الديمقراطية، فمن الطبيعي أن تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع بعيداً عن هذه الامتيازات الفردية.

وبرأي المؤلفة فإن عملية الإصلاح يجب أن تبدأ من معايير القبول في الجامعات، حيث يعمد بعضها إلى تطبيق شروط اختيار تقوم على تمييز الأفراد والنخب بدلاً من اعتماد معايير تساهم في خلق مجتمعات تعلّم موجهة لتعزيز الديمقراطية بشكل جماعي.

وفيما تحاول المؤلفة كشف وتعرية مؤسسات التعليم العالي التي تعيق دمقرطة المجتمعات، تعطي أمثلة بالمقابل عن مؤسسات وضعت استراتيجيات تعليمية فعالة لا تعتمد معيار «جدارة» بل معايير تقوم على القوة التعاونية للمجموعة في التعلّم والعمل معاً، وعلى دعم الطلاب والتقدم نحو تجمعات تعلّمية قوية.

إضافة إلى التمييز بالنسبة للأفراد، ترى المؤلفة أن الرسوم الجامعية المتزايدة تساهم في فشل الكليات والجامعات في توفير فرص تعليمية وإعداد طلاب يتمتعون بمعايير «المواطنة» المنتجة.

بالنتيجة، وبما أن التعليم العالي هو حجر الزاوية بالنسبة لممارسة الديمقراطية، تعتبر المؤلفة أن مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، يجب أن تركز على قبول وتعليم فئة من الطلاب كي يصبحوا مفكرين ومواطنين وقادة فاعلين. وفي هذا الإطار، تقدم المؤلفة خطة لتعديل معايير الجدارة الديمقراطية واعتماد نظام يقيس نجاح التعليم العالي من خلال انتاجية العمل والخدمة التي يقدمها الخريجون وليس انطلاقا من الصفات والمميزات الشخصية للأفراد.

استطلاع رأي:

أراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش (عينة من جمهور مدينة بغداد)

مركز الفيض لاستطلاع الرأي العام والدراسات المجتمعية

مقدمة

إن قضية مساعدة قوات التحالف الدولي لتنظيم ما يسمى بـ(داعش)، عن طريق إنزال المعدات العسكرية والأسلحة والمواد الغذائية والدعم اللوجستي، فضلاً عن قصف أميركا للقوات الأمنية والعسكرية ورجال الحشد الشعبي في كثير من المناطق وأماكن تواجدهم في ساحات القتال، تمثل ظاهرة خطيرة قد تعيق تقدم قواتنا العسكرية والحشد الشعبي، من أجل تحرير جميع الأراضي العراقية، فضلاً عن هدفهم في ضرب وحدة العراق واستقلاله وتقويض العملية السياسية الجارية في العراق،هذه الخروقات أخذت مستويات متصاعدة ومؤثرة على نفسيات ومعنويات رجال القوات العسكرية والحشد الشعبي والعراقيين بصورة عامة.

وإزاء ما تقدم يأتي موضوع استطلاعنا الموسوم بـ (أراء العراقيين ومواقفهم إزاء مساعدات التحالف الدولي لداعش) استطلاع للرأي العام لجمهور مدينة بغداد المركز. والذي يسلط الضوء على نقطة غاية في الأهمية، إلا وهي التعرف على أراء ومواقف واتجاهات العراقيين،بإزاء تلكم القضية ويسعى الاستطلاع لتحقيق أهداف عدة من أبرزها :

1. تحديد الرأي العام السائد بين أوساط العراقيين إزاء قضية مساعدات التحالف الدولي بقيادة أميركا لتنظيم (داعش) الارهابي.
2. التعرف على وجهة نظر العراقيين ببيان أبرز الأهداف والأسباب التي دعت أميركا والتحالف الدولي.

3. تقديم بعض المقترحات والحلول التي من شأنها رسم مستقبل علاقة العراق بذلك التحالف ومدى اتفاق العراقيين بشأن تلك المقترحات.

أولاً: خصائص المبحوثين:

1 ـ جنس المبحوثين (النوع): توزع المبحوثون المشاركون في الاستطلاع ضمن العينة المختارة من مركز مدينة (بغداد)،والذين بلغ إجمالي عددهم (999) مبحوثاً، توزعوا حسب متغير النوع(الجنس) إلى (672) مبحوثاً من الذكور بلغت نسبتهم (673،%)، مثلوا الجزء الأكبر من عينة البحث مقابل (327) مبحوثة من الإناث، بلغت نسبتهن (32، 7%) من إجمالي العينة. (ينظر جدول 1) أدناه:

جدول (1) يبين المبحوثون حسب متغير الجنس (النوع)

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	672	67،3
أنثى	327	32،7
المجموع	999	100

2 ـ متغير المستوى التعليمي (الدراسي): توزعت مستويات التحصيل التعليمي (الدراسي) للمشاركين في البحث بين درجات ومستويات عدة على وفق الآتي:

جدول (2) المبحوثون حسب متغير التحصيل أو المستوى التعليمي (الدراسي)

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة %
اعدادية	285	28،5
متوسطة	187	18،7
بكالوريوس	132	13،2
ابتدائية	117	11،7
دبلوم	109	10،9
يقرأ ويكتب	101	10،2
لا يقرا ولا يكتب	32	3،2
شهادة عليا	24	2،4
لم يذكر	12	1،2
المجموع	999	100

ثانياً: الأسئلة الرئيسة للاستطلاع:

1 ـ مدى ثقة المبحوثينبالاتفاقية الاستراتيجية العسكرية بين العراق وأمريكا: بهدف التعرف على مدى ثقة المبحوثينبالاتفاقية الاستراتيجية العسكرية الموقعة بين العراق وأمريكا جرى طرح تساؤل (هل تثق بأهداف الاتفاقية الاستراتيجية العسكرية الموقعة بين العراق وأمريكا؟)، جاءت النتائج في هذا السياق على وفق الآتي:

جدول (3) مدى ثقة المبحوثين بالاتفاقية الاستراتيجية العسكرية بين العراق وأمريكا

مدى الثقة	العدد	النسبة %
لا أثق مطلقاً	929	93
نعم وبدرجة قليلة	68	6،8
نعم وبدرجة كبيرة	2	0،2
المجموع	999	100%

2 ـ مدى ثقة المبحوثين بجدية التحالف الدولي بقيادة أميركا في محاربة داعش في العراق والمنطقة: بهدف التعرف على مدى ثقة المبحوثين بجدية التحالف الدولي بقيادة أميركا في محاربة داعش في العراق والمنطقة، تم طرح تساؤل (**هل تثق بأن التحالف الدولي جاد محاربة داعش في العراق والمنطقة؟**)، **جاءت النتائج في هذا السياق على وفق الآتي:**

جدول (4) مدى ثقة المبحوثين بجدية التحالف الدولي في محاربة داعش في العراق والمنطقة

الموقف	العدد	النسبة%
لا أثق مطلقاً	914	91،5
نعم وبدرجة قليلة	81	8،1
لم يذكر	3	0،3
نعم وبدرجة كبيرة	1	0،1
المجموع	999	100%

3 ـ أبرز الأهداف التي يسعى التحالف الدولي الى تحقيقها في مساعدته لداعش: لأجل الوصول الى أبرز الأهداف التي يضعها التحالف الدولي في مساعدته لداعش، جرى وضع مجموعة من الأهداف مع أعطاء فرصة للمبحوثين لاختيار أكثر من هدف جاءت النتائج في هذا السياق على وفق الآتي:

جدول (5) أبرز الاهداف التي دعت أميركا والتحالف الدولي مساعدة داعش

الاهداف	العدد	النسبة
تقويض العملية السياسية في العراق	611	24،15
لتمكينهم وتقويتهم في مواجهة الحشد الشعبي والمقاومة الإسلامية ورجال القوات المسلحة	592	23،4
لتوسيع نفوذ داعش في العراق والمنطقة وإطالة تواجدهم	512	20،24
بهدف تسويق السلاح الأمريكي إلى دول المنطقة وخصوصاً الخليج	494	19،52
لتحجيم دور ايران في العراق وسوريا	321	12،69
المجموع	2530	100%

4 ـ مدى اعتبار المبحوثين انزال المساعدات لداعش من قبلالتحالف الدولي بقيادة اميركا مؤامرة لإشعال الفتنة الطائفية والحرب الاهلية في العراق: في هذا السياق جرى وضع مجموعة من الاختيارات للمبحوثين(نعم، لا، لا اعلم) جاءت النتائج على وفق الاتي:

جدول (6) مدى اعتبار المبحوثين انزال المساعدات لداعش مؤامرة لإشعال الفتنة الطائفية والحرب الاهلية في العراق

الموقف	العدد	النسبة%
نعم	915	91،6
لا اعلم	81	8،1
لا	3	0،3
المجموع	999	100%

5 ـ مدى رؤية المبحوثينبأن الحكومة العراقية تجهل عواقب تلك المساعدات: في هذا السياق جرى طرح تساؤل على المبحوثين بشأن مدى رؤيتهم ان القاء المساعدات من قبل التحالف الدولي بقيادة اميركا تمثل مؤامرة يمكن ان تجهل عواقبها الحكومة العراقية من عدمه جاء النتائج على وفق الاتي:

جدول (7) مدى رؤية المبحوثين في هذه المساعدات مؤامرة يمكن ان تجهلها الحكومة العراقية

الموقف	العدد العدد	النسبة%
أ- نعم : وما يؤيد ذلك نفي رئيس الحكومة تلك المساعدات	382	38،3
ب ـ نعم : الحكومة لا تعلم بنتائج تلك المساعدات مستقبلا	310	31
ت- لا : لان الحكومة لديها دراية كافية بكل التفاصيل	217	21،7
ث- لا : الحكومة تعمل وفق خطط إستراتيجية سليمة	89	8،9
ج- لم يذكر	1	0،1
المجموع	999	100%

6 ـ موقف المبحوثين من أن هذه المساعدات تمثل دليلاً قاطعاً على أن داعش صنيعة أميركية: في هذا الشأن تم طرح تساؤل عليالمبحوثين في سياق مدى رؤيتهم أن القاء المساعدات من قبل أميركا لداعش تمثل دليلاً قاطعاًأن داعش صنيعة أميركية من عدمه جاء النتائج على وفق الآتي:

جدول (8) مدى رؤية المبحوثين في أن هذه المساعدات تمثل دليلاً قاطعاًأن داعش صنيعة أميركية

الموقف	العدد	النسبة%
نعم: والهدف هو ضرب وحدة العراق والمنطقة	549	55
نعم: والهدف إبقاء داعش لاطول وقت ممكن	390	39

تابع جدول (8)

الموقف	العدد	النسبة%
لا : ربما المساعدات مقدمة من غير الأمريكان	37	3،7
لا : فالضربات الأمريكية لداعش موجعة وقوية	23	2،3
المجموع	999	100%

7 ـ موقف المبحوثين من تصريح رئيس الحكومة العراقية الذي ينفي وجود تلك المساعدات: بهدف التعرف على موقف المبحوثين في هذا الموضوع تحديدا جرى طرح التساؤل (**رئيس الحكومة العراقية في اخر تصريح له ينفي وجود تلك المساعدات المقدمة من قبل التحالف الدولي لداعش، فما هو رأيك بهذا التصريح**) جاءت النتائج في هذا السياق على وفق الاتي:

جدول (9) موقف المبحوثين من تصريح رئيس الحكومة العراقية الذي ينفي وجود تلك المساعدات

الموقف	العدد	النسبة%
غير مقتنع إطلاقا : لوجود الدليل المصور والمشاهدات العيانية	776	77،7
مقتنع قليلا : وحدوث الأخطاء شيء وارد في الحرب	186	18،6
مقتنع بشكل تام : وما ينقل إشاعات وحرب نفسية موجهة	25	2،5
لم يذكر	12	1،2
المجموع	999	100%

8 ـ موقف المبحوثين من بعض المقترحات والحلول المقدمة بشأن قضية المساعدات الاميركية لداعش ومدى الاتفاق بشأنها: جرى وضع مجموعة من المقترحات والحلول بهدف تجاوز تلك القضية من المعنيين بهذا الموضوع أو الشأن بهدف التعرف على درجة الاتفاق عليها (اي نسبة اختيار بند اتفق على كل المقترحات والحلول) من قبل المشاركين في الاستطلاع وجاءت النتائج على وفق الاتي :

جدول (10) مدى اتفاق المبحوثين بشأن بعض المقترحات والحلول التي من شأنها ان تساهم في حل القضية

المقترح	اتفق		محايد		لا اتفق		لم يذكر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يجب اعادة النظر في الاتفاقية الأمنية بين حكومة العراق والإدارة الأمريكية بشكل عاجل	965	96،6	31	3،1	2	0،2	1	0،1
إلغاء إذن التحليق لطائرات التحالف الدولي في سماء العراق	926	92،7	72	7،2			1	0،1
التوجه إلى تفعيل برنامج متكامل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لكشف علاقة التحالف الدولي مع داعش	881	88،2	117	11،7			1	0،1
ضرورة توحيد الخطاب الإعلامي الرسمي (الحكومي) مع الإعلام العراقي غير الرسمي والإفادة منه في ما يخص وجود مساعدات التحالف الدولي لداعش.	872	87،3	126	12،6			1	0،1
الاستغناء عن الخبراء والمستشارين الأمريكان في كافة القطعات العسكرية	871	87،2	126	12،6			2	0،2
التنسيق العسكري مع التحالف الدولي بشأن عم تكرار تلك الخروقات	866	86،7	132	13،2			1	0،1
تقديم ورقة احتجاج للسفير الأمريكي في بغداد تشجب هذه الممارسات	860	86،1	136	13،6	1	0،1	2	0،2
مبادرة الحكومة العراقية إلى استرداد مبالغ عقود شراء الأسلحة والطائرات الأمريكية بصورة عاجلة والتوجه إلى مناشيء تسليح جديدة	857	85،8	141	14،1			1	0،1
إبرام اتفاق واضح وملزم مع قيادة التحالف الدولي باعتماد توقيتات زمنية محددة لإنهاء وجود داعش في العراق	844	84،5	154	15،4			1	0،1
قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإيعاز بغلق السفارة في بغداد	802	80،3	194	19،4	2	0،2	1	0،1

The people crowd in the US perspective
Assistant lecturer. Karrar Anwar Nasser 113

The American sects game and the management
of the division's features
Assistant Prof. Dr. Siham Al - Shijery 130

The role of media and the US socialization channels in exporting
the hatred towards the Arabs and the muslims
Assistant Prof. Dr. Kamil Al - kaim 150

The fixed columns

The translated research: Rick Brennan, Withdrawal Symptoms
The Bungling of the Iraq Exit, Foreign Affairs,November/December 2014
Translated by Dr.Saad Al-Tamimy 166

The Symposium follow - up: The assassination of the civilization
Lecturer Utarid Awad Abdel-Hameed 171

Academic Thesises : Assistant lecturer
Noor Subhi 174

Books Display: Arabic-English:
Dr. Sanaa Hamoudi - Assistant lecturer Ro'aa Khalil Said 180

Point of View: The Iraqi Opinion & Attitudes towards the
International Coalition aids to Daesh
The Fayd Center for Point of view 199

Contents

Strategic view
the other face for the shock and intimidation: the assassination of the civilization and the uprooting of the history
Dr. Abdel - Hussein Shaaban 5

The issue's file: the strategic framework agreement between Iraq and the United states an outstanding merits

The political merit
Assistant Prof. Dr. Muthana Al - Obaidi 20

The economic merit
Prof. Dr. Kamil Allawi 29

The security merit
Assistant Prof.Dr. Mo'neim Khamees 46

future options
Assistant Prof.Dr. Hussein Allawi 58

Hammurabi Researches

The American return to Iraq... strategic approach
Prof. Dr. Fikrat Namik Al - Ani &Assistant Prof. Dr. Mohammed Yas 74

The US control mattock and Daash crisis
Assistant Prof. Dr. Jawad Kadhim Al - Bakri 87

The armament game in Iraq and the US strategy
Assistant Prof. Dr. Mohammed Munzer 95

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

13th Issue - 4th year - Winter 2015

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri**

Editorial Board

Prof. Dr. Aziz Jabr Shaial - *Faculty of Political Science - University of Al-Mustansiriya*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Al-Nahrain*

Ass. Prof. Dr. Jawad Kazim Al-Bakri - *Faculty of Management and Economics - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Kamil Hassun Al-Kaim - *Faculty of Art Education - University of Babylon*

Editor Secretariat: Rou'a Khalil Saeed - Ghofran Abd Ali

Linguistic Correction: Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing: Sobh Press - Beirut - Tel.: 00961 1 476122

Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $

FOR INSTITUTIONS: 50 $

FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312